محاضرات في الأمن القومي

نظرية الأمن الإسرائيلية وعملية السلام

منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

رئيس التحرير:

أ. عاطف المسلمي

مدير التحرير

أ.جمال البابا

هيئة التحرير :

أ.مطيع بسيسو

أ.أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق :

محمد خليل حمودة

ملاحظة/ لا يجوز طبع أي جزء من هذه النشرة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من دائرة العمل و التخطيط الفلسطيني

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز.

المحتويات

مقدمة.....	جمال البابا	5
مفهوم الأرض ونظرية الأمن الإسرائيلية.....	د.إلهام شمالي	8
البعد الجيوبوليتي ونظرية الأمن الإسرائيلية.....	أ.رائد نجم د.إسلام عطا الله	23
توجهات المجتمع اليهودي نحو عملية السلام.....	د.إبراهيم المصري أ.حسن نبهان	45
الأمن الإسرائيلي في ضوء التطورات الإقليمية.....	أ.منصور ابو كريم أ.سليم محمد ماضي	63
الإقتصاد مدخل للأمن والسلام.....	أ.رائد حلس أ.محمود حسين عيسى	88
توظيف القانون في خدمة الأمن.....	عبد الجبار قاعود	106
القانون الدولي ونظرية الأمن الإسرائيلية.....	أ.محمد التلباني	125
مراكز الدراسات الإسرائيلية والتسوية السياسية.....	أ.يحيى قاعود	139

مقدمة

جمال البابا

تحدد العقيدة الأمنية المخاطر والتهديدات وسبل العلاج وتعطي الأولوية لكل منهما بطريقة تستغل مزايا الدولة وعوامل القوة فيها وتقلل من عيوبها، هذه الأولوية تمثل جانباً هاماً من العقيدة الأمنية والاستراتيجية، خاصة في حالة الدولة الصغيرة المفتقرة للعمق الإستراتيجي وتعيش في وسط تكتنفه التهديدات والمخاطر، ونتيجة إحساس إسرائيل بمشكلتها الجيوبولتيكية في ظل غياب العمق الإستراتيجي وصغر المساحة والشكل الطولي وأطوال الحدود التي لا تتناسب مع مساحتها ووجودها في وسط معادي، تبنت إسرائيل عدة خيارات لمعالجة هذه المشكلة من خلال تطوير عقيدتها الأمنية التي تأثرت بالمعطيات سالفة الذكر.

لقد ارتبط مفهوم الأمن لدى إسرائيل بمفهوم السيطرة والتوسع، مقترناً بالقوة العسكرية، وذلك حسب تطور أوضاعها، حيث استخدمت إسرائيل مصطلح الأمن كقناع لاستمرار سيطرتها وتوسعها، وبذلك يصبح الأمن لديها وسيلة وليس هدفاً، مع ارتكازها على إرادة البقاء بالقوة والتي يتولد عنها ثلاثة مفاهيم أساسية، الأمن، العنف، حتمية الحرب، مع تأكيد الاعتماد على مساند خارجي متمثل بالولايات المتحدة، وهنا لابد من التأكيد على أن مفهوم الأمن وعلاقته بالأرض والسيطرة قد مر بأربعة مراحل، مرحلة القاعدة الاستيطانية، مرحلة تحويل القاعدة إلى دولة، مرحلة التوسع وأخيراً مرحلة الهيمنة، مما يعني أن مفهوم الأمن الإسرائيلي ليس مفهوماً جامداً، بل يتبدل باستمرار تبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة وبصفة عامة منذ قيام دولة إسرائيل وحتى اللحظة مازال الهاجس الأمني مهيمناً على عقول الإسرائيليين وصناع القرار فيها، فهم يدَّعون أنهم خاضوا اكثر من خمسة حروب في سبيل الحفاظ على وجودهم وتوسيع رقعة كيانهم لتحسين شروط الدفاع عنه، وهم يدَّعون أيضاً أن إسرائيل مازالت تواجه المخاطر والتهديدات الأمنية، لذلك فمن الطبيعي أن يبقى موضوع الأمن مسيطراً "بصورة مبالغ فيها" على أذهانهم رغم اتفاقيات السلام.

في هذا الإطار ينظر الإسرائيليون إلى الأمن بمفهومه الشامل بأنه لا يقاس فقط بالقوة العسكرية والقدرات العملية لمواجهة التهديدات والمخاطر، بل إن الأمن يجب ان يوفر الإحساس بالأمان الذي تتطلبه الحياة اليومية الروتينية، لذلك فإنهم ينظرون إلى الترتيبات الأمنية الدائمة التي يجب أن تتضمنها أي إتفاقية سلام بأنها ذات أهمية كبيرة ويجب أن تؤدي هذه الترتيبات بالضرورة إلى القضاء على التهديدات وتقليل المخاطر.

ورغم إقرار الإسرائيليون بالإسهام المشترك للسلام في قضية ترسيخ الأمن إلا أنهم لا يقرون بأن السلام نفسه سيكون بديلاً عن الأمن، فالسلام من وجهة نظرهم يقوي ويدعم الأمن ولكن ليس بديلاً عنه، لذلك فإنهم ينظرون إلى الترتيبات الأمنية المتينة في أي اتفاقية سلام بأنها ستقوي السلام والإستقرار الإقليمي، وهذا عكس الفهم العربي بأن السلام هو ما يجلب الأمن ويقويه ويؤدي إلى الإستقرار والتنمية.

قد هدفت مجموعة المحاضرات التي احتوتها دفتي الكتاب بالدرجة الأولى إلى معالجة العلاقة بين نظرية الأمن الإسرائيلية وعملية السلام من خلال الإجابة على سؤال محدد هو: هل يمكن المزاوجة بين نظرية الأمن الإسرائيلية القائمة على التوسع وفرض مبدأ القوة وبين عملية سلام حقيقية تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية؟ ومن خلال استعراض محتوى المحاضرات، إتضح وبشكل جلي أنه لا يمكن ان تستقيم أي عملية سلام حقيقية في ظل تمسك حكام إسرائيل بهذا الفكر الأمني الذي لم ينفك يقضم الأرض الفلسطينية، ويستحوذ على مواردها من خلال أنشطة استيطانية تخالف كل الإتفاقيات والمواثيق الدولية، الأمر الذي جرد عملية السلام من مضمونها الحقيقي ونسف حل الدولتين الذي يحظى بإجماع دولي.

ولكي تتضح الصورة ويكتمل المشهد، لابد من الإشارة إلى أن تعريف الأمن القومي الفلسطيني ومرتكزاته الرئيسية التي تتعارض تعارضاً مطلقاً مع التصورات الأمنية الإسرائيلية ورؤيتها لمخرجات العملية السلمية، فالأمن القومي الفلسطيني هو "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها منظمة التحرير الفلسطينية لحماية حقوق الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني في مواجهة أي تهديدات وتحديات داخلية وخارجية، بما يحقق الوصول إلى الأهداف الوطنية في البقاء والحرية والإستقلال والعودة". أما المرتكزات الرئيسية للأمن القومي الفلسطيني والتي تعتبر الناظم الرئيسي لمواقف منظمة التحرير الفلسطينية من العملية السلمية يمكن تلخيصها بالآتي:

- حماية حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والسياسية وهويته الوطنية والثقافية أينما وجد وتعزيز مقومات بقائه في فلسطين.
- الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني ومكتسباته وموارده ووحدانية تمثيله واستقلال قراره.

- تعزيز ثوابت المشروع الوطني المستند لقرارات الشرعية الدولية في سبيل إنهاء الإحتلال الإسرائيلي ومواجهة سياسته وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وضمان حق العودة للاجئين.
- تعزيز الحقوق الوطنية من خلال تمتين شبكة العلاقات الفلسطينية مع الدول والشعوب الصديقة والمنظمات الدولية.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم من الزملاء في دائرة أبحاث الأمن القومي بالشكر الجزيل لما بذلوه من جهد وافر في إرفاد هذا الكتاب بمحاضراتهم القيمة.

تطور مفهوم الأرض في نظرية الأمن الإسرائيلية

د. إلهام جبر شمالي

يختلف مفهوم الأمن الإسرائيلي في مضمونه عن بقية دول العالم الأخرى، ويرجع ذلك لطبيعة تكوين هذه الدولة وأصلانية وجودها، ويحتل مفهوم الأرض والتوسع شق أساسي في نظرية الأمن الإسرائيلية التي تطورت من الشعار والأسطورة إلى التسوية السياسية، من ثم الموافقة الأمريكية على شرعنه ضم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة إلى دولة الاحتلال، والذي بات يطرح في الآونة الأخيرة.

محور الأمن الإسرائيلي قائم على القوة وضم الأراضي، فأسس الأمن القومي الإسرائيلي ثابتة لا تتغير، باعتبار قضية الأمن هي قضية بقاء دولة الاحتلال واستمرار وجودها، بمعنى أن تكون هذه الدولة أو لا تكون، تبقى أو تزول؛ ولذلك اعتبرت قضية الأرض محور وجود إسرائيل منذ اقامتها .

ويعد التوسع الاستيطاني جزاءً لا يتجزأ من منطق دولة الاحتلال، الذي تأسس على فكرة أن استيطان الأرض – كل الأرض– هو قيمة جوهرية متجسدة في إدعاء حق لليهود على أرض فلسطين، ويشكل ذلك أحد أهم المعتقدات الأساسية في الفكر السياسي الصهيوني الذي أسسه الجوهرية قائمة على ثالوث مترابط يشمل: المستوطن والأرض والقوة العسكرية وهي مقومات ثابتة للأمن الإسرائيلي؛ وذلك الثالوث لم يتغير حتى بعد إقامة دولة إسرائيل عام 1948م، ولكنه أخذ بالتطور ، فاتخذ مفهوم الأرض بعداً مغايراً بين فترة وأخرى بناء على رؤية دولة الاحتلال لمفهوم أمنها وحدودها.. فكان شعارها لكل زمان حدود، لذلك شكلت الأرض مركزية خاصة في الصراع العربي الإسرائيلي.

أولاً: حدود الأرض بين الإدعاءات الدينية والشعارات:

توصف حدود "أرض إسرائيل" بأنها حدود متعددة في نوعها، ولا توجد لأي دولة في العالم حدود مثلها، لأنها حدود وعد الله بها ، فقد حددت التوراة حدود دولة إسرائيل بكل دقة وتفصيل فجاء في سفر يشوع:" إن موسى عبدي قد مات والان قم فاعبر هذا الأردن أنت وجميع هؤلاء الشعب إلى الأرض التي

أنا معطيها لبني إسرائيل ، من البرية ولبنان إلى النهر الكبير نهر الفرات جميع أرض الحثيين وإلى البحر الكبير الذي وجهة مغارب الشمس تكون تخومكم"[1]، أما التعريف الجغرافي لمصطلح أرض إسرائيل " ارتس إسرائيل" الذي روجت له الصهيونية فلا يزال موضع خلاف بينهم، فمنهم حدده بالخط الأول الذي يشمل فلسطين كاملة، وسيناء، والأردن وسوريا ولبنان وأجزاء كبيرة من تركيا حيث خليج الاسكندرونة، "، ويبدأ الخط الثاني من مصب وادي العريش وتعتبر الجزر والمياه الواقعة بين هذين الخطين جزءاً من أرض إسرائيل؛ أي أن ذلك يشمل قبرص وكريت وجزر يونانية وجزءاً من ايطاليا واسبانيا واجزاء كبيرة من دول شمال افريقيا[2]

كما اعتمدت دولة الإحتلال في وجودها على مجموعة من الأساطير التي زعمت أن لهم حقا في الأرض الفلسطينية، وانطلق مفهوم الأمن الإسرائيلي من مقولة" أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وإنكار الوجود الفلسطيني وضرورة فرض الوجود الصهيوني، ومن ثم إن وجد مثل هذا الشعب فلابد أن يغيب، أي أن مفهوم الأمن "الإسرائيلي" ينطلق من إنكار الزمان والوجود الفلسطيني على وجه التحديد. وهذا يعني ضرورة فرض الوجود الصهيوني بكل الوسائل المتاحة، أي أن ردع العرب وإضعافهم هو هدف أساسي للأمن القومي "الإسرائيلي" [3].

الشعار السابق لم يأت من فراغ نعم أرض فلسطين متوفرة، ولكنها ليست فارغة، وإنما يجب إقناع أنفسهم بالكيفية التي يتم تحويلها لأرض بلا شعب لتصبح حق لهم، وتم ذلك بالمذابح والارهاب الإسرائيلي، وعبر القوانين والتشريعات الإسرائيلية المتواصلة حتى يومنا هذا، بالإضافة إلى الاعتماد على عدة أساطير وأهمها اسطورة، الشعب المختار، وأرض الميعاد والعودة إلى صهيون ميراث الأجداد المحرم على أي يهودي في العالم التفريط فيه، لما في ذلك مخالفة تستوجب غضب الرب الذي وعد إبراهيم ونسله في هذه الارض قائلاً:" لنسلك أعطي هذه الأرض – لك أعطيتها ولنسلك إلى الأبد"، كما أن التوراه أعطتهم خيارين متناقضين لاستعادة الأرض"... فإذا أنتم أفنيتم الشعوب تسكنون الأرض، أما إذا لم تبيدوهم تستبقون منها أشواكا في أعينكم مناخس في جنوبكم"[4]؛ أي أن إنكار الصهاينة لحق الفلسطينيين في أرضهم المحتلة نابع من معتقد فكري قائم على اساس ديني، يأمرهم باستعادة ارثهم السليب.

---

[1] سفر يشوع1: فقرة 1-5

[2] مهند مصطفى: إسرائيل من الحدود الايديولوجية إلى الحدود الاثنية، مجلة مدار قضايا إسرائيلية، رام الله، ص20

[3]) عمر مصالحة : أرض الميعاد في التوراه ...متى وإلى أين؟ ، مجلة مدار، ص87

[4]) إبراهيم العلي: الإرهاب الصهيوني تجاه الأرض الفلسطينية؛ قانون أملاك الغائبين نموذجاً، مركز تجمع العودة الفلسطيني، دمشق، ص3

ثانياً: الأرض في الفكر الصهيوني

شكل الاستيلاء على الأرض عنصراً أساسياً في الفكر والممارسة الصهيونية، إلى جانب الهجرة اليهودية، فقد جاء في محاضر المؤتمر الأول:" إن ملكية الأرض الخاصة بالمناطق التي تمنح لنا يجب أن ننتزعها تدريجيا من أيدي أصحابها، ويجب أن نحاول نقلهم بهدوء إلى خارج الحدود "[5]، أي أنه هنا يؤسس ويؤكد على عنصرية هذه الحركة، التي أسست للطرد والإخلاء؛ حتى قبل تواجدها في فلسطين، كما أكد هرتزل في مذكراته" أن الحركة الصهيونية منذ نشأتها كحركة سياسية وضعت أمامها هدف الاستيلاء على الحد الأقصى من الأرض كحتمية لإقامة دولة يهودية"[6].

إذ أنه رأى أن احتلاله للأرض سيجلب المنافع الفورية للدولة المحتلة، وأنهم سيبادرون بنزع الملكية الخاصة في العقارات المخصصة لهم، بعد انضمام أصحاب الأملاك لهم، ومن ثم تتم عملية تجريدهم من حق الملكية، إلى جانب تشجيع فقراء تلك الدولة على اجتياز الحدود والتخلص منهم، مؤكداً بأنه لا بأس إذا أعتقد أصحاب تلك العقارات بأنهم يغشونهم أو يبيعونهم الأشياء بأسعار تفوق ثمنها كثيرا، فهم لن يبيعوا شيئاً منها متى سيطروا عليها[7].

حسب تصور هرتزل قسّم أهالي فلسطين إلى الكثرة الفقيرة، والقلة المالكة للأراضي، فبالنسبة للفقراء من الفلاحين المستأجرين، اقترح نزع الملكية منهم بصورة جذرية دون تعويض، أما الملاك القلائل فقد توقع انضمامهم إليهم، وإيهامهم ببيع أملاكهم بأكثر من قيمتها.

لقد كانت مسألتا الأرض والهجرة من الدعائم الأولى للنظرية الأمنية الإسرائيلية، وبينهما علاقة وطيدة وتبادلية[8]، وبما أن الهدف إقامة دولة، فكان لا بد من أن يصبح المستوطنون القادمون أغلبية بين الأهالي، وتطلب ذلك توسيع قاعدة الاستيلاء على الأرض، فمقدار ما يتم جلبه من مهاجرين يتم توسيع مساحة الأرض، وكذلك الحال كلما زادت حيازة الأرض، انتشرت الدعاية الصهيونية بين التجمعات اليهودية الأوروبية عن حالة الرخاء التي يعيشها المستوطنون في فلسطين؛ لترغيب الأخرين وإغرائهم بالهجرة إليها[9].

---

[5] نواف الزرو: الاستراتيجية الصهيونية في استيعاب وتوطين المهاجرين اليهود في فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، ع 82، 1990م، ص51،52.

[6] هيلدا صايغ: يوميات هرتزل، مركز الأبحاث، بيروت، 1968م، ص19، 20.

[7] عصام رفعت: نمو وتطور الاستيطان الصهيوني من الناحية الاقتصادية؛ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين (1882-1948م) ج1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975م؛ص185.

[8] سحر الهنيدي: التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي فترة هربرت صموئيل 1920-1925م، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003م، ص261.

[9] انجلينا الحلو: عوامل تكوين إسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية، مركز الأبحاث، بيروت، 1965م، ص ص52-53.

تبنت الحركة الصهيونية بكامل تياراتها نظرية الملكية القومية؛ بهدف تشجيع شراء الأراضي لصالح (الشعب اليهودي) كمجموعة والتقليل من أهمية الملكية الخاصة، وكي تصبح الأراضي ملكية ثابتة لليهود، ألحقته المنظمة وضمنته ضمن مبادئ مؤسساتها، وترجمته على أرض الواقع[10]، وتطلب ذلك اقامة العديد من المؤسسات الصهيونية المالية والتنظيمية لتجنيد الأموال والعناصر البشرية والسياسية لصالح المشروع الصهيوني، منها المصرف اليهودي الاستعماري1898م، والصندوق القومي اليهودي 1901م، ومن ثم صندوق تأسيس فلسطين عام 1920م؛ لتبدأ مرحلة التنفيذ العملي للأفكار والمقترحات الصهيونية على الأرض الفلسطينية.

ثالثاً استراتيجية السيطرة على الأرض قبل عام 1948م:

اتسمت الاستراتيجية الصهيونية في السيطرة على الأرض بالدناميكية، وبما توفر من تبرعات خارجية لتدعيم الاستيطان وجلب المهاجرين الصهاينة، إلى جانب القوانين البريطانية الداعمة للمشروع الصهيوني، ورفع الصندوق شعاره "الأرض ملكي الخاص أو الأرض لي وأنها لن تباع إلى الأبد"[11]، استناداً لما جاء في سفر اللاويين أن:" الأرض لا تباع بته لان لي الأرض وأنتم غرباء ونزلاء عندي، بل في كل أرض ملككم تجعلون فكاكا للأرض"[12].

ومرت تلك الاستراتيجية بأربع مراحل طبقها الصندوق القومي اليهودي:

1- **استراتيجية دونم هنا ودونم هناك، خلال الفترة من 1908-1916م** ، حيث أكد أرثر روفين أن الحكومة العثمانية لن تمنح المستوطنين إدارة ذاتية في فلسطين، إلا إذا أصبحوا أكثرية، وامتلكوا مساحة كبيرة من أراضيها؛ ولإحداث تغيير جذري في التركيبة الديمغرافية والجغرافية لا بد من التركيز على منطقتي طبريا والمنطقة الجبلية الجنوبية من فلسطين- القدس والخليل وبئر السبع-، وتحويلهما إلى مناطق ذات أكثرية صهيونية؛ كي يسمح بتوحيدهماَ جغرافياً؛ والأسلوب الأمثل لذلك اتباع سياسة دونم هنا ودونم هناك[13].

لقد هدفت السياسة الصهيونية من وراء سياستها التدريجية إلى التسلل ببطء، وعدم لفت أنظار السلطات المحلية العثمانية في فلسطين إزاء تزايد عمليات شراء الأراضي، وكذلك عدم تركيزها حول

---

[10] Rashid Khalidi :Palestinian Identity, The Construction of Modern National Consciousness ,Columbia University, New York,1997,P.107.

[11] אופרה קובלסקי: בעבר، פרקים בתולדות הקרן הקיימת לישראל، תל אביב، בר אילן، 2006، עמ ،ע21

[12] سفر اللاويين الاصحاح الخامس والعشرون، الفقرات 24، 25 ، ص ص198، 199.

[13] נתן אגמון: מגילת האדמה، הקרן הקיימת לישראל، ירושלים،1951 ע 53.

منطقة محددة قد تؤدي لإثارة الأهالي ضد المستوطنين الصهاينة الذين تم توطنيهم في المستوطنات المتباعدة.

أفضت هذه الاستراتيجية عن شراء مساحة 16.000 ألف دونم ليصبح مجموع ما يمتلكها الصهاينة أفراد ومؤسسات ما يقارب من نحو 420.600 ألف دونم، وبلغ عدد المستوطنات سبع وأربعين مستوطنة بين مناطق الجليل ومرج بن عامر والسهل الساحلي[14].

2- استراتيجية مناحيم أوسشكين :

النظرة التوسعية الصهيونية ظهرت بصورة أوضح في المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية لمؤتمر الصلح، عام 1919م، حددت فيها تعريفاً للحد الأدنى لإمتداد فلسطين ، وبموجبه شملت " أرض إسرائيل" فلسطين، الأردن، وجنوب لبنان، وجنوب غرب سوريا ، وتفصح تصريحات القادة الصهاينة عن الأطماع الاستعمارية، ورغبة الحركة الصهيونية بالسيطرة على أراضٍ جديدة، تقع ضمن حدود ما تسميه بأرض الاجداد.

ظهرت في سنوات العشرينيات استراتيجية مناحيم أوسشكين، القائمة على "سياسة قومية الأرض"، ركز خلالها عمليات سلب أراضي القرى الزراعية، على حساب السياسات الاجتماعية والاقتصادية العامة المتمثلة في شراء أراضي داخل المدن؛ لتنفيذ خطته رفع شعار" تحرير السهول"، التي استمرت حتى منتصف الثلاثينيات؛ نظراً لخصوبة تربة السهول وصلاحيتها للزراعة، وبالتالي أقل تكلفة مالية في استيطانها[15]، وبحسب استراتيجية أوسشكين فإن الأرض أهم من المستوطنة، والأرض سوف تضيع لو لم يتم السيطرة عليها، فكانت النتيجة الاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي السهول الخمسة في شمال فلسطين حيث منابع الأنهار.

3- استراتيجية هجوم أمني استيطاني:

حدثت تغيرات جذرية في مفاهيم الاستيطان بعد ثورة عام1936م، بلورت اعتبارات استيطانية مغايرة، فتحولت معها إلى شبه استراتيجية قائمة بحد ذاتها، فقد كان من النتائج التي ترتبت على الكساد الاقتصادي وإضراب عام 1936م؛ تقلص نشاط رأس المال الخاص[16]، أن طالبت المنظمة بوضع مستوطنة على كل قطعة أرض تم شرائها، وعدم التمركز في منطقة صغيرة محدودة لرسم حدوده المستقبلية، وسميت تلك الاستراتيجية بعملية" هجوم أمني استيطاني" [17]، أي أن التوجه بدء يتمحور

---

[14]تمار غوجانسكي: تطور الرأسمالية في فلسطين، ترجمة: حنا إبراهيم، ط2، دائرة الثقافة، الناصرة، 1987م، ص155.

[15]נתן אגמון:שָׁם، ע 76

[16] صبري جريس:الصهيونيون والثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936-1939م، تحديات وتفاعلات، شؤون فلسطينية، 1985م، ع150، 151، ص68.

[17]يوسيف نحماني: مذكرات سمسار أراض صهيوني، ط 1، ترجمة: إلياس شوفاني، دار الحصاد، دمشق ، 2010م، ص36.

على إقامة دولة تتمتع ببعد أمني للدولة المستقبلية، فكان التركيز على مدن حيفا والقدس وعلى المرتفعات الجبلية وصحراء النقب، لتأمين الأراضي التي بحيازته وتوفير الأمن والحراسة لها.

وأصبحت التجمعات الاستيطانية تشكل هياكل للدولة، تشبه القلاع المحصنة بما عرف بمستوطنات سور وبرج حوما فمجدال، وتركز أغلبها في المناطق الشرقية والشمالية؛ أي على الحدود السورية واللبنانية والأردنية، وصلت بين وادي بيسان وغور الأردن، وارتبطت بمرج بن عامر عبر مستوطنات شطة وعين حارود ومرحابيا، وبغور الأردن، أي أنه تم وصل مستوطنات منطقة الحولة وطبرية بغور بيسان بمرج بن عامر بسهل حيفا[18].

عدت تلك الاستراتيجية بمثابة احتلال للمدن والقرى، لمواجهة الحظر الذي فرضته الحكومة البريطانية على95% من أراضي فلسطين بموجب قانون عام1940م، ليصبح الاعتبار السياسي المتصدر لجميع الاعتبارات الصهيونية، ولذلك طرح أبراهام جرانوت فكرته القائلة" سياسة الأراضي المنطقية والقابلة للتطبيق"، التي من خلالها تم تأمين البنية الأساسية لإقامة دولة يتوفر لها الأمن الاستراتيجي والبعد الجغرافي، وأفضت تلك السياسة السيطرة على مساحة 1.491.699 دونماً أي ما يعادل 5.6% من مساحة فلسطين بما يعادل 20% من مجموع مساحة الأراضي الزراعية [(19)]، واستطاعت إقامة أكثر من 350 مستوطنة.

ويمكن القول : إن الاستراتيجية الإسرائيلية اعتمدت على مجموعة من المرتكزات منها العوامل والمتغيرات الديموغرافية والجيوسياسية، فحتى قيام إسرائيل بقي الفلسطينيون يمثلون الأغلبية في فلسطين. ومن هنا لم تتردد العصابات الصهيونية في استخدام سياسة التهجير القسري للتخلص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين مرة واحدة؛ لتمهيد الطريق أمام اليهود المهاجرين من روسيا، وشرق أوروبا للاستقرار محل الفلسطينيين، وفوق أراضيهم المصادرة.

رابعا: استراتيجية الأرض بعد عام 1948م :

اعتمدت دولة إسرائيل في وجودها على مجموعة من القرارات الدولية؛ فكانت بمثابة مرتكزات للنظرية الأمنية الإسرائيلية، و من أهم تلك القرارات قرار التقسيم رقم181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر عام 1947م، القاضي بتقسيم فلسطين لدولتين يهودية وعربية واقامة وحدة اقتصادية بينهما، وتدويل منطقة القدس، ومنح القرار الصهاينة 56% من مساحة فلسطين [(20)].

---

[18] هند البديري: رد دعوى نزع الملكية، ط1، دار الكرمل، عمان، 1987م. ص21.

[(19)] 9.197.000 دونم حسب تقدير الوكالة اليهودية نقلاً النظام الاقتصادي في فلسطين، جامعة بيروت الأمريكية، منشورات كلية العلوم والآداب، 1939م، ص54.

[(20)] نواف الزرو: الاستراتيجية الصهيونية في استيعاب وتوطين المهاجرين اليهود في فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، ع 82، 1990م، ص53..

رفضت دولة الاحتلال تنفيذ العديد من القرارات التي شملت الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية ومنها قرار 242 لعام 1967م، الداعي لانسحاب إسرائيل من المناطق العربية التي احتلتها، مقابل أن ينهي العرب كافة الادعاءات وحالة الحرب معها، مقابل الاعتراف بسيادتها ووحدة الأراضي التي احتلتها، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها[21]، ومن أهم الاستراتيجيات التي طرحت بعد إقامة الدولة:

أ- استراتيجية الأرض والحرب.

رأى كثير من أعضاء المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" أن التوجه نحو السلام مجرد مرحلة انتقالية يلتقط العرب فيها أنفاسهم ليعاودوا القتال، واستند مفهوم الأمن الإسرائيلي هنا إلى أن السلام من خلال الحرب يتم وفق نموذجين الأول: مفهوم كلازوفش الألماني، الذي أشار بأن " الحرب استمراراً للسياسة ولكن بوسائل أخرى" وبذلك يحق للدولة أن تستخدم قوتها وقتما تشاء لتحقيق مصالح حيوية علاوة على مفهومها للدفاع عن الوجود الذاتي، أي أن الحرب تقع هنا خدمة للسياسة، لخلق ظروف مريحة لاستمرار المسار السياسي الذي يبدأ مع انتهاء الحرب، أما النموذج الثاني ، فيعرف بالمفهوم الإحباطي للحرب؛ أي احباط نوايا العدو واستعدادته لشن حرب؛ ويتم ذلك عبر اسلوبين: الهجوم الاستباقي، وتدمير قوات العدو قبل دخولها أي معركة، وحسم المعركة قبل بدأها إلى اقصى حد ممكن واحتلال أراضيه[22].

بناء على تلك المفاهيم فإن حروب إسرائيل حتى عام 1991 كانت حسب النموذج الأول خوض الحرب؛ لاستجلاب السلام والتسوية سواء كانت الحرب بمبادرة منها أو أنها فرضت عليها، أما المفهوم الثاني فيمتد منذ عام 1991 وحتى الآن.

وعلى ذلك لم تتغير رؤية إسرائيل للأرض وتوسيع الحدود، بل واصلت مساعيها للسيطرة على بقية أراضي فلسطين والدول المجاورة فخاضت حرب عام 1956م، ، المفهوم هنا تبدل نوعا ما بحيث حاولت إسرائيل نقل الحرب بصورة كلية لارض العدو بأسرع وقت ممكن اعتماد على سلاح الطيران والقوات المدرعة، من أجل اشاعة الذعر بين أوساط المواطنين؛ مما يدفعهم إلى الرحيل[23]، وتهديد الجبهة الداخلية بشكل مباشر وتصديعها، فأثناء الحرب أوقعت إسرائيل بعض المجازر كمجزرة كفر قاسم مجزرة خانيونس1956م، وغيرها.

---

[21] خالد عايد: الاستيطان في ظل عملية التسوية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 9، 1992م، ص277.

[22] أحمد عواد الفاعوري: التحولات الاقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة 2006-2012م ، جامعة الشرق الأوسط، 2011م، ص96

[23] محمد عبد الرحمن: اتجاهات جديدة لتحديث نظرية الأمن الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، ع200، 1989، ص75

وقد اعتبرت إسرائيل خطوة عبد الناصر بإدخال الجيش إلى سيناء ومطالبة الأمم المتحدة ضرورة اخلاء سيناء، واغلاق مضيق التيران أمام الملاحة الإسرائيلية تهديداً حقيقياً لأمن إسرائيل يستوجب الرد عليه سريعا كونه يمثل اعلان حرب عليها، خلال حرب عام 1967، التي وقعت تحت شعار إسرائيل الحرب" الوقائية"، وحدد إيجال آلون أهداف الحرب في" إزالة التهديد عن سكان إسرائيل على امتداد حدودها، وفتح مضائق التيران، وتدمير الجيش المصري، وإذا اقتضت الضرورة تدمير الجيشين الأردني والسوري، واحتلال أراض جديدة دون تحديد موقع هذه الأراضي "[24]، واستكملت إسرائيل المساحة المتبقية من فلسطين التاريخية البالغة 22 بالمائة، على اعتبار أنها تصحيح ما نتج من أخطاء في مسار هدنة عام 1949م، بالرغم من أنها قلصت مساحة 200 كيلو من مساحة قطاع غزة، حسب المسمى الإسرائيلي، وشمل الهدف السيطرة على الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة[25]، إلى جانب سيطرتها على أجزاء من سيناء وهضبة الجولان السورية.

بعد الحرب فقد العرب الخيار العسكري لسنوات طويلة حسب وصف آلون، ولكن الحرب حققت ثلاثة أهداف لإسرائيل فرفعت معنويات الجيش الإسرائيلي بأنه الجيش الذي لا يقهر، واستطاعت توسيع عمقها الجغرافي الاستراتيجي لأول مرة، ودمرت الجيوش العربية، وأخذت خطوط وقف اطلاق النار بعدا عن مراكز الدولة الحيوية، ومنحها متسعا من الوقت للانذار المبكر ضد أي هجوم محتمل، وامتصاص أي ضربة محتملة [26]

وعرفت استراتيجية السنوات 1967-1973م باستراتيجية النصر والمحافظة عليه بالتوسع والاستيطان، عملت من خلالها دولة الاحتلال على تثبيت الأهداف المحققة في الحروب السابقة واستثمار النصر بإباحة الأراضي المحتلة وراء حدود عام 1967م للاستيطان وإنشاء المستوطنات منتهكة بذلك القانون الدولي، ومن ثم انتزاع السلام المؤقت أو الاستسلام للشروط الإسرائيلية على قاعدة موازين القوى الراهنة، وحدد بن جوريون الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة بما يلي:[27]

1-الأمن الحقيقي لإسرائيل يعني استمرار الهجرة.

2-تسوية الأراضي المحتلة في شمال وجنوب فلسطين، واسكانها وتنميتها.

3- ضمان سيطرة إسرائيل على البر والبحر والجو.

4-وجود قوات دفاعية تعوض بنوعيتها وجودتها عن القلة العددية.

---

[24] خليل التفكجي: مستقبل المستوطنات، مركزالتخطيط الفلسطيني، منتدى غزة، 2010م، ص39

[25] https://www.nad.ps/

[26] جوني منصور: مرجع سابق، ص85

[27] ياسين سويد: مؤامرة الغرب على العرب، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 1992، ص301

ارتبطت محددات بن جوريون بمشكلة الديمغرافية الإسرائيلية التي لازالت تعاني منها دولة الاحتلال بتفوق العنصر الفلسطيني على العنصر اليهودي وهو ما عبر عنه بن جوريون" إننا نواجه مشكلة عسكرية فريدة من نوعها، نحن قلة وأعداؤنا كثر، سنظل أقلية وهم أكثرية، لا يوجد احتمال موضوعي بأننا نتساوى مع العرب في يوم من الأيام، والعدد، يشكل عنصرا هاماً في الجيش، في أغلب الأحيان عنصراً حاسماً"[28]، لذلك كانت الهجرة اليهودية وسيلة دولة الاحتلال لضمان السيطرة على التفوق الديمغرافي الفلسطيني او على الأقل المساواة معه بعد ان كان عدد اليهود مع اعلان قيام دولة إسرائيل لا يتجاوز أكثر من 650 ألف يهودي بلغ عددهم اليوم ما يقارب من ستة مليون يهودي، تم توطينهم على طوال الحدود العربية الفلسطينية في السهل الساحلي، وتحديداً في منطقتي حيفا وتل أبيب إضافة للقدس، لصد أي هجوم من الدول العربية المجاورة، أي انها لم تعد بحاجة لنقل المعركة لأرض العدو.[29].

أصبحت استراتيجية اسرائيل ذات مبدأ رئيسي هو "الحدود القابلة للدفاع" الذي يرتبط بإمكانية اتباع إستراتيجية ردعية/ دفاعية معتادة لحسم الحرب، بحد أدنى من مبادئ الهجوم، وأثبتت حرب عام 1973م، ضعف تلك الرؤية بفعل الهجوم المصري المفاجئ على الحدود التي كانت تعتبرها إسرائيل حدوداً أمنة، وأثبت ذلك فشل الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على الحدود الآمنة، وعدم جدوى العمق الاستراتيجي باحتلال أراض عربية جديدة[30] كما ان التقدم التكنولوجي العسكري المتقدم الذي حصلت عليه دولة الاحتلال، لم يصمد، طويلا أمام حرب شاملة ؛ بسبب محدودية مواردها الاقتصادية، واعتمادها على قوات الاحتياط ، إلى جانب الدعم الخارجي؛ مما دفع إسرائيل لاعتماد الاستراتيجية السابقة القائمة على مبدأ الهجوم بديلا عن الحرب الدفاعية، والمبادرة بالضربة الاستباقية في أي دولة من دول العالم العربي، بإعتبار أي مشكلة تخص العالم العربي تؤثر عليها تلقائياً يستوجب ضربة رادعة للمحافظة على امن إسرائيل، فكان الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م[31] .

لقد كان كل ذلك بغرض وضع حدود أمنة من وجهة نظر إسرائيل تضمن لها السيطرة على أكبر بقعة من الأراضي العربية، بالإضافة لضمان التحكم في أي حرب قد تفرض عليها مما يشكل لها مساحة من الدفاع والعمق الاستراتيجي بتوسيع حدودها .

---

[28] أرئيل لفيتا: النظرية العسكرية الإسرائيلية، دار الجليل ، عمان، 1990، ص 39 .

[29] ايمن يوسف: قراءة في نظرية الأمن الإسرائيليمن الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية إلى حرب لبنان الثانية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع 1، 2010م، ص10

[30] محمد عبد الرحمن:مرجع سابق، ص78

[31] https://www.aljazeera.net ، محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص79

أسقط اندلاع انتفاضة عام 1987م الاستراتيجية الإسرائيلية الأمنية القائمة على الحرب خارج حدودها وعلى أرض عدوها عبر توجيه ضربات جوية استباقية، وخلق ذلك استراتيجية جديدة في الصراع، بعيدا عن الحرب النظامية المعتادة لإسرائيل، ومن ثم تطورت النظرة الأمنية الإسرائيلية للأرض خلال العشر سنوات الاخيرة عبر الأخذ بنظرية تدمير القوة المعادية بدلاً من احتلال مساحات من الأراضي؛ أي أنه تم الاستعاضة عن مبدأ " نقل الحرب إلى أرض العدو" بما يسمى " أمن الدفاع الذاتي" ؛ عبر تكثيف الردع والضرب الجوي دون الحاجة إلى تحريك قواتها على الأرض اتجاه العدو، وتحطيم أي قوة اقتصادية وعسكرية معادية لدولة إسرائيل ، إلى جانب الاعتماد على التحالفات الاستراتيجية الدولية؛ للإبقاء على تفوق إسرائيل العسكري[32]؛ ليشكل ذلك نطاقاً لعمل إسرائيل تحت مظلة حماية السلام مع العرب بالقوة العسكرية، واستمرار حالة الحرب الخاطفة، لحسم أي تطور يؤثر على أمن إسرائيل، وهو ما بات ملموسا الآن.

ب-العمق الاستراتيجي :

استندت النظرية الأمنية الإسرائيلية إلى فكرة العمق الجغرافي، المرتكز على الاحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأراضي المحيطة، فقد عانت إسرائيل بعد قيامها من ضيق العمق الاستراتيجي؛ بسبب عوامل جغرافية إذ أن المساحة الفاصلة بين الساحل التي تحتله إسرائيل ومدينتي طولكرم وقلقيلية على سبيل المثال، لا يتعدى بضعة أميال، وهذا ما دفع إسرائيل إلى تبني استراتيجية توسعية و عدوانية في السنوات التي تلت إنشائها. حيث دفع الوضع الجغرافي بالمخططين العسكريين التوصل إلى أن إسرائيل لا تستطيع خوض حرب على أراضيها، ولكن يمكن نقل الحرب إلى الأراضي العربية، فكانت حرب 1956م، ومن ثم غيّرت حرب عام 1967 من الوضع الإقليمي للصراع العربي الإسرائيلي بطريقة جذرية لأن إسرائيل لم تستطع فقط تحطيم القدرات العسكرية لكل من سوريا ومصر والأردن، ولكنها أضافت مساحات كبيرة وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة.

استندت الرؤية الإسرائيلية في حروبها على أن إسرائيل دولة صغيرة وسط عالم عربي كبير يهدف إلى تدميرها انطلاقاً من وضعها " الجيو سياسي" بأنها دولة مطوقة من دول ترفض وجودها بسبب اغتصابها لأرض فلسطين وتشريد أهالها، ولذلك فهي تشعر دائما بالتهديد والخطر المستمر[33]، وللتصدي لذلك تحاول امتلاك القوة العسكرية لحماية نفسها وردع أعدائها، وبالتالي فإن قضية الأمن بالنسبة لها ليست مسألة فقدان سيادة بل إنها تهديد للبقاء "من الناحية الفيزيائية" .

[32] عمر عاشور: المفاهيم والاهتمامات الأمنية عند الإسرائيليين والفلسطينيين، مركز التخطيط، منتدى غزة، 2010م، ص49

[33] جوني منصور: مرجع سابق، 255

وفي الوقت الحالي عرفت دولة الاحتلال نوعين من الأعماق الاستراتيجية، يعوضان صغر مساحتها: أولهما يتمثل في العمق الاميركي، كونها تمثل الممول الرأسي لرأس مال ثابت على مدار عقود من وجودها، وثانيهما يتمركز في العمق النووي اللذان يضمان لها توسيع مساحتها وترسيخ أمنها بالتفوق الإسرائيلي الحاسم في مجال الطيران، فمساحة إسرائيل الجوية أكبر من مساحة الدول العربية مجتمعة؛ حيث أنها تستبيح الأجواء اللبنانية والعراقية والسورية بين فترة وأخرى بشكل متزايد؛ بغية الوصول لعمق استراتيجي نوعي قائم على الردع والتفوق النوعي.

ج- استراتيجية فرض القوانين

شرعت الحكومات الإسرائيلية بإصدار جملة من القوانين والتشريعات، التي تمكنها من مصادرة المزيد من الأرضي العربية، وبالتالي تضيق البقعة الجغرافية التي يسيطر عليها الفلسطينيون، وتحويل تلك المساحة لملكية الصندوق القومي؛ كي لا يتم ارجاعها للفلسطينيين، ومن أهم تلك القوانين، قانون أملاك الغائبين، أقر القانون بتاريخ 1950/3/20م[34]. الذي منحها الأحقية بوضع يدها على أي مساحة تريدها بموجب ذلك القانون، وخلال الفترة من عام 1948-1953 م، زرعت 370 مستوطنة على الأراضي الفلسطينية نصفها أراضي متروكة اعتبرت إسرائيل أصحابها غائبين حسب قانون عام 1950م ، لتشكل تلك المستوطنات حواجز بشرية مسلحة تقطع على الفلسطينيين أي تواصل بين الحدود الشرقية والشمالية مع الحدود الغربية، كما أن تلك المستوطنات مهمتها حماية الحدود وتشكيل نقاط مراقبة عسكرية[35]، تبع ذلك سلسلة من القوانين منها قانون استملاك الأراضي عام 1952م، وقانون عام 1980م القاضي بضم القدس واعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل، وأخيراً قانون القومية وأن اسرائيل تمثل دولة للشعب اليهودي الصادر عام 2018م[36]، تلك القوانين لم تكن النهائية فدولة الاحتلال لازالت تسن القوانين العنصرية من أجل الضغط على الفلسطينيين وحملهم على الهجرة .

خامساً: الأرض والتسوية السياسية

طرح مؤتمر التسوية " مدريد عام 1991م" شعار الأرض مقابل السلام استنادا لقراري مجلس الأمن 242، 338، القاضيان بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال حرب عام 1967م، مقابل إنهاء حالة الحرب والاعتراف بسيادة إسرائيل على " أراضيها" واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، كما دعا قرار 338 الطرفان لإجراء مفاوضات بهدف إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة وتنفيذ قرار 242 ؛ أي أن المجتمع الدولي اتفق وفق تلك القرارات

[34] إبراهيم العلي: مرجع سابق، ص11

[35] ميشيل شيحة: جذور الفكر الصهيوني وسياسة التمييز العنصري في إسرائيل، مجلة جامعة دمشق ، مج19، ع 2، 2003م، ص405.

[36] خالد عايد، أمر واقع صهيوني، ص101

بعدم جواز احتلال الأراضي بالحرب، واعتبار مبدأ الأرض مقابل السلام أساس عملية التفاوض، وعدم شرعية الاستيطان في الأراضي المحتلة بما فيها القدس[37].

تركزت استراتيجية الأرض في ظل المماطلة الإسرائيلية على سلب المزيد من الأراضي والاستيطان حول الضفة الغربية ومدينة القدس؛ لإقامة مشروع القدس الكبرى ثلاثة أضعاف عما هي عليه من صلاحية بلدية القدس[38]؛ لتصبح مساحتها 110 آلاف دونم، بدلاً من 38 ألف دونم، وتحويل ذلك لأمر واقع خشية من إعادة تقسيمها في أي مفاوضات، وضم مستوطنات الضفة إليه ومصادرة المزيد من الأراضي، وللحد من التزايد الديمغرافي الاخذ في الارتفاع لصالح المقدسيين الامر الذي شكل مصدر قلق لحكومة الاحتلال[39].

واستمرت سياسة تقطيع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وتحويلها إلى كنتونات منفصلة عن بعضها البعض، مما يمكن دولة الاحتلال من التحكم بتلك الطرق الواصلة بين القرى والمدن ، وذلك ما تحقق لها مع انتفاضة الاقصى عام 2000م، والحيلولة دون اقامة دولة فلسطينية متواصلة ومتصلة جغرافيا عند فتح ملفات قضايا الحل النهائي.[40]

لم تكن التوجهات الإسرائيلية منعقدة سوى لإجراء المزيد من المفاوضات وتفاصيلها دون التوصل إلى حل نهائي، وذلك ما أكد عليه اسحاق شامير بقوله" بأن النية معقودة على استمرار المفاوضات دون نتيجة لسنوات"، واستنادا للأوامر العسكرية والذرائع الأمنية بلغت نسبة الأراض التي أعلنتها سلطات الاحتلال" أراض دولة" 70% تقريبا من مجموع مساحة أراضي الضفة الغربية[41]، ووصل عدد المستوطنين بعد ستة وعشرين عاماً على اتفاقية اوسلو 750 ألف مستوطن، وأقيمت أكثر من 130 مستوطنة تقريبا.

تضمن اتفاق إعلان المبادئ في مادته الخامسة أن نهاية الفترة الانتقالية من المفاوضات بعد خمسة سنوات من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية؛ لتبدأ مفاوضات الوضع النهائي الخاصة بالقدس واللاجئين والترتيبات الامنية والحدود والعلاقات؛ أي مفاوضات انهاء الصراع العربي–الإسرائيلي، وتشكيل الكيان الفلسطيني[42]، إلا أن ذلك لم يبدأ حتى يومنا هذا بسبب الإجراءات الإسرائيلية والظروف المحلية، والاقليمية، والدولية، التي ادعت دولة الاحتلال أنها تؤثر على متطلبات أمنها، وعلى ذلك الأساس تجمدت اتفاقيات التسوية، ونكثت إسرائيل بكل تعهداتها التي وافقت عليها في إعلان

---

[37] خالد عايد: الاستيطان في ظل عملية التسوية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 9، 1992م، ص277.

[38] ادوراد سعيد: سلام بلا أرض 2، بيروت، دار المستقبل العربي، 1995م، ص59

[39] خالد عايد: الاستيطان في ظل عملية التسوية، ص278

[40] أحمد الفاعوري: مرجع سابق، ص، 78

[41] خالد عايد: محصلة الاستيطان منذ أوسلو حتى عام 1995م، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 21، 1995، ص115.

[42] راسم خمايسي: ممر آمن أم تواصل جيوسياسي في الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 33، 1998م، ص26

المبادئ، وطرحت بدائل لحل الصراع العربي– الإسرائيلي كالاقتراح الذي عرف" بخطة الكنتونات" التي عرضها شارون عام 1997م، وتضمنت خطته منح الفلسطينيين حكم ذاتي لا وجود لاتصال جغرافي فيها، باعتبارات امنية إسرائيلية ، ومن ثم أعاد تقسيمها ثلاث مناطق، شمال الضفة ، وسط الضفة، وجنوبها، ودولة مستقلة في قطاع غزة.[43]، إلا أن هذا المقترح كغيره من لم يشر إلى الحقوق الفلسطينية للشعب الفلسطيني وأولها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته على كامل ارضه، أو عودة اللاجئين الفلسطينيين.

سادساً: استراتيجية تبادل الأراضي و الضم

بدأت الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون حملة واسعة، لإقناع العالم بأن هناك مناطق في الضفة الغربية لا يمكن الاستغناء عنها؛ لأسباب ديمغرافية واستراتيجية دفاعية ومائية حسب ادعائها يجب ضمها لإسرائيل في أي حل نهائي مع الفلسطينيين. وحاول شارون الحصول على ضمانات أمريكية بوجود مناطق داخل الضفة الغربية يجب أن يؤخذ التواجد الاستيطاني فيها بعين الاعتبار عند الحديث عن الحل النهائي، وعملت على طرح ذلك عبر سيناريوهات تعطي لها مطلق الحرية في السيطرة على تلك الأراضي كونها مهمة لمصالحها الحيوية [44] ومنها توسيع عملية تبادل الأراضي لتشمل سوريا والأردن حسب مقترح عوزي أراد، أو ضمن مقترح جيورا أيلاند بين إسرائيل والأردن وفلسطين ومصر، فقد اعتبر ايلاند أن اتفاق وادي عربة بين إسرائيل والأردن تضمن تبادل للأراضي وترتيبات خاصة للوجود الإسرائيلي، وشملت الاتفاقية حسب أيلاند استئجار إسرائيل أراضي أردنية، وابتكار نوع من الحكم الخاص في منطقة وادي عربة سمح لإسرائيل باستمرار الزراعة والتنقيب عن المياه بالتنسيق مع المملكة الأردنية الهاشمية.

فلسطينياً تعود فكرة تبادل الأراضي إلى محادثات كامب ديفيد عام 2000م، وبحسب المصدر الإسرائيلي فإن الجانب الفلسطيني وافق على الفكرة من حيث المبدأ، ولكنه اشترط أن تكون عملية التبادل بنفس النسبة ونفس النوعية، وحينما عقد مؤتمر أنا بوليس عام 2007م طرحت فكرة التبادل، التي تمحورت حسب اليمين المتطرف بترحيل العرب من منطقة المثلث، أو ترسيم الحدود وحركة السكان بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بطريقة ترسيم الحدود هنا، أي تحريك الخط الأخضر شرقاً بحيث تضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية إلى إسرائيل؛ كي يتم التخلص من التجمعات الفلسطينية

[43] أحمد الفاعوري: مرجع سابق، ص138

[44] جمال البابا: مرجع سابق، ص115

داخل إسرائيل متاخمة للضفة الغربية؛ بذلك يتحقق مبدأ يهودية الدولة بصورة واقعية مع امكانية افراغ إسرائيل من أكبر عدد من الفلسطينيين عبر تعديل الحدود[45].

وتقوم الخطة على تبادل ثلاثي للأراضي والسكان بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية وفق ما عرف بخطة "مثلث السلام" وتضمنت الاستراتيجية الإسرائيلية عدم رفضها قيام دولتين في فلسطين ولا يتحقق ذلك إلا بالفصل الكامل بين الشعبين اليهودي والعربي، وفق مفهومها الواسع الذي يتضمن إلى جانب العامل الديمغرافي الأمن الاستراتيجي والأمني الشخصي والأمن المائي الذي يتحكم بالامن الاستراتيجي والشخصي معاً.

وبدأ في الأوانة الاخيرة طرح مشاريع القوانين الإسرائيلية للمطالبة بضم مستوطنات الضفة الغربية لدولة الاحتلال، وهو ما استخدمه بنيامين نتنياهو شعاراً لدعايته الانتخابية كأحد أهم القضايا التي على جدول أعماله للحكومة الجديدة[46]، وتنتهج دولة الاحتلال عمليا سياسة الضم الصامت للمستوطنات عبر تشريعات واجراءات أصدرتها الكنيست، إلى جانب توسيع مستوطنات الضفة الغربية على مساحة الأراضي الفلسطينية للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية، وبالرغم من أن نتياهو ألغى مشروع قانون يستند إلى هذا القرار عام 2018م استجابة لبعض الضغوط؛ إلا أنه فعليا استمرت الكنيست في سن قوانين وأن كانت أقل حدة في صياغتها، كقانون بسط الولاية الإسرائيلية على إدارة الكليات والجامعات في المستوطنات تحت سلطة مجلس التعليم العالي الإسرائيلي[47]، ومن ثم جاء القرار الأخير لنتنياهو بضم الأغوار قبيل الدورة الثانية في 11سبتمبر عام 2019م؛ ليعلن عن استمرار التوسع الاستيطاني، وطرد السكان ، ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية.

سابعاً: ترسيم الحدود من جانب واحد " الجدار"

تنبهت دولة الاحتلال بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م؛ لضرورة تطبيق مخطط فلاديمير جابوتنسكي السابق المعروف بالحائط الحديدي، الذي رأى ضرورة ايجاد مثل هذا الجدار كون أن تأسيس الدولة الصهيونية على أرضها لن يلزم الشعب الفلسطيني بالإذعان والاستسلام للإرادة الصهيونية؛ إلا بإقامة الجدار الحديدي الذي سيفصل بين الإسرائيليين والعرب، بمعنى أن الجدار الحديدي هو الذي يخضعهم للإرادة الإسرائيلية، فلا فرق بين الفكر الصهيوني سابقا وحالياً، وعمليا بدأ بتنفيذ مخطط إقامة جدار الفصل العنصري لكي يضم المستوطنات الإسرائيلية، ويجعلها مترابطة ومتواصلة مع بعضها البعض على حساب عزل الأحياء الفلسطينية عن بعضها البعض في القدس

[45] جمال البابا: مرجع سابق، ص115

[46] http://hadfnews.ps/post/

[47] https://al-shabaka.org/briefs

وغيرها، بهذا أصبحت القرى تتفتت عن التواصل الحضري الفلسطيني، وتقطعت أوصالها، الأمر الذي أدى إلى عزلها وتسييجها وتطويقها، ووضعت إسرائيل المعابر بشكل شوه طبيعة المنطقة [48] ، ولم يأت بناء الجدار من أجل ايقاف عمليات المقاومة بل جاء لاستمرار عمليات مصادرة الأراضي، وعزل الاحياء الفلسطينية عن واقعها الجغرافي، وتطويقها بمزيد من المستوطنات الإسرائيلية[49].

مما لا شك فيه أن الفكر الأمني الإسرائيلي فيما يخص الأرض يستند في شرعيته السياسية على التعاليم الدينية اليهودية، ومن خلال الواقع الذي وجدت فيه إسرائيل، مما كان له التأثير المباشر وغير المباشر في تشكيل نظريتها الأمنية؛ بسبب ضيق رقعة الأرض التي تسيطر عليها دولة الاحتلال من جهة، وقلة عدد السكان نسبيا مع وجود أقليات غير متجانسة داخلها، واحاطتها بدول وشعوب معادية وغير قابلة لوجودها، كل ذلك أدى لاعتمادها لسياسة متغيرة في النظر إلى الأرض الفلسطينية والعربية سواء في حالة الحرب أو حالة التسوية.

كما أن تشابك الاستيطان والاستراتيجية العسكرية بسرعة كبيرة ولم ينفصلا قط وولد هذا التشابك تكتل الاستيطان العسكري؛ إذ صورت المستوطنات كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمنية، واعتبر المستوطنون على الحدود مقاتلين باسم" الشعب اليهودي" وهم في حال استعداد تام لأي طارئ على الجبهات الإسرائيلية، وما زالت دولة الاحتلال تركن على المبررات السابقة في السيطرة على المزيد من الأراضي والبحث عن العمق الاستراتيجي لاستخدامه في تحقيق الأمن عبر الحدود الآمنة لتبرير سياساتها التوسيعية والبحث عن المجال الحيوي، ومن هنا نجدها تارة تضرب العراق وسورية وتارة أخرى تضرب لبنان، واحيانا أخرى السودان.

ومع ذلك بقيت مرتكزات النظرية الأمنية الإسرائيلية تعتمد بالأساس على مفهوم الردع، من خلال تنمية قدراتها العسكرية التي تكفل لها توجيه ضربات وقائية ضد الخصم، وتكبيده خسائر لا يمكن احتمالها بما يضمن تحقيق تفوقها، وبالتالي الحفاظ على وجودها في المنطقة حتى في ظل التطورات الاقليمية والعالمية التي شهدتها المنطقة، والتي أصبحت جميعها تصبح في صالح إسرائيل، إلا أن إسرائيل اعتبرت ذلك أكثر تهديداً لأمنها بالرغم من توقيعها لإتفاقيات التسوية مع عدة دول عربية.

[48] غسان عبده: أطوق وعزل والتهويد الإسرائيلية في القدس،1967-2010م ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس،أبو ديس، 2012م 130

[49] غسان عبده: المرجع السابق، ص 133

البعد الجيوبوليتي في نظرية الامن الإسرائيلية وانعكاسه على مشروع إقامة الدولة الفلسطينية

أ.رائد نجم

د.اسلام عطاالله

مقدمة

تشكل الجغرافيا السياسية واحدا من الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية فهي تربط وتحلل تفاعلات عناصر المكان البشرية والاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والأحداث العسكرية مع عناصر المكان الطبيعية والعوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة، أما الجيوبوليتيكا فتدرس علاقة الدولة بمحيطها الخارجي وسياساتها الخارجية وتصورها عن ذاتها وعن المحيط، وتأثيرها وتأثرها بالعالم الخارجي، وكيفية صياغة السياسات والنشاطات التي تحقق لها أكبر العوائد وتُجنبها المخاطر[1]. ومن التعريفات المهمة لمصطلح الجيوسياسية عند الغربيين أنها عبارة عن " الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها " ومنها أيضاً دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة. وبلغة مبسطة تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه. إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعّالاً في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية. وهكذا فان توسيع النفوذ الجيوسياسي بالنسبة لأية دولة قد يكون إمّا بدوافع إيديولوجية عقائدية سياسية كانت ام دينية، كما قد يكون بدوافع قومية عنصرية كالنازية والفاشية والاسرائيلية، أو قد يكون اخيراً بدوافع استعمارية نفعية

[1] جاسم، سلطان، 2013، الجغرافيا والحلم العربي القادم "جيوبوليتيك"، تمكين للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، لبنان، ص85

كالرأسمالية[2]. لذا سيتم تحليل عامل المكان والمساحة في (إسرائيل) والعمق الاستراتيجي لبيان نقاط القوة والضعف لهذا العامل في وقت الحرب والسلم من اجل رسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات الاستراتيجية مع المكان الجغرافي.

نتيجة احساس اسرائيل الدائم بمشكلتها الجيوبوليتيكية في ظل غياب العمق الاستراتيجي وصغر المساحة والشكل الطولي والحدود الطويلة مع محيط معادي، تبنت إسرائيل عدة خيارات للتعامل مع هذه المشكلة وهي تطوير العقيدة الامنية، العزلة، والتوسع، وبلقنة المنطقة، وشد الاطراف، والتصالح. وتحظى سياسة اسرائيل الخارجية تجاه دول الشرق الاوسط بأهمية خاصة لانها البيئة المباشرة لمصالح اسرائيل القومية.

أولاً: تطوير استراتيجية للأمن القومي

من الناحية النظرية، يجب النظر إلى العقيدة الإستراتيجية على أنها نظرية دولة معينة حول كيفية إنتاج الأمن لنفسها. ويمكن اعتبارها سلسلة من الوسائل المرتبطة بغايات، ترتبط فيها القدرات العسكرية بالنتائج العسكرية، التي ترتبط بدورها بالنتائج السياسية. ويتم اختبار النظرية من خلال قدرتها الحفاظ على استمرار بقاء ورفاهية الدولة التي تتبناها. وتحدد العقيدة الاستراتيجية التهديدات وسبل العلاج وتعطي الأولوية لكل منها. ومن الناحية المثالية، تقوم بذلك بطريقة تستغل مزايا الدولة وتقلل من مزايا خصومها. والأولوية هي جانب هام من العقيدة الإستراتيجية، خاصة في حالة الدول الصغيرة أو الفقيرة، لأنه مع وجود وسائل محدودة يجب اتخاذ خيارات صعبة.

1- التهديدات

تميل إسرائيل نحو وجهة نظر بأن التهديد الذي تتعرض له شامل ومكثف. وتفترض أن معظم أو جميع الدول العربية جزء من تحالف محتمل يهدف إلى تدميرها أو ازالتها. و لقد زاد من مخاوف اسرائيل عدد الدول العربية المشاركة في حرب 1973 والتراكم المستمر في قدرات التخطيط لدى الدول العربية. وقد خلقت وجهة النظر هذه حول موارد الطرف الآخر وعمقه الإستراتيجي واقعًا مريرًا بالنسبة للأهداف التي يمكن أن يحققها الإسرائيليون في أي حرب معينة. فقد اشار نائب رئيس الأركان السابق اللواء إسرائيل تل إلى أنه منذ الأيام الأولى، أدرك قادة الجيش الإسرائيلي أنه لا يمكن لاسرائيل ان تحقق انتصار من خلال الهزيمة العسكرية لأعدائها". وأن الإسرائيليين لا يستطيعون فرض إرادتهم على منطقة

[2] " mostakbaliat, الجيوبوليتيك او الجيوسياسة "Geopolitics," المركز العربي للدراسات المستقبلية , March 3, 2012, http://www.mostakbaliat.com/archives/16716.

تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. وبالتالي، يمكن أن يستمر الصراع لفترة طويلة للغاية، مع عدد غير محدد من جولات الحروب الكبرى[3].

كم أن طول النزاع واتساعه وشدته، والتفاوتات المادية بين الجانبين، وقراءة السياسة العربية الداخلية والإقليمية المضطربة، دفعت الإسرائيليين إلى اخذ الخطاب العربي حول "القضاء على إسرائيل على مراحل" أو على المدى الطويل باستخدام استراتيجيات الاستنزاف على محمل الجد. وهذا يمكن أن يؤدي إلى الانكماش الجغرافي التدريجي لإسرائيل (أولاً إلى حدود ما قبل 1967، ثم إلى خطوط التقسيم في الأمم المتحدة للعام 1947)، أو تستنزف طاقة البلاد وإرادتها إلى حد الانهيار النهائي.

في مطلع خمسينيات القرن الماضي صاغ دافيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل ووزير الدفاع آنذاك استراتيجية إسرائيل الأمنية، وانطلق من فكرة أن العرب لن يتصالحوا مع فكرة وجود اسرائيل وسيستمروا بمعاداتها حتى بعد عدة هزائم لإتمام المهمة التي فشلوا في انجازها عام 1948، وأن اسرائيل ليس لديها رؤية حول الحاق هزيمة عسكرية حاسمة بالدول العربية وانهاء الصراع من خلال نصر عسكري. وأن العرب يمكن ان يتحملوا هزائم متعددة، وانهم لا يحتاجون الا الى نصر واحد لتدمير اسرائيل. وأن هناك عدم تكافؤ أساسي بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية المحيطة بها، على صعيد المعطيات الجغرافية، والديمغرافية، والإمكانات الاقتصادية، وهذا التباين يشير الى ان العرب مع مرور الوقت يمكن ان يحصلوا على انظمة الاسلحة والقدرات العسكرية التي كانت تنقصهم عام 1948، مما يعرض إسرائيل لتحدي لا يمكن التغلب عليه. ونتيجة لذلك، يتوجب على إسرائيل إقناع الدول العربية بالتخلي عن فكرة تدمير اسرائيل والتسليم بوجودها عبر تحقيق انتصارات عسكرية متتالية تؤدي إلى تيئيس القيادات العربية ودفعها الى الاستنتاج أنه لا سبيل عملي لتدمير دولة إسرائيل[4]. وتبنى مفهوم زئيف جابوتنسكي "الجدار الحديدي": وفكرته انه اذا تمكنت إسرائيل من بناء جدار حديدي لا يستطيع العرب اسقاطه فان الامر سينتهي بهم الى قبوله. ومن نقطة الانطلاق هذه جاءت اسس نظرية الامن القومي الاسرائيلي[5].

2-المحددات

لقد تأثر التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي باستمرار بأربعة قيود مهمة: الجغرافيا الإسرائيلية، وعدد السكان الصغير، والموارد الاقتصادية الضئيلة نسبياً، وتدخل القوى العظمى في المنطقة.

---

[3] Yoav Ben Horin, Barry Posen, Israel's Strategic Doctrine, Rand corporation. USA. 1981. P4.

[4] ، ألكس مينتس وشاؤول شاي، 2014، التغييرات الجيوسياسية في المنطقة تفرض على إسرائيل إعادة صياغة عقيدتها الأمنية، http://samanews.com/ar/post/205609

[5] Itai Brun, Itamar Rabinovich, Israel Facing a New Middle East: In Search of a National Security Strategy, Hoover Institution, 2017.

3-الجغرافيا:

تأثرت الاستراتيجية الإسرائيلية بعدم وجود عمق استراتيجي لا سيما في الشرق والشمال، وبالطول النسبي الهائل للحدود، حيث يتركز السكان والصناعة والبنية التحتية العسكرية في إسرائيل بشكل كبير في أماكن يمكن الوصول إليها بسهولة من الحدود. وبالتالي فإن أي توغل عربي كبير في أي جزء من الأجزاء الحرجة من البلاد قد يكون له نتائج كارثية. وقد تم التوصل إلى استنتاجين مبكرين: أن على إسرائيل أن تخلق عمقًا استراتيجيًا مصطنعًا عن طريق التحصينات في العمق (خاصة تحصين المستوطنات)، والأهم من ذلك أنه يجب نقل جميع الحروب إلى أراضي العدو بأسرع ما يمكن. ويتطلب الاستنتاج الثاني قدرة هجومية كبيرة، وميل دائم للاستباق. الاستنتاج الثالث، الذي تم الاتفاق عليه على نطاق واسع منذ حرب عام 1967، هو أن خطوط الهدنة لعام 1949 فرضت مخاطر لا تطيقها إسرائيل لذلك فان التعديلات الحدودية وغيرها من "الترتيبات الأمنية" ضرورية لجعلها "قابلة للدفاع" [6].

الموقع الجغرافي

تحتل إسرائيل دولة فلسطين العربية، التي تقَع في منطقة الشرق الأوسط، وتشغَل شريطاً ضيِّقاً، من الأراضي المُتاخِمة للساحِل الجنوبي الشرقي، من البحر المتوسِّط. ويتميز موقعها بأهمية كبيرة لأنها تقع جنوب غرب قارة آسيا في الجزء الجنوبي للساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهي بذلك تقع في قلب العالم القديم؛ ما يجعلها جسراً برياً يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا، وبين البحر المتوسط والبحر الأحمر، ومن ثم المحيط الأطلسي والمحيط الهندي. وتقع إسرائيل (فلسطين المحتلة) في الجناح الآسيوي من الوطن العربي على البحر المتوسط بين مصر ولبنان، وجنوب غرب بلاد الشام، بين البحر المتوسط غرباً ونهر الأردن شرقاً. فضلاً عن وقوعها بالقرب من دول الخليج العربي الغنية بالنفط وقد شكل وجود البحرين (المتوسط والأحمر) من ناحية قارتي آسيا وأفريقيا، حيز القوة لظهيرها الصحراوي المفتقر إلى المنافذ البحرية وهو ما يمكن استثماره لصالحها، إلا إن أساس وجودها المبني على الاحتلال أضعف من إمكانية توظيف قوة موقعها الجغرافي البحري في تنمية إمكاناتها [7].

4-الحدود:

أ. حدود اسرائيل البرية: إجمالي طول الحدود البرية: 1040 كم.

يحدها من الشمال الشرقي سورية، ويبلغ طول الحدود بينهما 76 كم، في حين يبلغ طول الحدود بين إسرائيل والأردن 238 كم (غير حدود الضفة الغربية مع الاردن البالغة 97 كم[8]). ويحدها من الشمال كل من لبنان وسورية. ويبلغ طول حدودها مع لبنان نحو 79 كم. ويبلغ طول الحدود المصرية

---

[6] Yoav Ben Horin, Barry Posen, Israel's Strategic Doctrine, Rand corporation. USA. 1981, p5.

[7] الربيعي، ظاهر، 2011، الوزن الجيوبوليتيكي للمساحة في اسرائيل دراسة تطبيقية، مجلة اداب البصرة العدد56 ، العراق، ص262-264

[8] الموسوعة الحرة، 2018/4/3. https://bit.ly/2sT9N2Y

– الاسرائيلية 266 كم. (غير طول حدود قطاع غزة مع مصر 11 كم[9])، ومع قطاع غزة 51 كم، ومع الضفة الغربية 330 كم[10].

ب– حدود اسرائيل البحرية: إجمالي طول الحدود البحرية: 198 كم.

يحد اسرائيل من الغرب البحر المتوسط، ولها عليه ساحل طوله 227 كم (منها 40 كم ساحل قطاع غزة). وتطل على الرأس الشمالي لخليج العقبة عبر ساحل طوله 11 كم في أقصى الجنوب [11]. وهذا يعني انه ليس من السهل على اسرائيل الاتصال الإقليمي إلا عن طريق البحر، ناهيك أن هذه الحدود انتزعت بالعنف والصراع المسلح [12]. ورغم أن حدود اسرائيل البحرية تقدم وظائف عديدة ومهمة في التواصل مع العالم إلا ان ساحل اسرائيل وشاطئها يمثلان نقطة ضعف في جسمها اذ تعدان من وجهة النظر الجيوستراتيجية ميدانا مثاليا للإنزال البحري. بسبب استقامة ساحلها وتكويناته الرملية، بينما لم تؤد الحدود البرية حتى الآن سوى الوظيفة الدفاعية [13].

والنسبة العالية لمجموع أطوال الحدود الاسرائيلية البرية والبحرية، ويبلغ قرابة 1238 كم، إلى مساحة إسرائيل البالغة نحو 21 ألف كم2 تجعل اسرائيل في قائمة البلدان ذات الحدود الطويلة بالنسبة إلى مساحتها فكل كيلو متر من الحدود يقابله (17) كم^2 من المساحة، وهو ما يشكل موطن ضعف واضح. ويؤدي شكلها المستطيل الى ارتفاع نسبة طول حدود اسرائيل إلى مساحتها. فطولها من الشمال إلى الجنوب يبلغ نحو 470كم. وأما عرضها من الشرق إلى الغرب فانه يزداد بالاتجاه جنوباً فيتراوح في المنطقة الشمالية من اسرائيل بين 50 و70 كم، وفي المنطقة الوسطى بين 70 و95 كم عند القدس. ويتسع عرضها في المنطقة الجنوبية فيصل إلى 117 كم بين رفح والبحر الميت. وهو أقصى عرض. ويعود بعد ذلك فيضيق باتجاه الجنوب إلى نحو 10 كم في منطقة العقبة – ايلات. وهناك لسان من الأرض الفلسطينية يمتد في أقصى الطرف الشمالي الشرقي لفلسطين بين الأراضي السورية شرقاً والأراضي اللبنانية غرباً، ولا يتجاوز طول هذا النتوء 22 كم، في حين يصل عرضه إلى 14 كم [14].

وبناءً على ما تقدم فان مجموع أطوال الحدود (البرية والبحرية) ، تشكل ثقلاً كبيراً على اسرائيل، لان طولها لا يتناسب مع حجمها الصغير. كما ان هذه الحدود لا تؤدي الوظيفة الدفاعية على الوجهة

---

[9] الموسوعة الحرة، 2018/4/3. https://bit.ly/347Um48

[10] CIA World fact book https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/is.html

[11] الموسوعة الفلسطينية، 2015. https://2u.pw/eT6wk

[12] الربيعي، ظاهر، 2011، الوزن الجيوبوليتيكي للمساحة في اسرائيل دراسة تطبيقية، مجلة اداب البصرة العدد56، العراق، ص266.

[13] الحدبة، فوزي، 2008، حرب عام 1948 وقيام دولة اسرائيل (دراسة في الجغرافية السياسية) الجامعة الاسلامية، غزة، ص17–18.

[14] الموسوعة الفلسطينية، 2015. https://2u.pw/eT6wk

الأكمل، لأنها لا تستند إلى ركائز وعقبات طبوغرافية حاسمة، بل هي مصطنعة ومفروضة على تكوينات جيولوجية وتضاريسية كحدود الضفة الغربية المحددة بالجدار الممتدة لمسافة 720 كم [15].

5-المساحة:

تتحسس اسرائيل من حجمها بالمقارنة مع حجوم الدول العربية المحيطة بها، إذ يبلغ اجمالي مساحة تلك الدول (102860974) كم^2، وتشكل مساحتها (1.6%) من أجمالي تلك المساحة أي بما يعادل (62) ضعفاً، وهي بهذه المساحة تدخل ضمن تصنيف الدول الصغيرة جداً والقزمية في تصانيف أخرى. ولا تتجاوز مساحة اسرائيل 21 ألف كم^2، اذ تبلغ مساحتها الكليّة: 20.770 كم2، وتبلغ مساحة اليابسة 20.330 كم2، ومساحة المياه فيها 440 كم2.

وقد أفقدها شكلها الطولي لأي عمق جغرافي أو استراتيجي، أي محدودية العمق الاستراتيجي للأرض والافتقار إلى توفير قدرات مناورة طويلة وعريضة وقلة العوائق والموانع الطبيعية، مما يعني تعرض الأهداف الحيوية الاسرائيلية للإصابات المباشرة مع قلة الزمن المتوفر للإنذار ورد الفعل وصعوبة الدفاع [16]، وقد أصبحت كل النقاط الحيوية تحت مرمى المقاومة اللبنانية التي وصلت صواريخها إلى مدينة طبريا التي تبعد 35 كم عن جنوب لبنان، أما جنوب اسرائيل فأصبح تحت مرمى صواريخ المقاومة الفلسطينية التي باتت تصل إلى تل ابيب.

وهكذا تشكل خصائص المساحة والحدود نقطة الضعف الجيوبولتيكي الكبير في كيان اسرائيل السياسي، فصغر مساحتها انعكس في توجيه سياستها الخارجية وعلاقتها الاقليمية، لذلك اتجهت اسرائيل الى ابدال نظريتها الجيوسياسية بالنسبة للمساحة من العمق الجغرافي بالعمق الاستراتيجي والذي يتمثل في إنشاء تحصينات دفاعية محكمة تعرقل الاختراق السريع في العمق، وبالفكر الجيو اقتصادي، للبحث عن عناصر القوة، والعمل خلف الخطوط العربية لإضعافها. اذ ركزت في علاقاتها على دول الجوار الأفريقي مع انتهاجها استراتيجية تقوم على عدم إعطاء الفرصة لأعدائها بأخذ زمام المبادرة.

6-العمق الاستراتيجي:

وعلى الرغم من أن اسرائيل قد أبدلت نظريتها الجيوسياسية بالنسبة للمساحة بالعمق الاستراتيجي والذي يتمثل في إنشاء تحصينات دفاعية محكمة تعرقل الاختراق السريع في العمق، وامتصاص أي مبادرة هجومية وابقائها بعيدة عن المراكز السكانية والاقتصادية الحيوية، الا انها ما زالت تعاني من قلة العمق الاستراتيجي بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والمتمثلة في:

[15] الحدبة، فوزي، 2008، حرب عام 1948 وقيام دولة اسرائيل (دراسة في الجغرافية السياسية) الجامعة الاسلامية، غزة، ص17-18.

[16] الربيعي، ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص275، 268.

●قلة العمق الجغرافي، أي محدودية العمق الاستراتيجي للأرض والافتقار إلى توفير قدرات مناورة طويلة وعريضة وقلة العوائق والموانع الطبيعية، مما يعني تعرض الأهداف الحيوية الاسرائيلية للإصابات المباشرة مع قلة الزمن المتوفر للإنذار ورد الفعل وصعوبة الدفاع.

● قلة العمق الاستراتيجي السياسي، ويعني اختلال عناصر الدولة السياسية، حيث انها لا تتشكل من نسيج متجانس ينطبق عليه وصف الشعوب، إنها عينات صغيرة من مجتمعات وشعوب متعددة في الأرض تجمعت على فكرة الاغتصاب والتعصب لدين ضد أديان، وتغيب فيها المساواة بين الجماعات السياسية المتعددة والمتنوعة.

●قلة العمق الاستراتيجي الاقتصادي ويعني محدودية الثروات الطبيعية وضعف الدخل القومي وقلة مصادر المياه، فضلاً عن تجمع السكان والصناعة في مراكز محدودة، خاصة وان نصف مساحة اسرائيل في المنطقة القاحلة من صحراء النقب، تجعل الموارد الزراعية فيها محدودة وتعتمد على المياه مركزاً محورياً.

●قلة العمق الاجتماعي، فنجدها واضحة في تناقضات الأصول الاجتماعية وهشاشة الأرصدة المعنوية وضعف الوحدة الوطنية أي انها تفتقد الى مقومات الوحدة المتمثلة بـ (الانسجام، التماسك، الحيوية).

●قلة العمق التاريخي على الأرض نفسها لان الأرض الفلسطينية هي ارض سكنتها الأصول الكنعانية العربية الأصل، وما اسرائيل إلا غاصب ومحتل معتمدة على فكرة الألفية وهو مذهب ديني يؤمن بعودة المسيح إلى الأرض وقيام العهد الألفي السعيد الذي يحكم فيه المسيح ألف عام تسودها العدالة. والمساواة والبركة والخير حسب الأساطير اليهودية.

وبسبب التباين الكبير بين مساحة اسرائيل ودول الطوق العربية المجاورة ظهرت مخاطر جيوبوليتيكية عديدة بالنسبة لأمنها، ومنها افتقارها إلى العمق الجغرافي لإعاقة أي حركة اختراق سريعة للعمق وتفقدها خاصية الدفاع بالعمق، التي تتيح لها المناورة في زمن الحرب. وتظهر هذه المشكلة بشكل واضح في منطقة السهل الساحلي إذ يبلغ العمق الجغرافي في أقصى شمال إسرائيل (فلسطين المحتلة) بين بحيرة طبرية وعكا (٤٠ كم) وأقصى الجنوب بين العقبة والمرشرش (١١ كم) واكبر عمق بين البحر الميت ورفح (110 كم) أما بين الخليل وغزة (٤٢ كم) وبين طولكرم ونتانيا (١٤.٥ كم) وبين نابلس وتل أبيب (٤٢ كم)، مما يعني سهولة فصل أجزاءها وتمركز سكانه وأنشطته الاقتصادية في مواقع محدودة، وبذلك افقده فرصة التوزيع الجغرافي الواسع لمنشآته الاقتصادية [17]. وهذا يعطينا انطباع بأن دولة اسرائيل لا يمكن أن تكون دولة عظمى بسبب مساحتها وشكلها الطولي الرفيع.

[17] المصدر السابق، ص273.

نخلص من ذلك، الى أن قلة العمق الاستراتيجي الاسرائيلي انعكس ويستمر على العناصر المكونة لنظرية الامن الاسرائيلي، وفرض على اسرائيل السعي لتوفير منظومة متكاملة لتأمين هذا العمق والدفاع عنه من خلال ايجاد مفهوم وهمي أسمه (الحدود الأمنه) أي ابعد ما يكون عن حدود الدولة، وهو ان تستولي على اكبر مساحة من الارض كأساس للأمن والدفاع، وأمام حالة الانكشاف والضعف مقابل الدول العربية المجاورة تعمل اسرائيل على بناء فكرها التوسعي وذلك بالانتفاخ نحو مجال حيوي اخر للتغلب على صغر المساحة الحقيقية، ولتحقيق ذلك اتجهت بالتوسع على حساب الارض العربية المجاورة لفرض نفوذها على اكبر مساحة، فضلاً عن نقل المعركة الى ابعد عمق ممكن داخل أراضي الدول العربية، وامكانية اخذ الفرصة للفعل الاستباقي المضاد لأي عمل عربي مستقبلاً، والتفكير جيوبوليتيكياً للوصل الى اقرب مانع طبيعي او صناعي.

أ-تعداد السكان.

من المألوف سماع المسؤولين الإسرائيليين يتحدثون عن 423 مليون عربي مقابل 6 مليون يهودي. ولو اقتصر الحساب على دول "خط المواجهة" فقط، ستتفوق كثيراً على إسرائيل دائمًا في العدد المحتمل للقوات المسلحة؛ ومن هنا جاءت بنية الجيش الإسرائيلي منذ أيامه الأولى مع اعتماد كبير على جيش احتياطي مدرب تدريباً عالياً يمكن تعبئته من السكان الإسرائيليين بسرعة. وقد تمكنت دول المواجهة العربية، وخاصة مصر وسوريا، من الحفاظ على جيوش دائمة أكبر بكثير من الجيش الاسرائيلي، وهو ما يجعلها قادرة على إجراء انتقال سريع للهجوم من مواقعها وقت السلم من أجل استغلال الحجم الصغير للجيش الإسرائيلي الدائم وتعطيل تعبئة الاحتياط. وقد تعلمت اسرائيل درس مركزي من حرب عام 1973 وهو الحاجة للقوى البشرية وإلى قوات جوية وبرية أكبر بكثير، حيث كان الجيش الإسرائيلي يفتقر إلى وحدات كافية على كلتا الجبهتين وغير قادر على نقلهما من جبهة إلى أخرى. وهكذا فإن القيود الجغرافية والقيود على القوى البشرية تجعل الإسرائيليون ينظرون الى انهم عرضة بشكل خاص للهجوم المفاجئ الكبير من ناحية، ولاستراتيجيات الاستنزاف الممتدة من ناحية أخرى. في ضوء تجربتهم في حرب عام 1973، لم يعد الإسرائيليون واثقين من وجود أو امكانية وجود حل مناسب لمشكلة المفاجأة. ولقد توصلوا إلى أنه لاحتواء هجوم عربي مفاجئ، من الضروري لهم الحفاظ على (أ) نظام الإنذار المبكر الأكثر تطوراً وتأميناً الممكن الحصول عليه و (ب) جيشًا دائم أكبر بكثير من ذي قبل، (ج) اتباع نهج الحرب الاستباقية أو الوقائية[18].

[18] Yoav Ben Horin, Barry Posen, Israel's Strategic Doctrine, Rand corporation. USA. 1981, p5.

ثانياً: العزلة

نظراً لاحتلال فلسطين وطرد سكانها منها، واحتلال اراضي عربية اخرى أصبحت اسرائيل تعيش طبيعياً في بيئة معادية لها رافضة لوجودها، فخاضت معها ما يزيد عن ستة حروب، وهو ما كرس عزلتها كقوة احتلالية معادية وجسم غريب زرع لخدمة أغراض استعمارية غربية، واهداف احتلالية صهيونية كانت قد وضعت فلسطين خياراً ضمن دول أخرى لاحتلالها، فأصبح كياناً غير قادر على الاندماج بمحيطه الجيوسياسي، فعلى الصعيد الداخلي عملت على احداث تفوق عسكري على الدول العربية عبر بناء جيش يمكن أن يصل تعداده عند التعبئة الشاملة الى ما يقارب المليون جندي ويملك سلاح جو متفوق وقدرات تكنولوجية متطورة وقدرات نووية لا تملكها الجيوش العربية. وتوجهت على المستوى الاقليمي للتغلب على عزلتها الى اقامة علاقات مع دول الاطراف مثل تركيا واثيوبيا وايران قبل الثورة الاسلامية في محاولة لإضعاف المركز أو القلب العربي المحيط بها وتقوية الاطراف وهو ما يعني زيادة قوتها على حساب المركز العربي. وعلى المسار الدولي عززت علاقتها مع القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وقدمت نفسها كقوة ديمقراطية في واحة من الديكتاتوريات العربية تؤمن بالقيم الغربية التي تحمل مخاوف تاريخية تجاه المنطقة العربية، وأطماع حالية تجاه مواردها وخيراتها، وبل واعتبرت أن اعادة صياغة المنطقة جيوسياسياً من خلال تفكيكها لوحدات سياسية اصغر على اسس طائفية وعرقية ودينية وحزبية يخدم بقاء وأمن اسرائيل استراتيجياً ومن خلال هذه الابعاد الثلاثة يمكن أن تحمي بقائها وتضعف محيطها الرافض للسلام معها، أو حتى للتطبيع معها من قبل الدول العربية التي وقعت اتفاقيات سلام معها .

ثالثاً: التوسع

لم تكتف اسرائيل بالأراضي التي خصصت لها وفقاً لقرار التقسيم الذي جاء ظالماً للشعب الفلسطيني لصاحب الارض بمنحه ما نسبته 56.74% من مساحة فلسطين للسكان اليهود، ومنح اصحاب الارض 42.88% من مساحة فلسطين. بل مدت سيطرتها من خلال الحرب والمذابح والتهجير عام 1948 لتسيطر على مزيد من الاراضي المخصصة للدولة الفلسطينية، وتبقي منها 22% فيما يعرف بحدود 1967[19].

كان بن غوريون قد اعتمد على الردع من خلال إظهار قدرات اسرائيل العسكرية التقليدية للعرب وبالتالي دفعهم لقبول بقاء اسرائيل، ومن بعده دافع ايغال الون عن القوة النووية كملاذ اخير للردع، الا

[19] الموسوعة الفلسطينية، تقسيم فلسطين https://2u.pw/L5hA3

انه وضع مذهباً جديداً للردع في الخمسينيات يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الجغرافية والتوسع الاقليمي كعامل مهم للردع، وقد طور ليفي أشكول رئيس الوزراء عام 1963 مبدأ الحد الاقصى للتوسع، والحرب الاستباقية كوسائل ردع جديدة في وجه التحدي المصري. فهاجمت اسرائيل عام 1967 الخطوط المصرية والسورية والاردنية واحتلت مرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء وغزة والضفة الغربية وشرق القدس، ورغم أن هذا الاحتلال كان مفيداً جغرافياً لإسرائيل الا انه خلف قضايا ما زالت قائمة دون حل حتى الان، ومع ذلك استفادت اسرائيل عبر سيطرتها على مزيد من الاراضي، حيث وفرت لها الفرصة للمساومة من أجل السلام وصولاً الى مفهوم الارض مقابل السلام.[20].

رابعاً: بلقنة المنطقة

يستهدف تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من تفتت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وذلك باستغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في العالم العربي والتي تدعو إلى الانفصال والاستقلال، أو الالتحاق بدول أخرى غير عربية في الدائرة الإقليمية تشكل القومية (الأم) بالنسبة لبعض الأقليات، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، إلى جانب استغلال إسرائيل للخلافات العرقية والمذهبية والطائفية وتغذيتها بإثارة النعرات الانفصالية التي تؤدي إلى حروب أهلية، وأبرز الأمثلة على الدور الذي تلعبه إسرائيل في هذا الخصوص: الحرب الأهلية في لبنان، والحرب الانفصالية في جنوب السودان، وثورة الأكراد في شمال العراق، وثورة البربر في الجزائر، ومحاولات الفتنة الطائفية في مصر إلى غير ذلك من أحاديث الانفصال التي نجد لها أساسا نظريا في مخططات الزعيم الاسرائيلي القديم (جابوتنسكي) صاحب الحركة التصحيحية في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي دعا فيها إلى إقامة (كومنويلث عبري) تكون فيه إسرائيل القوة الإقليمية العظمى، والتي تدور في فلكها دويلات عربية ضعيفة مقسمة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية. وهو نفس المخطط الذي دعا إليه أيضا (عوديد بينون) مستشار مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في دراسته المعروفة (إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات). كما نجد لهذا المخطط أساساً في كتاب (بين جيلين) لبريجينسكي مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر تحت عنوان (تفتيت قوس الأزمات)، ومخططات (برنارد لويس) أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة برنستون في كتابة (رهينة الخوميني)، ومشروع بن غوريون لتقسيم لبنان سنة 1954 [21].

---

[20] Tiberiu Condulescu, Geopolitics and Foreign Policy, The Case of Israel, Central European University, Hungary, 2009, p35.

[21] حسام، سويلم، الأهداف القومية الإسرائيلية وإستراتيجيات تنفيذها، الجزيرة نت، 2004. https://2u.pw/AVrDe

خامساً: شد الأطراف

وذلك بإقحام الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي في صراعات جانبية مع دول أخرى غير عربية في دائرة الجوار الجغرافي، وذلك بهدف جذب هذه الدول العربية ومن ورائها دول القلب العربي خاصة مصر – إلى صراعات جانبية بعيداً عن الصراع الرئيسي بين العرب وإسرائيل، وبما يخفف الضغط على الأخيرة. وقد وجدنا تطبيقاً لهذا المخطط في حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، وفي النزاع القائم بين سوريا وتركيا الذي تؤججه اتفاقيات التعاون الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، وفي دعم إسرائيل لتركيا في عملياتها العسكرية شمالي العراق، وكذلك الدور الإسرائيلي في النزاعات القائمة بين السودان وإثيوبيا، وبين اليمن وإريتريا لفرض السيطرة الإسرائيلية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبين موريتانيا والسنغال في غرب أفريقيا [22].

سادساً: التحالف المحيطي

في العقود الأولى لتأسيسها، طوّرت إسرائيل استراتيجية أمنية واقتصادية لتتخطّى العزلة التي وجدت نفسها فيها، أسميت "عقيدة الأطراف. وبموجب هذه العقيدة، التي تبنّاها ديفيد بن غوريون، اعتقد الإسرائيليون أن بوسعهم القفز فوق التحدّي الذي خلقته لهم القومية العربية مع عبد الناصر، وتخطّي المقاطعة والعزلة التي فُرضت على كيانهم، وذلك من خلال أمرين: الأول إقامة علاقات مع دول غير إسلامية، وإسلامية غير عربية تحيط بالعالم العربي جغرافياً يقوم من خلالها الإسرائيليون بتطويق "دول الطوق" العربي، أما الثاني فهو إقامة حلف مع الأقليات، ومنهم الأكراد، والموارنة في لبنان والبربر في المغرب العربي وأقليات جنوب السودان وغيرها [23]

ومع ذلك ومع كل استراتيجيات الأمن التقليدية والخيارات الاخرى التي وضعتها اسرائيل لحماية كيانها، الا انها فشلت في توفير الامن لها خاصة مع تطور المهددات حيث اصبحت الصواريخ والعمليات الفدائية في العمق الاسرائيلي تنقل ميدان المعركة الى قلب المدن الاسرائيلية، ورغم اضافتها لبعد جديد يتمثل في مفهوم الدفاع عن السكان المدنيين والبنى التحتية، بواسطة استخدام كل ما يتوفر من وسائل سياسية، وعسكرية دفاعية وهجومية، وتوفير إمكانيات لحماية السكان ودعم صمودهم الا ان هذا المفهوم ما زال قاصراً عن توفير الأمن لإسرائيل في ظل استمرار احتلالها لأراضي الدولة الفلسطينية ودول المنطقة، والذي قوبل بنشر الاف الصواريخ الموجهة لمدنها، فظل البحث عن خيارات

[22] حسام، سويلم، الأهداف القومية الإسرائيلية وإستراتيجيات تنفيذها، الجزيرة نت، 2004. https://2u.pw/AVrDe

[23] ليلى نقولا، الاستراتيجية الإسرائيلية: من عقيدة الأطراف إلى اختراق القلب، الميادين، 2017/9/25 https://bit.ly/38iPeNF

تجعل من اسرائيل كياناً مقبولاً في المنطقة عبر بوابة السلام وبناء التحالفات مع دول المنطقة، وحتى هذا الخيار تريد تنفيذه منقوصاً وفقاً لأطماعها، ومجبرة كارهة وليست محبة له.

سابعاً: السلام

حدد بن غوريون منذ العام 1953 هدفاً استراتيجياً أعلى لدولة إسرائيل وهو السلام مع دول الجوار العربية؛ وذلك نظراً للمفاعيل السلبية للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني سواء في الساحة الداخلية أو بالنسبة لصورة إسرائيل في الساحة الدولية. فعلى المدى البعيد يجسد هذا الصراع تهديداً للهوية اليهودية لدولة إسرائيل. ففي المجال الأمني يولّد تهديدات من قبل تنظيمات فلسطينية من زاويتين رئيسيتين: اولها أسلحة يمكن التحكم بمسارها مثل الصواريخ والثانية عمليات فدائية. وهناك أيضاً خطر اندلاع ثورة شعبية تجمع بين الاحتجاج المدني والعمل المسلح. كما أن المراوحة السياسية لا تسهم في انتشال إسرائيل من خطر العزلة الدولية، وتتعارض مع رؤية الولايات المتحدة الامريكية الداعية لحل القضية الفلسطينية في سياق ترتيب المنطقة لإبقائها في دائرة النفوذ الامريكي، وهو ما يتطلب تنسيقاً وتفاهماً اسرائيلياً مع الولايات المتحدة خاصة وأنها الداعم الاهم لها في مواجهة عمليات نزع الشرعية عنها في المحافل الدولية المتعددة والمكون الحيوي في عقيدة إسرائيل الأمنية.

وقد استغلت اسرائيل الافضلية الجيوسياسية التي حققتها بعد سيطرتها على اجزاء حيوية من اراضي الدول العربية المجاورة عام 1967، حيث وجدت فيها فرصة للتعامل مع ازمتها الجيوبوليتية من خلال التوصل الى سلام مع جيرانها يستند على مقايضة الارض التي احتلتها بالسلام، وهو الامر الذي يرى الاسرائيليون انه لم يكن متوفراً لهم بعد قرار التقسيم حيث يدعون أن مساحة اسرائيل كانت صغيرة، وأن العرب كانوا ينظرون الى اسرائيل كدولة صغيرة وأدنى منزلة، وقد تمكنت اسرائيل من توقيع اول معاهدة سلام عام 1979 مع جمهورية مصر العربية بعد اتفاقية كامب ديفيد. ومن بعدها أصبح تنفيذ السلام مسألة وقت، ففي اكتوبر 1991 حدثت خطوة رئيسية أخرى حيث أطلق المسار التفاوضي متعدد الاطراف بجانب مسار المفاوضات الثنائية عقب مؤتمر مدريد، وكان الهدف منه ايجاد حلول للقضايا الاقليمية الرئيسية، والدفع باتجاه تطبيع العلاقات بين دول الشرق الاوسط. ورغم أن عملية السلام التي بدأت في أوسلو عام 1993 قد فشلت الا انها أدت الى مراجعة الوضع القائم في الشرق الاوسط [24].

وقد انتشرت مقاربات جيوسياسية مختلفة داخل المجتمع الإسرائيلي في محاولة لحل معضلة اسرائيل الجيوبوليتيكية. وتعكس هذه المقاربات معايير وقيم مختلفة تتعلق بالتوازن الملائم بين الجغرافيا

[24] Tiberiu Condulescu, Geopolitics and Foreign Policy, The Case of Israel, Central European University, Hungary, 2009, p35.

(عمق الأمن)، والديموغرافيا (الهوية الوطنية) والديمقراطية وحقوق الانسان (السيطرة على شعب آخر) والشرعية الدولية. وتشكل هذه القيم أساسا لقراءات مختلفة للعمليات التي تجري في الشرق الأوسط والتي قد تؤدي إلى خرائط حدود مختلفة وحلول مختلفة لمعضلة اسرائيل الجيوسياسية، وهذه **المقاربات هي**:[25]

1. **حدود عام 1967** مع الاتفاق علي تبادل الأراضي. هذا الحل يضع تصور لدولتين ذات سيادة لشعبين مفصولة بالحدود المطابقة لخطوط الهدنة التي توصلت إليها مع الأردن في نهاية حرب 1948 وتم ترسيمها من عام 1949–1951، مع عملية تبادل أراضي متفق عليها. وتتطابق خطوط 1967 أساساً مع خطوط .1949
2. **حدود يمكن الدفاع عنها**، تضم نظامين للحدود، وهما –حدود امنية على طول وادي الأردن وحدود سياسية.
3. **حدود مؤقتة** تتضمن انسحاب أحادي الجانب من قبل إسرائيل من أجزاء من الضفة الغربية.
4. **حدود غير واضحة**، وهو ما يعني أساسا طمس الحدود وإنشاء دولة ثنائية القومية.
5. **حدود أرض إسرائيل الكبرى**، التي تضم دولة يهودية واحدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن

ويمكن أن نجد صورة طبق الأصل من هذه الاقترابات لدى الجانب الفلسطيني، من اقتراب دولة في حدود عام 1967 إلى اقتراب إقامة دولة إسلامية من النهر إلى البحر. وبينهما خيارات تتضمن خيار الحدود غير الواضحة وإقامة دولة ثنائية القومية، وكذلك خيار الحدود المؤقتة من خلال الحصول على اعتراف أحادي الجانب في الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية، أو من خلال اتفاق مؤقت يعرف إما بالتهدئة أو بالهدنة.

1–خيار حدود 1967

ووفقا لهذا الاقتراب، فإن حل الدولتين سيحل المعضلة الجيوسياسية لإسرائيل. هذا الاقتراب يدعم دولة قومية للشعب اليهودي، ودولة قومية للشعب الفلسطيني، مع حدود آمنة ومعترف بها لكلتاهما على حد سواء. وستحتفظ إسرائيل بأغلبية يهودية كبلد ديمقراطي لا يسيطر أو يحد من حقوق شعب آخر. وسوف تستند الحدود على قرارات مجلس الأمن 242 و338، والتي بموجبها ستنسحب إسرائيل من المناطق التي احتلت في حرب الأيام الستة الى حدود امنة. وستكون الحدود التي كانت قائمة بين 1949–1967 أساس الاتفاقية، مع عملية تبادل أراضي متفق عليها.

---

[25] Shlomo Hass, Israel's Geopolitical Dilemma And the Upheaval in the Middle East, The Joseph and Alma Gildenhorn Institute for Israel Studies، 1College Park, MD, 2013,p 1

سوف تضم إسرائيل المناطق الاستيطانية الكبرى التي اقيمت في الضفة الغربية وستعوض الفلسطينيين بأراضي أخرى في إسرائيل. وسيتم تحديد المخطط الدقيق للحدود من خلال المفاوضات بين الطرفين. ويستند هذا الحل على أربعة مبادئ: 1. أساس الاتفاق هو الحدود التي كانت قائمة بين عامي 1949 و1967 مع الاتفاق على تبادل أراضي. 2. عاصمتين في القدس. 3. سيتم السماح للفلسطينيين بحق العودة فقط إلى الدولة الفلسطينية، وليس إلى إسرائيل. 4. ستكون فلسطين منزوعة السلاح.

2-حدود يمكن الدفاع عنها

ووفقا لهذا الاقتراب، فإن التعامل مع معضلة اسرائيل الجيوسياسية يتطلب عمق جغرافي يشمل السيطرة على وادي الأردن، والانتشار العسكري على سلاسل الجبال التي تطل على الوادي وتوسيع الممر المؤدي من القدس إلى البحر الميت. وقد وضع هذا الاقتراب في عام 1967 من قبل إيغال ألون الذي كان في حينه وزيرا في حزب العمل الاسرائيلي. الاعتبار الرئيسي لهذا الاقتراب هو ضمان أمن إسرائيل من خلال العمق الإقليمي. وهذا العمق ضروري لمنع أي جيش عربي معادي لإسرائيل من دخول الضفة الغربية والاستيلاء على سلاسل الجبال التي تتحكم في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية على طول السهل الساحلي التي يتركز معظم النشاط السكاني والاقتصادي لإسرائيل فيها. المبدأ الرئيسي وراء هذا الاقتراب هو الحفاظ على وجود دولة إسرائيل من أي عدوان ضدها. وهذا يتطلب عمق جغرافي من أجل منطقة عازلة، منطقة تحذير وردع تسهل الدفاع عن النفس. ووفقا لخطة ألون، كان المفروض أن يكون السكان العرب في الضفة الغربية كيانا مستقلا أو جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية[26].

3-حدود مؤقتة

وفقا لهذا الاقتراب، يجب أن تكون اسرائيل قلقة، أولا وقبل كل شيء، على وجودها كدولة ديمقراطية ووطن قومي للشعب اليهودي. فاستمرار الوضع الراهن دون الانسحاب من الأراضي المحتلة، فإن الديموغرافيا بين نهر الاردن والبحر الأبيض المتوسط متجهة للتغيير، وذلك على حساب الإسرائيليين. وستصبح الدولة اليهودية القومية التي يكون فيها اليهود هم الأقلية، غير ديمقراطية. والدولة الديمقراطية لن تكون يهودية لأن الفلسطينيين سيصبحون في نهاية المطاف الأغلبية. لذلك فان الضرورة الوجودية للحفاظ على دولة يهودية القومية تتطلب الانسحاب من الأراضي الفلسطينية. ويعتقد أولئك الذين يدافعون عن اقتراب الحدود المؤقتة أن استمرار الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية من

[26] Regional Alternatives to the Two-State Solution,The Begin-Sadat Center for Strategic Studies,Bar- Giora Eiland, Ilan University, Israel,2010.15-17.

شأنه أن يفاقم الصراع مع الفلسطينيين ويزيد من عزلة إسرائيل الدبلوماسية. ويزعم هؤلاء أن إسرائيل في الوقت الحاضر ليس لديها شريك في المفاوضات، وهذا هو السبب الذي يوجب على إسرائيل أن تتخذ خطوات احادية الجانب لفك الارتباط مع الفلسطينيين.

ويتباين الجدل في اسرائيل بين اليمينيين واليساريين بشأن هذا الاقتراب. اذ يعتقد اليساريون أن الانسحاب من الأراضي الفلسطينية يجلب السلام، بينما يعتقد اليمينيون أنه يجب على إسرائيل أن تظل في الأراضي الفلسطينية طالما هناك صراع، في حين يجادل المدافعون عن هذا النهج بأنه يجب على إسرائيل الانسحاب من الأراضي من جانب واحد الى حدود مؤقتة حتى ولو استمر النزاع، وعندما تصبح الظروف ناضجة، فإنه يمكن إجراء مفاوضات حول الحدود الدائمة. ويمكن للحدود المؤقتة أن تكون حدود الجدار الفاصل مع إضافات من أراضي ما وراء الجدار[27]. ويمكن أن يجد المدافعون عن هذا الاقتراب مبررات لاتخاذ إجراءات من جانب واحد في الخطوات التي اتخذها الفلسطينيون في بداية 2011. فقد تخلى الفلسطينيون عن طريق المفاوضات، واتجهوا مباشرة من جانب واحد إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ساعين إلى الاعتراف بها كدولة مستقلة[28].

4-ازالة الحدود: دولة ثنائية القومية

الحل الرابع لمعضلة إسرائيل الجيوسياسية هو من خلال طمس الحدود. ووفقا لهذا الاقتراب، فإن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني هو صراع عرقي وطني معقد وغير قابل للحل استمر لأكثر من مائة سنة. وقد خلق الاستيطان اليهودي عملياً وضعاً لا رجعة فيه في الضفة الغربية، وتغيير الوضع من خلال فك الارتباط والانسحاب إلى حدود أخرى بات أمراً صعباً. ولا توجد حكومة في إسرائيل ستكون قادرة على إخلاء نصف مليون مستوطن يهودي منتشرين في جميع أنحاء أحياء القدس والعشرات من المستوطنات خلف الخط الأخضر، مثل بيتار عيليت، معاليه ادوميم وأرئيل. والنتيجة الحتمية هي دولة ثنائية القومية[29]. ويرى ميرون بنفنستي الاستاذ في علم السياسة، أن الوضع قد خلق دولة ثنائية القومية بحكم الأمر الواقع نتيجة الجمود في المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. حيث خلقت إسرائيل وضعاً ليس فيه للفلسطينيين خيار لتطوير دولة متواصلة جغرافياً. ويمكن وصف النظام الإسرائيلي في الضفة الغربية بنظام فصل عنصري أو على الأقل عرقي، يعطي امتيازات للمجموعة العرقية الوطنية الحاكمة. ومع ذلك، فان التغيرات الديموغرافية التي ستحدث مع مرور الوقت، ستعيد تشكيل النظام في

---

[27] هارتس، 2010، اقتراح جديد من نتنياهو للولايات نتنياهو يقترح دولة فلسطينية في حدود مؤقتة في محاولة لانهاء الازمة السياسية مع الولايات المتحدة ، سما الاخبارية، http://samanews.ps/ar/post

[28] Shlomo Hass, Israel's Geopolitical Dilemma And the Upheaval in the Middle East, The Joseph and Alma Gildenhorn Institute for Israel Studies، College Park, MD, 2013,p 19-22.

[29] ألوف بن، 2010، ادفعوا قدما دولة فلسطينية في حدود مؤقتة –هآرتس، وكالة فلسطين اليوم. https://2u.pw/pr49y

نهاية المطاف، لتقوده في اتجاه أكثر ديمقراطية. والنتيجة ستكون دولة ديمقراطية ثنائية القومية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط تحل محل دولة يهودية القومية.

5-حدود ارض اسرائيل الكاملة

الحل الخامس والأخير لمعضلة اسرائيل الجيوسياسية هو التوسع إلى حدود أرض إسرائيل الكبرى. ووفقا لهذا الحل، يجب أن تنتشر المستوطنات اليهودية في أنحاء أرض إسرائيل لأسباب دينية وأمنية. ويجب أن تكون الحدود عند نهر الأردن وينبغي حل السلطة الفلسطينية. وينبغي أن يعامل العرب الذين يعيشون في الضفة المحتلة بواحدة من ثلاث طرق: الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ومنح سكانها جنسيتها. منح الحكم الذاتي المحلي للجيوب الفلسطينية في المنطقة. أو "الترحيل". الاقتراب الأكثر شعبية في الوقت الحاضر بين المدافعين عن هذا الاقتراب هو حل الكانتونات الذي رسمه أفيغدور ليبرمان. ووفقا لهذا، سوف يتمتع الفلسطينيون بالحكم الذاتي في الجيوب المحاطة بالمستوطنات اليهودية. وسيصوتون في الانتخابات الأردنية. ويقول منتقدو هذا الاقتراب أنه وصفة مؤكدة النجاح لدولة فصل عنصري[30].

ثامناً: تداعيات الحلول على القضية الفلسطينية

أفضت الحلول الاسرائيلية التي وضعتها لمعالجة معضلتها الجيوبوليتيكية بالردع، والتوسع، وبلقنة المنطقة، وشد الاطراف، او التصالح مع محيطها الجيوسياسي الى تداعيات على القضية الفلسطينية وعملية السلام وفكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967. فقد عمدت اسرائيل الى التهرب من المبادرات والمماطلة في تنفيذ استحقاقات السلام، وتعدت ذلك الى خلق واقع جيوبوليتيكي لا بد ان تتعامل معه اي مبادرة مستقبلية او على الاقل لا يمكن ان تتجاوزه وهو الاستيطان المنتشر في القدس والضفة الغربية والذي من شأنه القضاء على أي فرص لإقامة دولة فلسطينية متواصلة على حدود الرابع من حزيران 1967. فمنذ توقيع اتفاقيات أوسلو قبل نحو 11 سنة ولغاية الان، لم يتم تطبيق شيء مما ورد في هذه الاتفاقيات بخصوص إقامة الدولة الفلسطينية، وانهاء الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية، بل على العكس من ذلك تماماً، فقد سارعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من إجراءاتها في مصادرة الأرض الفلسطينية سواءً لصالح توسيع المواقع الاستيطانية أو لصالح بناء جدار الضم العنصري من جهة، أو التصعيد من الإجراءات القمعية ضد السكان الفلسطينيين خلال هذه الفترة من جهة أخرى.

[30] Shlomo Hass, Israel's Geopolitical Dilemma And the Upheaval in the Middle East, The Joseph and Alma Gildenhorn Institute for Israel Studies، College Park, MD, 2013,p 25-27.

تقويض السلام: حيث توقّفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، نهاية أبريل 2014، دون تحقيق أي نتائج تذكر، بعد 9 شهور من المباحثات برعاية أمريكية وأوروبية؛ بسبب رفض إسرائيل وقف الاستيطان، وقبول حدود 1967 كأساس للمفاوضات، ورفض الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى في سجونها[31]. وامعاناً في تقويض فرص السلام، والقضاء على امكانية اقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 دعا الكثير من السياسيين الاسرائيليين من اليمين الاسرائيلي إلى الإعلان عن ضمّ مناطق من الضفّة الغربيّة إلى السيادة الإسرائيليّة بعد انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحّدة الأمريكيّة، وصدور قرار مجلس الأمن رقم 2334 الذي أدان المستوطنات وأكّد على حلّ الدولتين على أساس حدود حزيران عام 1967. وازدادت اصوات اليمين وأبرزها وزير التعليم نفتالي بينيت التي تطالب بضمّ مناطق "C" إلى السيادة الإسرائيليةّ وهي تمثل 60% من مساحة الضفة الغربية وتحتوي على 100 % من المستوطنات، وقد توصّل الليكود والبيت اليهوديّ إلى اتفّاق بطرح قانون ضمّ مستوطنة "معاليه أدوميم" إلى السيادة الإسرائيليةّ كخطوة أولى في هذا المشروع.

وتكشف محاولات الضم عن المشروع السياسيّ الكولونياليّ لليمين الاسرائيلي، ورؤيته لمستقبل الحلّ مع الفلسطينيّين، وهو الحلّ الذي يتمثلّ في ضمّ مناطق "C" إلى السيادة الإسرائيلية امتدادًا لضمّ القدس عام 1967، وضمّ الجولان عام 1981، للسيادة الإسرائيليّة، وإبقاء السلطة الفلسطينيّة ضمن المساحة التي عليها، والتعامل مع السلطة الفلسطينيةّ كدولة فلسطينيةّ، أي التعامل مع الواقع الحاليّ كوضع نهائي. وتختلف إستراتيجيةّ الضمّ هذه المرّة عن إستراتيجيةّ ضمّ القدس، فقد قامت إسرائيل بضمّ القدس بعد احتلالها ثمّ قامت بتهويدها، عبْر مشروع كولونياليّ استيطاني مُحْكَم يقوم على الاستيطان والتضييق على المقدسيين وتهجيرهم من خلال قوانين الاقامة بينما في حالة مشروع ضمّ مناطق C فإنّ الاستراتيجية الاسرائيلية كانت معكوسة، فهي تقوم بممارسات ضمّ فعليّ لمناطق C، تنتهي بضمّ قانوني لها.

ويشكلّ الضمّ الفعليّ لمناطق "C" الحلقةَ الأهمّ في فرض الأمر الواقع، وتتكوّن سياسات هذا الضمّ من مركّبات عديدة، من بينها: بناء الوحدات السكنيةّ الاستيطانيةّ في مناطق C ودعم البنيْة المؤسّساتيةّ داخل المستوطنات؛ تضييق الحيزّ الفلسطينيّ وتهجير سكانه وهدم بيوته،؛ ومنع إعطاء السكّان الفلسطينيّين تراخيص للبناء وتضيقّ عليهم في مناطق C فمن بين 1,426 طلباً فلسطينياً للحصول على تصريح بناء بين الاعوام 2007 – 2010 وافقت الإدارة المدنيّة التابعة للاحتلال الإسرائيليّ على 106 طلبات فقط، وأُصدر 64 ترخيصًا فقط، وجرى اتبّاع سياسة اليد الليّنة في التعامل مع اعتداءات المستوطنين على الممتلكات الفلسطينيةّ، والاعتراف بمؤسسات استيطانيةّ هامّة،

[31] غضب فلسطيني.. "الخليج أونلاين" يكشف طبخة ترامب وتنازلات عباس، الخليج اونلاين، 2017. https://2u.pw/NmcVF

كالاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل. وقد مكنّ اتفّاق أوسلو اليمين الاسرائيلي من التوصل الى هذه النتيجة السياسية، حيث أسهم اتفاق اوسلو في خلق حقيقتين على الارض كان من المفترض ان تكونا واقعاً مؤقتاً وهما اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وتقسيم الأراضي الفلسطينية الى A و B و C، والأخيرة التي تقع تحت السيطرة الأمنيةّ والمدنيةّ الإسرائيليةّ. ولكن هذه الحقائق تحولت الى مفتاح لليمين الإسرائيلي في تطوير خطابه وإبقاء السيطرة الاستعماريةّ الاستيطانيةّ على الأراضي الفلسطينيةّ المحتلةّ عام 1967 وذلك على النحو التالي:

●الادعاء ان السلطة الفلسطينية تشكل التجسيد العملي والفعلي للحقوق السياسية الفلسطينية، فهناك برلمان ومكتب رئاسة، ورئاسة وزراء يجرى تكليفها وانتخابهم بشكل ديمقراطي، وليس هنالك حاجة لدولة؛ فالدولة عملياً قائمة. لذا فان إبقاء السلطة دون تطورها لدولة بات مصلحة لليمين في تحقيق طموحاته السياسية.

●ليس هناك احتلال اسرائيلي فإسرائيل انسحبت من كامل المناطق التي تعيش فيها أغلبية السكان الساحقة، ما عدا بضع عشرات من الآلاف في مناطق C، ليس لليمين المركزيّ مشكلة في إعطائها حقوق مواطَنة، فضلًا عن أنّه تجري عمليّة ترانسفير ممنهجة وصامتة في هذه المناطق. وتعتمد خطة بينت ممثل الاسرائيلية الدينية الى ضم مناطق "C" الى السيادة الاسرائيلية واعطاء الفلسطينيين حقوق المواطنة واعتبار مناطق السلطة الحالية تعبيرا منجزاً ونهائيا للحقوق الفلسطينية.

●الانقسام السياسي الفلسطيني والجغرافي بات جزء من الاستراتيجية الاسرائيلية في السيطرة والتعامل مع المسألة الفلسطينية، في فصل غزة عن الضفة الغربية، وإبقاء الطرفين ضعيفين الأوّل من خلال حصاره اقتصاديًّا، والثاني من خلال حصاره سياسياً.

اذن اسرائيل تعمل على فرض نظام سياسي إسرائيلي واحد داخل الخط الاخضر وفي مناطق C، واختزال المشروع الفلسطيني في بقاء السلطة الفلسطينية (نصف او شبه دولة، أو دولة منقوصة كما صرح نتنياهو في الفترة الأخيرة)، وهكذا فالحديث ليس عن نظامين سياسيين إسرائيليين؛ واحد داخل الخطّ الأخضر، والآخر في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967 ينفصل إلى اثنين (واحد للفلسطينيين والأخر للمستوطنين) بل هو نظام سياسيّ إسرائيليّ واحد لشعب يجري تقسيمه، مقابل نصف أو شبه دولة فلسطينيةّ، أو دولة منقوصة (بصورة السلطة الفلسطينيةّ)، لشعب منقسم على نفسه (في غزّة والضفّة) على أرض مبتورة التواصل الجغرافي[32].

[32] مدى الكرمل،2017 ، تقدير موقف الدعوة الى ضم مناطق في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، برنامج دراسات اسرائيل، رام الله، ص2. https://2u.pw/3y0qo

تعزيز الاستيطان: قامت اسرائيل بتكثيف الاستيطان لما يحققه من أهداف سياسية، تتمثل في التوسع ونقل الحروب الى اراضي الخصم، ولذلك تم اعتبار المستوطنات قواعد أمامية من أجل حماية الحدود، وتحصينها عبر قواعد عسكرية وديمغرافية يهودية، وبالتالي تكون خطوط دفاعية هامة، وقواعد امامية تشكل خط الدفاع الأول عن دولتهم في حال نشوب حرب مع الدول المجاورة، كما تساهم بشكل كبير في السيطرة على الطرق والمعابر التي تربط بين المحافظات الفلسطينية، وتجعلها تحت رحمة جنود الاحتلال ومستوطنيه الذين باستطاعتهم إغلاقها متى أرادوا. كما تهدف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من زيادة وتيرة الاستيطان الى التأثير في الحلول السياسية والتحكم فيها، ووضع العراقيل أمام الحلول التي ترفضها إسرائيل، وعلى راسها اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على كامل الأراضي المحتلة عام1967، وبالتالي منع التوصل إلى تسوية إقليمية فلسطينية إسرائيلية، تسمح بإقامة كيان فلسطيني ذي سيادة وذي ولاية جغرافية واحدة متواصلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة علم 1967 م[33].

وقد أثر الاستيطان بكافة أشكاله على مستقبل حدود الدولة الفلسطينية خاصة مستوطنات الأغوار والجدار الفاصل، فمستوطنات الأغوار تؤكد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على كونها مستوطنات أمنية لا يمكن التخلي عنها، وقد كان لرئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ايهود أولمرت تصريحات في هذا الاتجاه حيث قال: "سوف ندخل إلى تكتلات المستوطنات المركزية، وسنحافظ على القدس الموحدة، وستكون معاليه ادوميم، وغوش عتصيون، وأرئيل جزءًا من دولة "إسرائيل" كما لا يمكن التخلي عن السيطرة على غور الأردن، وعلى الحدود الشرقية لدولة "إسرائيل". وتشكل منطقة غور الأردن 30% من مساحة الضفة الغربية، وقد تم الإعلان عنها منذ احتلال العام 1967م منطقة عسكرية مغلقة، ويشير الخبراء الفلسطينيون وفي مقدمتهم خليل التفكجي مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية إلى أن الحكومات الإسرائيلية تحقق أربعة أهداف من السيطرة عليها هي: 1. اعتبار غور الأردن بمثابة حاجز أمني أمام ما كان يسمى "الجبهة الشرقية"، وتحويله إلى حاجز جغرافي (إسرائيلي) بين الدولة الفلسطينية والأردن يمنع التواصل بينهما.2. السيطرة على كل مصادر المياه في الأحواض الجوفية. 3. تحويل مستوطنات الغور إلى مستوطنات صناعية، ومناطق زراعية مرتبطة بالصناعة، ومناطق صناعات علاجية عند البحر الأحمر.

هذا كله يجعل من الدولة الفلسطينية دولة مغلقة على العالم الخارجي، فالحدود الشرقية هي المنفذ الوحيد لهذه الدولة، وبالتالي فان احتفاظ الحكومة الإسرائيلية بالمستوطنات يعني احتفاظها بالمعابر والجسور، وهذا يشكل انتقاصا من سيادة الدولة الفلسطينية، وبالتالي فعلى القيادة الفلسطينية

[33] ظريفة، وجيه، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، موقع كتب عربية، ص154

التمترس وراء حق الفلسطينيين في السيطرة على المعابر، مما يعني إزالة المستوطنات المقامة في الأغوار.

أما الجدار المقام على أراضي الضفة الغربية، فهو بعد اكتماله سيشكل الحدود السياسية بينها وبين "إسرائيل"، ففي الوقت الذي ضم فيه الجدار (107) مستوطنات مقامة على أراضي الضفة الغربية يقطنها 85 % من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية، فقد جزأ الضفة الغربية إلى كانتونات صغيرة، وأدى إلى فصل (40) تجمعًا فلسطينيا يقطنها ما يقارب (75,000) ألف فلسطيني، الأمر الذي يحول في المستقبل دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران تتمتع بوحدة جغرافية واحدة وسيادة كاملة على أراضيها. ويتبين من خلال ذلك أن الاستيطان بأشكاله المتعددة، وبالذات المستوطنات المقامة على الحدود الشرقية، بالإضافة إلى الحواجز العسكرية المقامة في الضفة الغربية، والجدار الفاصل الذي يعزل الضفة الغربية عن محيطها الخارجي عوضًا عن تقطيع أوصالها، كل ذلك يقضي على إمكانية التواصل الداخلي بين الفلسطينيين، وكذلك قطع التواصل مع العالم الخارجي، كون "إسرائيل" تتحكم بالمعابر والحدود، وبالتالي فإن إعاقة التواصل الداخلي والخارجي يعني ضرب مقوم مهم من مقومات التنمية السياسية، ومعيق من معيقاتها[34].

تعزيز الانقسام الفلسطيني: رغم خوض اسرائيل ثلاث مواجهات مع حركة حماس المسيطرة على قطاع غزة منذ عام 2007، الا انها اثرت ابقاء حكمها لإبقاء الانقسام الفلسطيني، وانحصر الهدف من المواجهات العسكرية مع حماس تهذيب قوتها وإبقائها في مستوى معين يسمح لها بحكم غزة بالقوة دون أن يهدد اسرائيل عسكرياً. والحفاظ على الهدوء وحماية حدودها عبر التنسيق الامني الميداني. كما عملت اسرائيل على ادامة حكم حماس عبر وكلاء اقليميين مثل قطر حفاظاً على استمرار الانقسام، فسمحت بتقديم التسهيلات اللازمة والإعمار والاموال لإدامة حكم حماس بما لا يؤدي لتحقيق الوحدة الفلسطينية التي من شأنها اجبار اسرائيل على التعامل مع الفلسطينيين كوحدة واحدة والانصياع لضغوط المجتمع الدولي بإنهاء الاحتلال، أي اعادة الكرة من ساحة الصراع الفلسطيني الفلسطيني الى ساحة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. كما أن استمرار رفض حماس للوحدة يدعم الادعاء الاسرائيلي بان الفلسطينيين لهم دولة في غزة وثانية في الاردن وان لا حاجة لهم في دولة ثالثة في الضفة والقدس.

وتعتبر إعادة توحيد الفلسطينيين تحت سلطة فلسطينية واحدة ديمقراطية شرعية على أساس برنامج م ت ف ومبادئ اللجنة الرباعية وحكم القانون أولوية، أمراً حاسماً لتحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. الا ان القيود التي يفرضها الاحتلال على الحركة والتنقل من والى غزة، الى جانب

[34] بلال، ابراهيم، 2010، الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين، ص154

غياب الانتخابات وضغوط الميزانية تساهم في خلق حالة من عدم الرضا الشعبي المتزايد وتؤدي إلى فشل الشرعية الشعبية للمؤسسات والقيادة الفلسطينية. كذلك يؤدي الانقسام إلى الإضرار بالتنمية الاقتصادية لغزة ويعيق إيصال الخدمات الأساسية ويؤخر عملية إعادة البناء[35].

تاسعاً: الخاتمة

لجأت اسرائيل الى توظيف مجموعة من الاستراتيجيات للتعامل مع مشاكلها الجيوسياسية، والتي لعبت الجغرافيا دوراً هاماً في التأثير عليها سواء من جهة جغرافيا اسرائيل الطبيعية. او من جهة وقوعها جغرافياً ككيان سياسي غريب وسط بيئة عربية تعتبرها كياناً مزروعاً في وسطها لمنع وحدتها ومنع نهضتها واستنزاف موردها باعتبارها رأس جسر لمشاريع استعمارية متتالية. ومن ضمن هذه الاستراتيجيات اللجوء للعزلة في بداية تأسيسها ثم انتقالها الى استراتيجية التوسع ثم التحالف مع الدول المحيطة بالعالم العربي ثم اقحام العالم العربي في صراعات مع الدول الطرفية للعالم العربي ثم بلقنة المنطقة لتفتيتها ثم تأسيس ما يعرف بالكمونولث العبري لتكون هي الدولة الاقليمية القوية تدور في فلكها دول صغيرة على اساس طائفي وعرقي، وأخيراً استراتيجية السلام التي تحولت الى عملية ادارة بعيداً عن وجود نية حقيقية في الحل حيث تريد تنفيذه منقوصاً وفقاً لأطماعها، ومجبرة كارهة وليست محبة له.

هناك ثمة إجماع إسرائيلي حول استخدام الردع بالقوة العسكرية، بوصفه العنصر الرئيسي الذي قامت عليه الدولة العبرية، وحافظ على بقائها ووجودها، وهو الذي فرض السلام مع العرب؛ ولذلك تبنت الدولة فكرة الدولة العسكرية، لإقامة مجتمع عسكري يعوّض النقص الديموغرافي. وثمة قناعة إسرائيلية أخرى، بقوة الردع العسكري والنووي، وقدرتهما على فرض شروط ومواقف إسرائيلية، لحل القضايا الإقليمية. ويعتمد العاملان على بناء جيش قوي، قادر على الحسم في كل جولة عسكرية بين إسرائيل وجيرانها. وهو أمر يتحول في تراكمه إلى ردع، بشكل جدار حديدي، ويُطلق عليه "ردع تراكمي ناتج عن انتصار إسرائيل في كل جولة عسكرية من الصراع. وبعد كل جولة، أو عدة جولات عسكرية، سوف تخرج البلدان العربية تباعاً من دائرة الحرب، مثل حالتا مصر والأردن، وهذا ما يفسر الحروب الإسرائيلية المتوالية مع جيرانها، واستعدادها الدائم للحروب المقبلة.

تعد الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وما يحدث من تطورات متعاقبة و غير متوقعة مؤشرا لتقييم الأمن القومي الإسرائيلي من منظور قادتها و خبرائها الذين يتولون وضع التصورات للتعامل مع التحديات القائمة و المحتملة. وقد قامت النظرية الأمنية على ركائز ثابتة أهمها: أولا: نظرية الردع التي تبنتها إسرائيل في إطار عقيدتها الأمنية إلى جانب استراتيجية الحرب الاستباقية. ثانيا: مفهوم الحدود

[35] بيان قادة اللجنة الرباعية حول اصدار تقرير اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط، 1/يوليو 2016

الآمنة وهي في إطار هذه النظرية عبارة عن مفهوم متغير قابل للتبديل و التعديل حسب متطلبات الأمن الإسرائيلي. ثالثا: عامل العمق الاستراتيجي الذي يعد غيابه حتى الآن من أكبر التحديات التي تواجه النظرية الأمنية الاستراتيجية نظرا للوضع الجغرافي لدولة إسرائيل. ولم تستطع النظرية الأمنية الاستراتيجية تحقيق أهدافها و غاياتها من خلال الوصول إلى الأمن و السلام لإسرائيل، فالأمن و السلام لن يتحققا في ظل هيمنة العقلية الأمنية على تفكير واضعي هذه النظرية، فقد قام الجانب العربي و الجانب الفلسطيني إلى جانب بعض الجهود الدولية بتقديم رؤى ومبادرات عديدة لإحلال السلام، فشلت جميعها بسبب عقدة الأمن الإسرائيلية.

توجهات المجتمع اليهودي في إسرائيل نحو عملية السلام

د. ابراهيم محمد المصري

أ.حسن نبهان سلامة

منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو، اعتقد الكثير من المراقبين والمتابعين أن النظام الرسمي في إسرائيل قد تقدم خطوات إلى الأمام نحو التعايش مع الفلسطينيين بعد عقود من الصراع الشامل بين الجانبين، لم يستطع فيه أحدهما أن يحسم الصراع لصالحه بشكل حاسم، وقد ساد الاعتقاد تبعاً لذلك بأن المجتمع الإسرائيلي بدأ يخطو خطوات جادة وحقيقية للعيش بسلام مع محيطه العربي وإيجاد علاقة طبيعية بين إسرائيل وجيرانها العرب، غير أن هذا الاعتقاد الذي قد يكون متسرعا ما لبث أن تلاشى عقب تولي "بنيامين نتنياهو" زعيم حزب الليكود سدة الحكم في إسرائيل عام 1996–1999م، ثم تولي "إيهود باراك" زعيم حزب العمل رئاسة الوزراء الذي لم يكن بأفضل حال من سلفه "نتنياهو" في التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، ثم توالي أحزاب اليمين بالفوز بالحكومة طيلة الفترة التي أعقبت انتفاضة الأقصى بدءا من" شارون" عام 2000 انتهاءً بعام 2008 م وعودة "نتنياهو" إلى سدة الحكم مرة أخرى، بما يعني ويشير الى جنوح غالبية المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين وتأييد برامج اليمين الإسرائيلي التي طالما عارضت عملية السلام مع الفلسطينيين ووضعت العراقيل أمام أي خطوات جادة من الجانب الفلسطيني لتنشيط وإحياء العملية السلمية.

ستعتمد الدراسة على تحليل شرائح ومكونات المجتمع اليهودي في إسرائيل فقط دون تناولها العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والأقليات الأخرى التي لم تكن تشكل عاملا حاسما في نتائج

العملية الانتخابية عند تشكيل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بحيث يمكن الوصول إلى معرفة أهم الأسباب والعوامل الرئيسية التي أدت إلى تأييد المجتمع اليهودي للأحزاب اليمينية.

مكونات المجتمع اليهودي في إسرائيل:

يتسم المجتمع الإسرائيلي بتنوع تركيبته السكانية التي قلما نجدها في أي مجتمع آخر، وتواجده أيضا وسط محيط جغرافي وسكاني عربي يختلف عنه من كافة النواحي الدينية واللغوية والثقافية والفكرية، وأن هذا التنوع أثر تأثيرا كبيرا في توجهات المجتمع الإسرائيلي الذي ظهر واضحاً وانعكس على نتائج الانتخابات التي أفرزت قوى يمينية يهودية تنظر لعملية السلام نظرة متشككة وسلبية وغير مجدية في تحقيق التطلعات والمطامح اليهودية في دولة يهودية نقية وخالصة.

وبصفة عامة اتجهت نظرة اليهود المستطلعة آرائهم نحو التشدد واعتبروا السلام ما هو الا استسلام لرغبات الفلسطينيين، فهم يرفضون منح الفلسطينيين كياناً مستقلاً أو دولة مستقلة قابلة للحياة، أو حتى السماح بقيام دولة منزوعة السلاح، وأن جل ما قد يوافقون عليه حكم ذاتي لكنتونات معزولة محاطة بالمستوطنات اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية تخلو من كل مقومات الدولة المتعارف عليها.

أولا: اليهود الأشكيناز "الغربيين":

يقصد باليهود الأشكيناز هم اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكان الاشكيناز يشكلون حوالي 80% من سكان إسرائيل عند قيام الدولة، ووصلت النسبة الى حوالي 45 % من المهاجرين خلال الفترة من 1948–1962، إلا أنهم الآن لا يشكلون أكثر من 36% من عدد السكان[1]، ويشكل الأشكيناز عماد أجهزة الحكم والإدارة والاقتصاد في إسرائيل، فهم مؤسسو الدولة وقيادتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والتعليمية ويسيطرون على أجهزة الحكومة ودوائرها المختلفة من خلال الوظائف المركزية ذات الصفة والقرار ورسم سياسة إسرائيل، وهم أيضا أصحاب الأملاك والعقارات ورأس المال، لهذا فالقرار السياسي لا يزال بيدهم[2]، وهم سياسيا يتوزعون بين تيارين مركزيين، الأحزاب الدينية سواء كانت في اليمين الإسرائيلي كحزب المفدال وأجودات إسرائيل، ومنهم من لا يعترف بوجود إسرائيل كناطوراي كارتا، والأحزاب الصهيونية المختلفة ذات الصبغة العلمانية مثل العمل والليكود وشينوي[3].

---

[1] عزيز حيدر، المجتمع والتركيب السكاني، كتاب دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011، ص258

[2] اسماء بدوي فتحي، اسرائيل المنقسمة على نفسها، شبكة الأخبار العربية ANN، 13/10/2010 ،على الرابط
http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=14768

[3] اشكيناز، موسوعة المصطلحات، مركز مدار الاستراتيجي، على الرابط https://bit.ly/2VBBRo6

ثانيا: اليهود الشرقيين:

في الأعوام السبعة الأولى لقيام الدولة كان أكثر قليلا من نصف المهاجرين من الشرقيين من آسيا وافريقيا، فمن مجموع 742.000 مهاجر وصل حوالي 362.000 مهاجراً من اسيا وافريقيا خلال الفترة 1948-1954، ولتصل نسبة السكان الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي حوالي 20-29%[4]، ولم تكن عملية دمج اليهود الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي منذ بداية هجرتهم باليسيرة بسبب تدني مستواهم الاجتماعي والثقافي مقارنة مع يهود أوروبا، خاصة مع رؤية الحركة الصهيونية بضرورة التخلص من ثقافة اليهودي الشرقي وأسرلته، مما غرس بذور الانقسام بين ثقافتين متناقضتين داخل المجتمع الإسرائيلي، ثقافة اشكينازية غربية تعتبر أنها متفوقة وريادية، وثقافة شرقية ينظر إليها أنها أدنى وأقل مرتبة ولا يحق لها أن تتبوأ القيادة والحكم.

وترى الكاتبة "ايال حبيبة شوحط" أستاذة الدراسات الثقافية والدراسات النسائية بجامعة نيويورك أن الصهيونية والتي تزعم أنها تقدم وطناً إلى جميع اليهود في العالم، إلا أن الوطن لم يقدم للجميع على نفس المستوى، وأن مجيء اليهود الشرقيين إلى إسرائيل كان لأسباب صهيونية أوروبية خاصة، وأن الصهيونية كانت في الواقع حركة تحرر لليهود الأوروبيين وبصورة أكثر دقة لتلك الأقلية الصغيرة من اليهود الأوروبيين القاطنين بإسرائيل فعلا[5].

هذا التمييز بين اليهود الشرقيين والغربيين لم يقتصر على الجيل الأول فقط بل امتد للأجيال اللاحقة، الأمر الذي أدى إلى اندلاع حركات احتجاج كبيرة لليهود الشرقيين في مطلع السبعينيات، ورغم ذلك لم يستطيعوا استثمارها سياسياً في تأسيس أحزاب سياسية قوية تدافع عن مصالحهم يمكنها أن تكون منطلقاً لتوازنات جديدة في الحياة السياسية والحزبية في إسرائيل، ومن الملفت للانتباه أن الولاء السياسي لليهود الشرقيين توزع بين حزبي الليكود والعمل، وميل واضح نحو حزب الليكود الذي أخذ على عاتقه منذ بداية تأسيسه أولوية الدفاع عن الطبقات الضعيفة والعمال الشرقيين، مما أشعرهم بأن هناك من يهتم بهم، كما انعكس ثقل اليهود الشرقيين في تأسيس حزب شاس الديني والذي يمثل الطوائف الشرقية الذي سرعان ما استطاع أن يحقق نجاحاً كبيراً في انتخابات الكنيست المتعاقبة[6].

---

[4] عزيز حيدر، مصدر سابق، ص256

[5] ايال حبيبة شوحط، اليهود الشرقيون في إسرائيل: الصهيونية من وجهة نظر ضحاياها اليهود، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 9، العدد 36، خريف 1998، ص105

[6] اليهود العرب في اسرائيل، الجزيرة نت، على الرابط

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2f520825-c299-4ef8-8a7c-25a14a88d09f

ثالثا اليهود الروس:

أدت هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل وخاصة بعد عام 1990 إلى تغيرات كبيرة داخل المجتمع الإسرائيلي، فلم يكن سهلاً تقبل المجتمع الإسرائيلي لهؤلاء المهاجرين، كما أن السلطات الحاكمة في إسرائيل لم تكن على جاهزية لاستيعاب هؤلاء المهاجرين بشكل فوري، وتعامل المؤسسة الدينية في إسرائيل معهم بنظرة شك وارتياب في أنهم ليسوا يهودا حقيقيين، بالإضافة إلى العديد من الحواجز التي واجهها المهاجرون الروس من خلال انتقالهم للعيش في إسرائيل مثل حواجز اللغة والثقافة والحاجز الاقتصادي بالانتقال من مجتمع شيوعي إلى مجتمع رأسمالي، كما أن اندماج اليهود الروس في المجتمع لم يكن سهلا، بل حافظوا إلى حد كبير على ثقافتهم ولغتهم ولم يكن سهلا ذوبانهم داخل المجتمع الإسرائيلي مما خلق لهم خصوصية ميزتهم عن بقية اليهود الذين هاجروا من بلدان مختلفة وانعكاس ذلك على مفرزات العملية الانتخابية في الكنيست فيما بعد.

هذه الخصوصية تجسدت في استطلاع أجراه البروفيسور ماجد الحاج، مدير معهد التعددية الثقافية في جامعة حيفا بالاشتراك مع د. أولغا بجنو لبحث أجري على عينة نموذجية من 605 أشخاص، وهم في جيل 18 عاما فصاعداً ممن هاجروا إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفييتي سابقا ابتداء من عام 1989، واتضح من نتائج البحث أن 77 % ما زالوا يستخدمون اللغة الروسية في تخاطبهم في بيوتهم أو عندما يلتقون متكلماً بالروسية، كما قال 54 % إنهم يقرأون الصحف فقط بالروسية، ويعتبر 79% من اليهود الروس أنفسهم يهودا، 66% منهم يعتبرون أنفسهم إسرائيليين، لكن 57% من الذين يعتبرون أنفسهم إسرائيليين يؤكدون أن هذا الانتماء لا يأتي على حساب انتمائهم لروسيا وأنهم ما ازلوا يعتبرون أنفسهم روسا، وفقط 43% يعتبرون أنفسهم صهاينة[7].

رابعا يهود الفلاشا:

يشكل الفلاشا المواطنون ذوي الأصول الأثيوبية نحو 2.5% من سكان اسرائيل[8]، ويعتبر 51 % من الأسر الأثيوبية فقيرة حسب تقرير لمراقب الدولة عام 2014، حيث يصل الدخل المالي الإجمالي للأسرة الواحدة في أوساط السكان من أصول إثيوبية إلى 11.453 شيقلا جديدا مقابل 17.711 شيقلا جديدا في عموم الأسر، وهو ما يشير إلى وجود فجوة اجتماعية خطيرة بين السكان الإثيوبيين والمجتمع الإسرائيلي، كما يبلغ معدل المهاجرين من اثيوبيا بين عموم من يخدمون في الجيش الإسرائيلي نحو 3 % فقط، كما أن نسبة التعليم لدى المواطنين ذوي الأصول الأثيوبية نحو 0.9% في

---

[7] نظير مجلي ، اليهود الروس في اسرائيل اكثر تطرفا في السياسة وأكثر التصاقا بالثقافة الروسية، جريدة الحياة اللندنية، 2/9/2013 :الرابط على http://www.alhayat.com/Details/547686

[8] برهوم جريسي، التغيرات الديمغرافية اليهودية الإسرائيلية وأبعادها السياسية 1948-2017، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، سبتمبر 2017، ص20

مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل من مجموع الطلاب في إسرائيل، بالإضافة إلى أن تعامل الشرطة مع السكان الإثيوبيين على أنهم مشتبه بهم فور وقوع الجريمة دون أي أساس من الأدلة أدى إلى موجة من الاحتجاجات لدى هؤلاء السكان[9].

وترجع هذه المعاملة السيئة بالأساس إلى كون أن ليس كل أبناء الفلاشا من اليهود وذلك لتنصر عدد كبير من أبناء الطائفة اليهودية في القرن الرابع عشر الميلادي أثناء الحملات التبشيرية على اثيوبيا، وتنقسم نظرة المجتمع الإسرائيلي إلى هؤلاء المهاجرين وإلى ضرورة استقدامهم إلى أن الحكومة تهملهم لأسباب عنصرية، بينما يقول المعارضون أنهم ليسوا يهودا[10].

استطلاعات الرأي في إسرائيل:

مع بداية الألفية الثانية لم تحظ قضايا السلام مع الفلسطينيين بتغطية كبيرة في استطلاعات الرأي الإسرائيلية وانحصرت غالبيتها في القضايا الأمنية وأداء رئيس الحكومة والانتخابات الداخلية في الأحزاب الكبيرة، واعتبرت هي المادة الرئيسية لتلك الاستطلاعات، ومع ذلك فإن ما تطرق من هذه الاستطلاعات إلى قضايا السلام أظهر بوضوح أن التقلب الذي يصل إلى حد التناقض هو السمة التي يمكن اسقاطها على مواقف الجمهور اليهودي من السلام مع الفلسطينيين خلال تلك الفترة، وهي فترة ولاية رئيس الحكومة آرئيل شارون، والتي غلب عليها انعدام الثقة بالجانب الفلسطيني والميل الجارف إلى تأييد المواقف اليمينية المتطرفة التي يتبناها رئيس الحكومة، وتأييد الحلول الإسرائيلية من جانب واحد كالفصل أحادي الجانب وإقامة الجدار الأمني الفاصل، وفي ذات الوقت تأييد إخلاء أغلب المستوطنات سواء في إطار اتفاق أو من جانب واحد، واستئناف تأييد المفاوضات.

قضايا الاستطلاع :

أولا: الفترة الأولى من 2000-2005م

1 - المستوطنات والفصل

حسب استطلاع السلام لشهر مايو 2002م، أيد 65% من الجمهور اليهودي إخلاء مستوطنات في إطار خطة الفصل أحادي الجانب، بهدف خلق منطقة عازلة فعالة ومجدية بين إسرائيل والفلسطينيين، وذلك مقابل معارضة 27% فقط، أما حسب استطلاع لمقياس السلام شهر نوفمبر من

[9] هداس هروش، كل ما تريدون معرفته عن الأثيوبيين في اسرائيل، المصدر، 2015/5/4 ، على الرابط
http://www.al-masdar.net

[10] هداس هروش، 5 حقائق عن ابناء الفلاشا، المصدر، 2016/4/10 ، على الرابط
http://www.al-masdar.net/5

نفس السنة، فقد أعرب 58% من المستطلعين اليهود تأييدهم اخلاء كامل لجميع المستوطنات في قطاع غزة، سواء بحل أو بدون حل، مقابل معارضة 33%، وحول المستوطنات في الضفة الغربية فقد كانت النسبة مغايرة تماما، حيث أيد 20% فقط إخلاء كل المستوطنات بما فيها التجمعات الكبيرة من خلال مفاوضات، مقابل 52% أعربوا عن استعدادهم فقط اخلاء بعض المستوطنات المعزولة والبعيدة.

لقد أظهر استطلاع مقياس السلام لشهر مايو 2001 أن أغلبية 80% من الجمهور اليهودي لا تصدق أن الفلسطينيين سيحترمون اتفاقا لإنهاء النزاع مع إسرائيل، وذهب 70% منهم إلى التقدير أن عرفات شخصيا لا يريد أو ليس مستعدا للتوقيع على اتفاق لإنهاء النزاع مع إسرائيل، حتى لو وافقت إسرائيل على جميع مطالبه حيث سيطرح مطالب أخرى لعرقلة الاتفاق.

كما أظهر الاستطلاع أن الجمهور اليهودي بات أكثر ميلاً لتأييد حلول إسرائيلية من جانب واحد، فقد أعربت أغلبية يهودية بلغت 60% عن تأييدها للفصل أحادي الجانب، أي خروج إسرائيل من دون اتفاق من مناطق فلسطينية غير حيوية لأمنها وإنشاء مناطق عازلة بينها وبين الفلسطينيين، وقد لقي هذا الحل تأييدا كبيرا داخل المعسكرين الليكودي والعمالي وإن كان بنسب متفاوتة حيث يؤيده53% من ناخبي الليكود و76% من ناخبي العمل.

لم تحظ قضيتا وضع القدس والدولة الفلسطينية بتغطية كبيرة في استطلاعات الرأي الإسرائيلية وذلك لسببين، الأول: هو انشغال هذه الاستطلاعات بالمسائل الأمنية والمزاج العام للشارع الإسرائيلي، أما الثاني: هو أن هاتين القضيتين تعتبران من القضايا التفصيلية المتعلقة بالحل النهائي التي تحتاج إلى مفاوضات حثيثة، خاصة أن المفاوضات كانت في حالة توقف مستمر ومن غير المجدي التطرق الى هذا الملف، ومع ذلك فقد أشار آخر استطلاع لمقياس السلام عن شهر نوفمبر 2002 إلى أن 31 % من الجمهور اليهودي على استعداد لتسليم الأحياء العربية في شرقي القدس للسيادة الفلسطينية في ظل مفاوضات متقدمة، وأن تكون القدس عاصمة لدولة فلسطينية. وذلك مقابل 63 % يعارضون هذا الموقف منهم 52 % يعارضون ذلك بشدة، وهذا يشير إلى أن قضية تقسيم القدس لا زالت تمثل خطا احمر لدى أغلبية الجمهور اليهودي حيث أن حجم المعارضة لهذا الحل لا زالت كبيرة وإن سجلت بعض التراجع، كما أظهرت الاستطلاعات بأن هناك أغلبية حاسمة في الجمهور اليهودي حوالي 69% تعارض تقسيم القدس من خلال جدار أو سور أو أية وسيلة مادية أخرى، من أجل منع العمليات أو تقليلها، وذلك مقابل تأييد 25 % فقط.

على النقيض من قضية القدس، فإن قضية إقامة دولة فلسطينية في نهاية المفاوضات لم تقابل بمستوى عال من الرفض، بل توافرت أغلبية في الجمهور اليهودي تؤيد هذا الحل، حيث سجل حجم التأييد في الجمهور اليهودي إقامة دولة فلسطينية 55 % في نهاية ديسمبر 2001 مقابل معارضة 37%.

ويرتبط بقضية تأييد أو عدم تأييد قيام دولة فلسطينية من وجهة نظر الجمهور الإسرائيلي قضيتان الأولى: قدرة هذه الدولة على وقف العنف الفلسطيني، الثانية قضية التبادلية في الأراضي بين إسرائيل وهذه الدولة وولاء عرب إسرائيل لهذه الدولة. بالنسبة للقضية الأولى، فإن هناك أغلبية كبيرة حوالي 81 % في الشارع الإسرائيلي تعتقد أنه في حال قيام دولة فلسطينية فإن العنف الفلسطيني سيتوقف، وذهب 59 %منهم إلى الاعتقاد أن مصلحة إسرائيل تتطلب إقامة دولة فلسطينية.

3-الموقف من اتفاقات أوسلو والسلام

عقب اندلاع المواجهات بين الفلسطينيين وإسرائيل، منذ عام 2000 م صب معظم الجمهور اليهودي جام غضبه على اتفاقات أوسلو والقائمين عليها، معتبرا أنها السبب في الكارثة الأمنية التي تعانيها إسرائيل اليوم ومسئولا عن حجم الضحايا الإسرائيليين الذين سقطوا في هذه المواجهات، كما أن وصول شارون اليميني المتطرف إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية الذي جعل من أهم أولوياته تدمير ما نتج عن اتفاقات أوسلو، الذي صرح في أكثر من مناسبة أنه يعتبر اتفاق أوسلو لاغياً مما ساهم في زيادة انعدام ثقة الجمهور اليهودي بهذه الاتفاقات حتى أنه وصل الأمر إلى أن نسبة كبيرة من هذا الجمهور باتت ترى أن اتفاق أوسلو أصبح ميتا، وانه يجب استئناف المفاوضات عبر مسارات أخرى.

وبنظرة تحليلية على مستوى التأييد لاتفاقيات أوسلو منذ اندلاع المواجهات 30 أيلول 2000 حتى الآن، نرى مستوى الضرر الذي ألحقته المواجهات بتأييد الجمهور الإسرائيلي لهذا الاتفاق، والمستوى البياني المنخفض لهذا التأييد يعكس مدى انعدام الثقة بإمكانية أن تجلب هذه الاتفاقات السلام بين الشعبين، ففي نهاية سبتمبر 2000 قبل يومين من اندلاع المواجهات، بلغ التأييد لاتفاق أوسلو 51.3 %ثم انخفض في بداية أكتوبر، أي بعد أيام من اندلاع المواجهات إلى 42.6 % وظل التأييد يتدهور إلى أن بلغ 33.1 % في نوفمبر 2002[11].

ثانيا: الفترة الثانية بين 2006 – 2018م

من الثابت أن الرأي العام اليهودي يتعرض باستمرار لتخويف منهجي من قبل الأحزاب العقائدية المتنافسة أو القادة السياسيين المتناحرين لإملاء أجندتهم الوطنية وأولويات الناخبين، فالرأي العام اليهودي يجري شحنه بصورة دورية، مركزين على المطالب الفلسطينية بحق العودة، كما أن الهجمات الفلسطينية ضد أهداف مدنية في إسرائيل فقد استغلتها الأحزاب المتطرفة والمتشددة وولدت الخوف لدى اليهود والحقد والكراهية والشك، وأنه لا توجد فرصة حقيقية لتسوية مع الفلسطينيين، إضافة إلى انعدام الحل السياسي للصراع.

[11] . عاطف المسلمي، الجمهور الإسرائيلي وعملية السلام مع الفلسطينيين 1995 – 2001، مجلة مركز التخطيط، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 2، السنة الأولى، ص31

أظهرت نتائج الاستطلاعات العديدة بشكل واضح ازدياد توجه الرأي العام في إسرائيل نحو المزيد من التصلب والتطرف والعنصرية، فمن مقارنة نتائج الاستطلاع الذي أجراه برنامج الأمن القومي والرأي العام الإسرائيلي " في أيار/مايو 2009 باستطلاعات الرأي الأخرى التي أجراها نفس البرنامج في السنوات السابقة، يتبين أن المجتمع اليهودي اتجه نحو المزيد من التطرف والعدوانية والتصلب والعنصرية في أي قضية ومسألة استطلع فيها رأي الإسرائيليين.

لقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي عام 2009م، أن المجتمع اليهودي انتقل بنسبة 8 % نحو اليمين. فقد قسم الاستبيان المجتمع الإسرائيلي اليهودي إلى خمس مجموعات: يسار متطرف، يسار معتدل، مركز، يمين معتدل، يمين متطرف. وأظهرت النتائج تحرك الرأي العام بنسبة 8 % نحو اليمين واليمين المتطرف، حيث تقلص اليسار المتطرف لمصلحة اليسار المعتدل، ولكن جزءا من اليسار المعتدل اتجه نحو المركز، وجزء من المركز انتقل إلى اليمين، وانتقل جزء من اليمين إلى اليمين المتطرف.

1-المستوطنات والفصل:

يؤكد الاستطلاع الذي أجراه البرنامج المذكور، ما أظهرته الاستطلاعات السابقة، في تبلور أغلبية كبيرة في الرأي العام اليهودي ترفض وقف الاستيطان وتؤمن بإمكانية استمرار توسيع الاستيطان اليهودي في مناطق كبيرة من الضفة الفلسطينية من ناحية، وحشر الفلسطينيين في المناطق المكتظة بالسكان في دولة قائمة على جزء من الضفة الغربية قد تصل مساحتها إلى نصف المساحة الأصلية للضفة الفلسطينية أو أكثر بقليل من ناحية أخرى.

لقد أكد استطلاع الرأي بما لا يدع مجالا للشك أن موقف اليهود من الاستيطان قد ازداد تشددا وتطرفا عما كان عليه في السنوات السابقة، عندما جاءت الأجوبة عن سؤال في شأن إمكانية إخلاء المستوطنات في الضفة الفلسطينية باستثناء المستوطنات في القدس الشرقية المحتلة عام 1967 في إطار حل دائم ينهي الصراع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني بمعارضة 42 % إزالة المستوطنات تحت أي ظرف، مقابل 28% في عام 2005، وأيد 43 % إزالة المستوطنات المنعزلة والصغيرة ، مقابل 52 % في عام 2005م ، كما أن 15 % فقط أيد إزالة جميع المستوطنات في الضفة الفلسطينية باستثناء المستوطنات في القدس الشرقية المحتلة في العام1967 ،مقابل 20% في 2005م.

2 -الموقف من القدس والدولة الفلسطينية

في سياق قراءة آراء الرأي العام اليهودي ومواقفه الرافضة بشدة للعودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 والمتمسكة بالاستيطان وبمساحات واسعة من الضفة الغربية، يمكن إدراك موقف الرأي العام اليهودي من الدولة الفلسطينية، فكما يتبين من نتائج الاستطلاع، تختلف كلية عن دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفق حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967. أنها دولة

على جزء من المناطق الفلسطينية المحتلة تقطع أوصالها المستوطنات وجدار الفصل والقواعد العسكرية، وهي حل لما يطلق عليه الإسرائيليون "المشكلة الديموغرافية" كي "تتخلص إسرائيل من الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه تحصرهم في معازل تطلق عليها دولة فلسطينية مساحتها الإجمالية نحو نصف مساحة الضفة الغربية أو أكثر قليلا، ليصبح أسهل عليها التحكم بالفلسطينيين والسيطرة عليهم، وذلك أفضل من إبقائهم تحت الاحتلال المباشر، وعلى الرغم من ذلك كله انخفض تأييد الرأي العام اليهودي لقيام دولة فلسطينية من 58 % في العام 2005 إلى 53 % في العام 2009م.

3-الموقف من اتفاقات أوسلو والسلام

أظهر استطلاع عام 2009م، أن 30% يعتقدون أنه يمكن التوصل إلى حل مع الفلسطينيين، في حين يعتقد 70%أن ذلك مستحيل، في مقابل 39 % في استطلاع 2005 كانوا يعتقدون أن ذلك ممكنا و61% كانوا يرون أن ذلك مستحيلا.

ويكشف الاستطلاع أيضا أن 44 %من اليهود يعتقدون في العام 2009 أن أغلبية الفلسطينيين تريد السلام مقابل 52 % في العام 2005، واظهر الاستطلاع أن 58 %من اليهود يعتقدون بعدم وجود حل سياسي للصراع الفلسطيني. الإسرائيلي، وان 25% فقط يعتقدون بوجود حل سياسي، وفي العام 2005 كانت نسبة الذين يعتقدون بعدم وجود حل سياسي 52%، ونسبة الذين يعتقدون بوجود حل سياسي 33 %، ومن الجدير ذكره أن استطلاع الرأي عام 2009 م أوضح بدون لبس ازدياد المعارضة في الرأي العام الإسرائيلي لمبادرة السلام العربية، فقد أيد 19% فقط ردا إسرائيليا إيجابيا على المبادرة العربية، في حين عارضها 60 %، أما في 2007 فقد أيد 27 % ردا إسرائيليا ايجابيا على المبادرة العربية بينما عارضها 49.%.

تأكيدا لهذه النتائج فان استطلاعا للرأي نشر في 2 يونيو 2017م أكد أن الأغلبية الساحقة من اليهود في إسرائيل يعارضون السلام، بل أنهم معادون له، ويؤيدون المشروع الاستيطاني، إضافة إلى أنهم يحملون بغالبيتهم أفكارا يمينية ويتماشون مع ديماغوغية اليمين، بتأثير من حكومة اليمين المتطرف برئاسة بنيامين نتنياهو، ووفقا للاستطلاع الذي نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، فإن 63 % من المستطلعين اليهود يعتبرون أنه لا يوجد احتمال لسلام حقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين، بينما قال 33 %إنه يوجد احتمال لسلام كهذا[12].

[12] استطلاع رأي: أغلبية ساحقة من الإسرائيليين يعارضون السلام، وكالة خبر، 2017/7/2على الرابط:
khbrpress.net/post/111361

لا تزال أغلبية ضئيلة من اليهود في إسرائيل تؤيد الحل القائم على الدولتين، حيث تناقص تدريجيا التأييد لهذا الحل منذ وصول نتنياهو لرئاسة وزراء إسرائيل وتحديدا منذ عام 2009 م، وفقا لما أظهره استطلاع للرأي نشر في الأول من أغسطس 2017 م.

مع ذلك، أظهر الاستطلاع أن جزءا كبيرا من معارضة حل الدولتين جاء من عدم الثقة وليس عن عقيدة، على سبيل المثال، استطلاع الرأي الذي أجراه باحثو رأي إسرائيليون وفلسطينيون عام 2017م، وجد أن ثلث اليهود الإسرائيليين الذين رفضوا بداية اتفاقية على أساس حل الدولتين سيغيرون آراءهم إذا شمل الاتفاق اعترافا فلسطينيا بالمواقع المقدسة اليهودية في الضفة الغربية، ويشير ذلك إلى أن المعارضة لاتفاقية سلام ليس سياسية أو أيديولوجية، بحسب واضعي استطلاع الرأي بالاستناد على نتائجهم، والذين دعوا القادة من الجانبين إلى التوقف عن الإشارة إلى الرأي العام كسبب لرفضهم التواصل مع الطرف الآخر، مشيرين إلى أن التواصل يمكن أن يقطع شوطا طويلا نحو تغيير هذا الرأي[13].

واختار حوالي نصف اليهود الإسرائيليين 45% اتفاق السلام، في حين أن 18 %منهم اختاروا الوضع الراهن، 12 % فقط أيدوا فكرة حرب حاسمة ضد الفلسطينيين في حين قال 9 % منهم إن على إسرائيل ضم الضفة الغربية.

ومن غير المفاجئ اختلاف الأرقام في صفوف اليهود الذين يعيشون في الضفة الغربية:

35 % منهم دعوا إلى استمرار الوضع الراهن، 24 % أعربوا عن تأييدهم للضم، 15 % فضلوا اتفاقية سلام، 10 % منهم قالوا إنهم يفضلون شن حرب حاسمة ضد الفلسطينيين.

ومن النتائج الرئيسية للاستقصاء أن الحوافز وبناء الثقة يمكن أن يكون لهما تأثير كبير على الرأي العام، حيث يرى ربع اليهود الإسرائيليين الذين قالوا إنهم يعارضون اتفاق سلام بالإسناد على إقامة دولة فلسطينية معزولة السلاح مع القدس الشرقية عاصمة لها، غيروا آراءهم عندما أضيفت إلى الاتفاقية مشاريع اقتصادية فلسطينية–إسرائيلية مشتركة. نحو 30 % أيضا قالوا إنهم على استعداد لتغيير رأيهم إذا أعرب رئيس الوزراء بينيامين نتنياهو عن تأييده للاتفاق، وبالمثل، قال ثلث اليهود الإسرائيليين الذين رفضوا اتفاقا يشمل قبول إسرائيل بدخول نحو 100.000 من اللاجئين الفلسطينيين إليها مع سيادة إسرائيلية على الحائط الغربي، إنهم سيغيرون موقفهم في حال اعترفت رام الله بالمواقع المقدسة اليهودية في الضفة الغربية وسمحت للإسرائيليين بزيارتها، 43 % من الذين أعربوا بداية عن معارضتهم لمعاهدة سلام، قالوا إنهم سيعيدون التفكير في موقفهم إذا اعترفت الدولة الفلسطينية المستقبلية بإسرائيل كدولة يهودية وبعلاقة الشعب اليهودي التاريخيةوالدينية بالأرض.

[13] د. محمود محارب، قراءة في الرأي العام الإسرائيلي، موقع عرب 48، 2011/3/22، على الرابط: https://bit.ly/38dXNlu

يتبين تأثيرات اساسية في المجتمع اليهودي في اسرائيل بفعل اسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وحيث تقترب نظرة اليهود الشرقيين لعملية السلام من برامج حزب الليكود الذي عارض اتفاقيات أوسلو، والذي يرى في الضفة وغزة جزءا لا يتجزأ من أرض إسرائيل، في المقابل لم تجذب الأحزاب التي ترفع شعار السلام والعيش المشترك مع الفلسطينيين أنظار اليهود الشرقيين مثل حزب ميرتس الذي لم يتطرق إلى التمييز العرقي ضد الشرقيين ولا يخصصون لهم أماكن ولا يتطرقون لهم في برامجهم الحزبية[14].

أما عن أسباب تبني اليهود الشرقيين سياسات متشددة إزاء عملية السلام بشكل عام وضد الفلسطينيين بشكل خاص، فيقول الكاتب الإسرائيلي أوري أفنيري أن السبب الرئيس في ذلك يرجع إلى كون معظم اليهود الشرقيين من الطبقات الفقيرة، وأن العنصرية التي يتعامل بها اليهود الشرقيون تجاه الفلسطينيين هي نتيجة مباشرة لعنصرية اليهود الأشكيناز إزاء اليهود الشرقيين أنفسهم[15].

كما أن رغبة اليهود الشرقيين في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي من خلال التعبير عن كراهيتهم للعرب وظهورهم بمظهر المتميز عن غيرهم من العرب المسلمين وكراهيتهم للثقافة العربية، وبسبب الذاكرة الجماعية للعرب المسلمين الذين طاردوهم في أرض مولدهم وما لحقتهم من قبل الأنظمة العربية لا سيما بعد إقامة دولة إسرائيل وتركهم لأملاكهم مما ترك في ذاكرتهم صورة للعربي العنيف الكاره لليهود وازدياد كراهيتهم له[16]، حتى أنه يصعب أن تجد يهودا شرقيين منضمين لحركات السلام والتي ينتمي معظمها الى اليهود الأشكيناز.

وعن تأثير اليهود الروس في الحياة السياسية الإسرائيلية ورؤيتهم للصراع العربي الإسرائيلي فقد اتضح من نتائج الاستطلاعات أن الروس ازدادوا تطرفا بشكل كبير في مواقفهم من هذا الصراع، فقد قال 5 % منهم فقط إنهم مستعدون للتنازل عن هضبة الجولان السورية المحتلة مقابل سلام كامل مع سورية، في حين استعد 13 % فقط للتنازل عن أراض في الضفة الغربية (37% قبل 20 عاما)، وفقط 11% مستعدون لتقاسم القدس مع الفلسطينيين وفقط 4 % مستعدون لإخلاء مستوطنات في إطار التسوية السلمية (24% في الماضي).

ويعلق البروفيسور ماجد الحاج على نتائج البحث، فيقول: إن الروس صاروا أكثر إسرائيلية وصهيونية مع الزمن، ولكنهم لم يصبحوا أقل روسية، إنهم تبلوروا كمجموعة إثنية في المجتمع الإسرائيلي، واتخذوا مواقع راسخة في صفوف اليمين العلماني، عندما أتوا إلى إسرائيل، لم يكونوا على عداء كبير مع العرب. لكنهم أرادوا أن يكونوا مقبولين في المجتمع الإسرائيلي فوجدوا أن العداء للعرب

[14] هداس هروش، لماذا اليهود اكثر كرها للعرب، المصدر، 2014/9/6 ، على الرابط، http://www.al-masdar.net/

[15] المصدر السابق

[16] هداس هيروش، مصدر سابق

هو موقف إجماعي في إسرائيل. فأصبحوا أكثر تشددا حتى يتم قبولهم في المجتمع الإسرائيلي، وانخرطوا بشكل فعال في كل مجالات الحياة، باستثناء الجيش، ولكن ذلك كان من أجل البقاء وليس بدافع الأيديولوجيا، إذ بقي بينهم وبين الثقافة الإسرائيلية اغتراب. بل إنهم لم يحترموا الثقافة الإسرائيلية ولم يعترفوا بها وتعاملوا معها بشيء من الاستخفاف وحتى الاستعلاء وقد فرضوا أنفسهم في المجتمع الإسرائيلي على هذا النحو.

العوامل المؤثرة في توجهات الرأي العام الإسرائيلي:

تنقسم عوامل التأثير في الرأي العام الإسرائيلي إلى عاملين رئيسيين:

الأول: العامل الداخلي:

تشكل عملية السلام مع الفلسطينيين القضية الأبرز في تحديد توجهات الرأي العام الإسرائيلي، حيث يقف على رأس هذه المحددات:

-توجهات الحكومات الإسرائيلية السلمية نحو الفلسطينيين، وشكل الأحزاب المشاركة في الحكومة.

-الانتماء السياسي والحزبي للجمهور الإسرائيلي، حيث يعتبر 70% من الجمهور الإسرائيلي من المؤطرين حزبيا.

-درجة التدين التي تبرز عند الحديث عن الانسحاب من الأراضي المحتلة، حيث يعتبر المتدينون أكثر فئات المجتمع الإسرائيلي معارضة للانسحاب.

-الوضع الاجتماعي والاقتصادي، حيث أن أكثر الشرائح الإسرائيلية معارضة لموضوع التسوية هي الفئات الأكثر فقرا، وتمثل غالبيتها من اليهود الشرقيين، والتي يستغلها اليمين الإسرائيلي لدعاياته الانتخابية.

-معارضة الرأي العام الإسرائيلي بشكل عام كما هو واضح من خلال استطلاعات الرأي لفترات زمنية مختلفة، للقضايا الجوهرية والتي هي من صميم عملية التسوية، وأقل معارضة لتنفيذ الاتفاقيات المرحلية.

العامل الثاني: العامل غير الإسرائيلي:

وهي تعتمد بشكل كبير على مواقف الجانب الفلسطيني وذلك من خلال:

-التزام الفلسطينيين بتطبيق الشق الأمني من الاتفاقات.

-المشاكل العالقة في الساحة الفلسطينية وخاصة بين السلطة الفلسطينية وفصائل المعارضة[17]

[17] عاطف المسلمي، مصدر سابق، ص31

لذا يمكننا أن نلخص أسباب توجه الجمهور اليهودي نحو اليمين كما يلي:

أولا: تراجع اليسار الإسرائيلي:

رغم أن اليسار حمل شعار السلام مع الفلسطينيين منذ البدايات الأولى لاتفاق أوسلو، إلا أن تجربة اليسار فقدت مصداقيتها حينما اندلعت انتفاضة الأقصى في عام 2000 وما سبقها من انعقاد لمؤتمر كامب ديفيد، والتي كانت هي بدايات سقوط اليسار وعلى رأسه حزب العمل، واقتلاع أي مفهوم للسلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، حينما حاول إيهود باراك زعيم حزب العمل في ذلك الوقت اقناع الرأي العام الإسرائيلي مروجا لنظرية "اللا شريك" قائلا مقولته الشهيرة "أقر واعترف أنه لا يوجد شريك فلسطيني في التسوية، وأن عرفات اختار أن يرد علينا السلام بالإرهاب"، وترويج وسائل الإعلام الإسرائيلية لهذه الأقوال والتي كانت تشرف عليها النخب ذات التوجهات اليسارية، مما أدى إلى تسرب هذه المقولات إلى وعي الجمهور الإسرائيلي والإيمان بها كحقائق مسلم بها، والإيمان بعدم جدوى أي مفاوضات أو أي تسوية في ظل غياب الشريك، الأمر الذي أدى إلى توجه قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي إلى اليمين والذي استطاع ببراعة توظيف أخطاء اليسار في جذب الجمهور الإسرائيلي.

كما أن اليسار لم يستطع اختراق القطاعات السكانية الجديدة في إسرائيل والتي تبلورت خلال العقود الثلاثة الماضية مثل الروس والشرقيين المتدينين، والتي أصبحت تشكل ما يقارب من 80 % من المستوطنين اليهود في إسرائيل، وإهماله للمهاجرين الجديد، مما جعل هذه القطاعات خاضعة لتأثير النخب اليمينية واحتضانهم ومساعدتهم على بناء منابر إعلامية خاصة بهم من خلال إصدار صحف ومحطات إذاعة وتلفزة ناطقة باللغة الروسية، تتبنى المواقف اليمينية المتطرفة وبالتالي استقاء المهاجرون الروس معلوماتهم من خلال هذه القنوات الموجهة، كما أن هذه القطاعات من الجمهور الإسرائيلي أرادت أن تثبت ولاءها للدولة والتميز عن غيرها من الجمهور الإسرائيلي من خلال اتخاذ مواقف متطرفة والانضمام للأحزاب اليمينية والتي رأت فيها أنها هي الكفيلة بالدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، في وقت لم يشعر فيه الجمهور الإسرائيلي بوجود فوارق أيديولوجية كبيرة بين أحزاب اليسار واليمين وذلك من خلال مشاركة حزب العمل الى جانب حزب الليكود في حكومة شارون الأولى والثانية، وإلى جانب حزب " اسرائيل بيتنا " في حكومة أولمرت، بالإضافة إلى انكباب حزب العمل على التركيز على القضايا الأمنية ودون التركيز على القضايا الاقتصادية، وشعور قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي عدم اهتمام اليسار بهموم ومشاكل المجتمع الإسرائيلي الاقتصادية، خاصة بعد سياسة الخصخصة التي اتبعت في إسرائيل والتي نتج عنها التوقف عن تقديم مخصصات الرفاه الاجتماعي، مما أدى إلى شعور الناس بعدم الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وعدم تقديم اليسار أي

برامج تطرح تقليص الفقر والفوارق الاجتماعية، الأمر الذي دفع قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي بالتوجه نحو اليمين لأن هذا الجمهور لا يرى أن في اليسار قيادة لديها احساس بالرسالة والالتزام[18].

ثانيا: عسكرة التعليم في المجتمع الإسرائيلي:

اعتمدت إسرائيل منذ قيامها استراتيجية تحقيق الحسم في الصراع بالقوة والتي تقوم على المنعة العسكرية، الأمر الذي احتاج إلى سيادة الطابع العسكري للمجتمع الإسرائيلي بأكمله، مما استدعى إلى مواصلة عسكرة المجتمع الإسرائيلي بصورة متواصلة وتولي معظم المناصب السيادية ومدراء المؤسسات الاقتصادية والصحف ووسائل الإعلام في الدولة إلى جنرالات متقاعدين أو خريجي الجيش الإسرائيلي، وقد تجلى ذلك في أوضح صوره في مناهج التعليم الإسرائيلية والتي عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على عسكرة المجتمع من خلال تكليف العسكر بإدارة مؤسسات التعليم وممارسة مهنة التعليم في بعض الأحيان، وزرع مفاهيم العسكرة والقوة في نفوس الطالب، ومحاولة خلق ما يسمى "الإسرائيلي الجديد"، و هو اليهودي الذي خرج منتصرا ضد سبعة جيوش عربية وأقام دولته بعد ألف عام وترسيخ هذه المفاهيم في أذهان الأطفال والشبيبة.

ومن خلال بحث أعده الباحث الإسرائيلي ايلي بوديا المحاضر في جامعة حيفا فإن كتب التعليم ساهمت في استمرار إشعال جذوة الصراع الفلسطيني العربي وتكريس منهج يدعو لمواصلة حالة الصراع، الأمر الذي ساهم في زرع كراهية العرب والفلسطينيين في نفوس التلاميذ الإسرائيليين، وتكريس حالة الحرب والحيلولة دون الوصول لسلام بين العرب واليهود، هذه العقلية التي ظلت تحكم إسرائيل منذ بداية نشأتها وتشكل وتوجه العقل الإسرائيلي إلى شيطنة العرب وترسيخ صورة نمطية لدى المواطن الإسرائيلي والذي تظاهر دائما بصورة الغربي المتحضر صانع السلام مقابل العربي العدواني المتخلف والمبادر دوما نحو التدمير، هذه العقلية أدت إلى تشكك المجتمع الإسرائيلي بجدية أي سلام مع العرب جعلتهم يوجهون آرائهم دائما نحو اليمين والى رفض لأي تسوية مع الفلسطينيين[19].

ثالثا: البعد الاقتصادي والاجتماعي:

يعتبر العامل الاقتصادي والاجتماعي من العوامل المهمة في توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، بسبب التحولات الاقتصادية التي شهدتها إسرائيل في الفترة الأخيرة، والتي تمثلت في تحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى الليبرالية، من خلال الانسحاب التدريجي للدولة من سوق العمل والاتجاه بشكل متسارع نحو الخصخصة، حيث لم تعد الدولة هي المحدد الأساسي لرسم السياسات الاقتصادية والتي

[18] صالح النعامي، كيف صعد اليمين وانهار اليسار في اسرائيل، موقع الصحافي صالح النعامي، على الرابط
https://naamy.net/news/View/815

[19] عسكرة التعليم في إسرائيل، موقع وكالة وفا ، على الرابط
http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4023

باتت تخضع لتأثير نخبة جديدة من مجتمع الأعمال، والذي بات يضغط ويؤثر بشدة على السياسة الاقتصادية، هذه السياسة انعكست على مختلف فئات المجتمع الإسرائيلي، وساهمت بشكل أو بآخر بشعور المواطن الإسرائيلي بتفكيك دولة الرفاه الاجتماعي وتضاؤل الشعور بالرفاه والأمن الاجتماعي[20]، وبدت وكأنها ناقمة على الأحزاب اليسارية كحزب العمل على وجه التحديد بعد تخليه عن الدفاع عن مصالح هذه الفئات، مما دفع بهذه الشرائح بالتصويت للأحزاب اليمينية وقد أدى هذا النمط من التصويت إلى صعود الأحزاب اليمينية بشكل كبير، وترافق ذلك مع الأزمة الاقتصادية العالمية لتؤثر سلبيا على الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي من خلال معاودة ارتفاع معدلات البطالة والعاطلين عن العمل من جديد، وإقدام العديد من الشركات الإسرائيلية على تسريح آلاف العمال، ودخول الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة ركود وكساد اقتصادي[21].

اعتبر كثير من الإسرائيليين أن بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود هو الشخص الأقدر على مواجهة ومعالجة الأزمة الاقتصادية، فقد اعتبر نتنياهو أن التصدي للأزمة الاقتصادية على رأس سلم الأولويات لديه، وأنه بصدد وضع خطط اقتصادية ستقود إلى الحد من تأثيرات هذه الأزمة، وستعمل على النهوض بالاقتصاد الإسرائيلي في حال فوز حزبه في هذه الانتخابات.

رابعا: العامل الأمني:

ينال موضوع الأمن حيزا كبيرا من الأهمية والإجماع لدى كافة شرائح المجتمع الإسرائيلي السياسية والشعبية، ويشكل مادة ثرية للأحزاب السياسية التي تسعى لنيل أكبر عدد من الأصوات من خلال توظيف شعور قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي بالقلق جراء تصاعد التهديدات الأمنية، والتهرب من حل هذه المشكلات الأمنية من خلال الوسائل السياسية، بل التعامل معها من خلال الإجراءات الأمنية وذلك عبر التأكيد دائما على إعطاء الأولوية دائما لموضوع الأمن، وذلك من خلال ضمان الأمن الشخصي لكل مواطن إسرائيلي ومن ناحية أخرى الأمن الجماعي واعتبار المساس به تجاوزا لا يمكن السكوت عنه، مما دفع المجتمع الإسرائيلي بالبحث عن قيادات قوية قادرة على توفير الأمن كانوا يعتقدون أن الأحزاب اليمينية المتطرفة وزعمائها قادرون على تحقيق الأمن[22].

خامسا: دور الدين:

لعب العامل الديني دورا هاما في توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف، خاصة في ظل الامتيازات التي تحصل عليها التيارات الدينية والأصولية في إسرائيل، والتي بدأت تؤثر تأثيرا كبيرا

---

[20] أمل جمال ".أنماط تشكيل المساواة القومية في إسرائيل"، قضايا إسرائيلية،عدد24 ،2006 – ص64-65

[21] حسام جريس،. المشهد الاقتصادي في" تقرير مدار الاستراتيجي 2009 المشهد الإسرائيلي" 2008، ص14

[22] راني الأغا، التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس .. 2000 – 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 213 ،ص98

منذ أوائل الثمانينات على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، مستمدة قوتها من البنية الاجتماعية التي ازدادت مع تحول المجتمع الإسرائيلي إلى ما يعرف بظاهرة "التحول نحو الإيمان، وذلك إما بسبب تأثير إعلام الأحزاب الدينية وإذاعاتها، أو رفض الجمهور لكل ما يتماهى مع اليسار، ليس فقط بما يخص قضايا المجتمع، بل أيضا فيما يخص قضايا الصراع العربي الإسرائيلي[23]، وذلك من خلال نظرة الأحزاب الدينية المتطرفة لعملية التسوية من منظور ديني يمنع بالمطلق أي تنازل عن أي جزء منها، لا سيما وأن جزءا كبيرا من المستوطنين هم من المجموعات الدينية المتطرفة والذين يعارضون وبشدة فكرة أي انسحاب من الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يجعل أي حكومة إسرائيلية تتولى الحكم والمفاوضات مع الفلسطينيين نصب أعينها معارضة الجماعات الدينية المتطرفة والتي تنال أحزابها نسبة كبيرة من الأعضاء داخل الكنيست، كما تحتل فتاوى الحاخامات حيزا كبيرا ضمن مكونات السيطرة في المجتمع الإسرائيلي ودفعه نحو اليمين والتطرف، وتكون المحرك الرئيس في بعض الأحيان لموقفهم تجاه قضايا الصراع مع الفلسطينيين والتحريض ضد العرب، هذا التحريض والذي تقاطع مع الحكومات الإسرائيلية اليمينية أفرز توجه المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف، وأن تُوجِد المناخ المناسب لأن تزدهر وتنتشر في معارضة العملية السلمية برمتها داخل المجتمع الإسرائيلي.

سادسا: الصهيونية ويهودية الدولة:

ساهمت الأحداث التي تعرضت لها إسرائيل في فترة الثمانينيات بعد حرب عام 1982 والانتفاضة الأولى في عام 1987 إلى التفاف المجتمع الإسرائيلي نحو التوجه إلى ظاهرة التأريخ الجديد للحركة الصهيونية وقد شاع فيه مفهوم ما بعد الصهيونية والذي يصفه انصار هذه المدرسة أن على إسرائيل إسقاط مكوناتها الصهيونية لأنها تشكل حاجزا يمنع تحولها إلى دولة ديمقراطية مع رفضهم لاستحالة دمج إسرائيل بين كونها دولة يهودية وديمقراطية في آن واحد، وأن هناك عدم توافق بين هذين البعدين للدولة[24]، والعمل على تطبيع الدولة الإسرائيلية مع محيطها، ووقف سياسة التمييز العنصري والاجتماعي ضد الفلسطينيين مع تبني ثقافة التسامح والانفتاح على الآخر.

وقد انتمى عدد ال يستهان به من الباحثين في الجامعات الإسرائيلية إلى هذا التيار مما جعلهم يواجهون معارضة شديدة من قبل اليمين واليسار الصهيونيين على حد سواء، وقد وصفهم أمنون روبنشتاين والذي كان وزيرا للتربية والتعليم أن أنصار هذه المدرسة يحملون عداء شديدا لإسرائيل ويهدفون إلى دفن الصهيونية، إلا أن الأحداث التي واكبت تجميد العملية السلمية وخاصة مع فشل مفاوضات كامب ديفيد في تلك الفترة، واندلاع الانتفاضة الثانية، أدى إلى وقف مسار تطور هذه

[23] ماهر الشريف، كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، مجلة دراسات فلسطينية، العدد 84، خريف 2010، ص101

[24] أنطوان شلحت، في صورة إسرائيل مداخلات حول سنة 2000 وما بعدها، رام الله، مدار، آذار/مارس 2008، ص49–58

الظاهرة ودفعها إلى الانكفاء على نفسها[25]، انطلقت بعدها حملة أيديولوجية واسعة تدعو المجتمع الإسرائيلي إلى أن يحيي قيم الصهيونية ويعيد تربية الجيل الفتي بروح حرب 1948من خلال محاولات استحضار المسلمات المؤسسة "للصهيونية وأساطيرها، وإحداث تغييرات على النظام التربوي وعلى عالم الثقافة ووسائل الإعلام، فقد عملت وزيرة التعليم ليمور ليفنات، وهي من زعماء الجناح اليميني الأيديولوجي في الليكود إلى تنظيم حملة تطهير واسعة داخل نظام التعليم، وأدخلت جملة من التعديلات على المناهج التعليمية سحبت كتب التاريخ التي صار يلمس فيها تأثير المؤرخين الجدد، وألغت الدروس المخصصة لموضوعي السلام والديمقراطية، وقررت زيادة عدد الحاخامات في المدارس الحكومية لتعزيز الوعي الديني اليهودي وتشديد القبضة الأيديولوجية الصهيونية على الجامعات التي كانت مراكز للتوجهات الليبرالية ولانتقاد السياسات والأيديولوجيات الرسمية.

وفي مجال الإعلام تم توظيف محطات التلفزة والإذاعة في خدمة وزارة الدفاع، وإبعاد المعلقين والصحافيين اليساريين مثل يوري أفنيري، وتعزيز العنصرية ضد المواطنين العرب داخل إسرائيل من خلال برامج حوارية على شاشات التلفزة حول ضرورة ترحيل العرب وحقوقهم في مشاركتهم في الانتخابات الإسرائيلية.

كما أن مطالبات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو المتكررة حول ضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية كشرط لاستئناف عملية السلام، وما يحمله من خطورة في الغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين، تعتبره الباحثة روث غافيزون أن وجود دولة يهودية يمثل شرطا في منتهى الأهمية لضمان أمن اليهود الذين يعيشون فيها، وأن إبراز الطابع اليهودي لدولة إسرائيل أمر مهم لتشجيع الاستيطان وتوطين اليهود في كافة أنحاء البلاد والحفاظ على ترابطها ووحدتها الجغرافية، ذلك بأن إسرائيل اليهودية في نظرها، لها الحق في إقامة مستوطنات يهودية بهدف الحيلولة دون خلق امتداد جغرافي بين مدن وقرى عربية داخل حدودها، كما ترفض غافيزون من ناحية أُخرى، الرأي القائل أن قانون عودة اليهود إلى إسرائيل، المقر في سنة 1950 يشكل مثالا بارزا على العنصرية، لأنه يتيح للشعب اليهودي تجسيد حقه في تقرير المصير من خلال الحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة[26].

[25] أنطوان شحت، 67-261

[26] ماهر الشريف، مصدر سابق

خاتمة:

لم تكن الاستطلاعات التي أجرتها مراكز الاستطلاع والأبحاث الإسرائيلية هي المؤشر الوحيد على جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، بل يمكن القول أيضا أن توجه الناخب الإسرائيلي نحو انتخابات مبكرة في أكثر من مرة بسبب ما كانت تواجهه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من مزايدات سياسية حول مستقبل عملية التسوية مع الفلسطينيين، والتي كانت تؤدي في النهاية دائما إلى حكومات يمينية متطرفة لم تكن تتهرب من استحقاقات عملية التسوية فقط بل كانت بإجراءاتها على الأرض، بمثابة مؤشر أخر حول عدم اكتراث المجتمع الإسرائيلي بعملية التسوية، مستندا بالدعم الأمريكي المطلق للموقف الإسرائيلي وضعف في الموقفين العربي والفلسطيني.

في الختام يبقى تساؤل حول جدوى الاستمرار في عملية تسوية مع مجتمع إسرائيلي مصنف بين يمين ويمين متطرف لا يعطي لعملية التسوية أي جدية، في مقابل ضعف في الموقف الفلسطيني لا يستند إلى دعم عربي حقيقي وغياب استراتيجية فلسطينية موحدة يمكن أن تواجه هذا التطرف الإسرائيلي اليميني.

مفهوم الأمن الإسرائيلي في ضوء التطورات الإقليمية وتداعياتها على عملية السلام

أ.منصور أحمد أبو كريم

أ.سليم محمد ماضي

مقدمة

ثمة مساحة واسعة في الفكر الأمني الإسرائيلي، خصوصاً تلك التي جاء بها ديفيد بن جوريون، أول رئيس وزراء للدولة إسرائيل وأحد مؤسسيها، التي استمدت شرعيتها السياسية من الأفكار والتعاليم التي نادت بها الديانة اليهودية، وإلى حد يمكن القول فيه إن الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا إطار فكري وتطبيقي للعقيدة الدينية، سواء على صعيد الدعوة للاستيلاء على الأرض "تنفيذاً لوعد الرب" أو من خلال القناعات اليهودية الصهيونية، وينقسم مفهوم الأمن الإسرائيلي إلى أربع مراحل أساسية: مرحلة القاعدة الاستيطانية، ومرحلة تحويل القاعدة إلى دولة، ومرحلة التوسع، ومرحلة الهيمنة، ويعتبر مفهوم الأمن الإسرائيلي مفهوما مرن، فهو ليس جامداً، بل هو متحرك يواكب التطورات الدولية والإقليمية ويحاول تسخير التحولات الدولية والإقليمية بهدف الاستفادة منها، بما يخدم السياسة التوسعية التي تنتهجها "إسرائيل" ويتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة". مع اندلاع الحراك الشعبي العربي وحدوث تحولات استراتيجية في البيئة العربية مع انطلاقة ما يسمى (بالربيع العربي) حدث تحول إضافي في مفهوم الأمن الإسرائيلي، خاصة عقب انهيار دول وجيوش كانت تعتبر مصدر تهديد للأمن القومي الإسرائيلي، عبر التركيز على التمدد الإيراني من جانب والجماعات الإرهابية من جانب أخر، إضافة لمحاولة إسرائيل تحقيق اكبر استفادة من هذه التحولات عبر الهروب من استحقاقات

عملية السلام، والاستفادة من التحولات في البيئة العربية والإقليمية عبر عدم الربط بين التسوية السياسية كشرط لإقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل والدول العربية.

لقد تركت التحولات في البيئة الاستراتيجية الإقليمية في العقدين الأخيرين انعكاسات على الأمن الإسرائيلي بفعل مجموعة العوامل التي غيرت الواقع الجيوسياسي والاستراتيجي في المنطقة، خاصة مع انطلاقة الربيع العربي، وما صاحب ذلك من انهيار لأنظمة وجيوش كانت تشكل خطراً على الأمن الإسرائيلي، مما انعكس على عدد من الركائز التي قامت عليها نظرية الأمن الإسرائيلية، فقد أدت هذه التطورات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص إلى وضع تشعر فيه إسرائيل بالأريحية نظرًا للتغيرات التي حدثت في البيئة الإقليمية، مما ساعد إسرائيل على أن تطرح نفسها كحليف استراتيجي لبعض الدول العربية مقابل التحالف الإيراني، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على القضية الفلسطينية، وعلى الحقوق الفلسطينية المشروعة.

المحور الأول:

نظرية الأمن الإسرائيلية بين (إسرائيل الكبرى والحدود الآمنة)

أولاً: ماهية الأمن القومي الإسرائيلي

يعرف الأمن القومي لأي دولة في العالم: "بأنه قدرة الدولة على الحفاظ على مصالحها، والدفاع عنها؛ ولكن تعريف الأمن القومي الإسرائيلي يكاد يكون شاذاً عن كل تلك المفاهيم، حيث يعرف ديفيد بن جوريون الأمن القومي الإسرائيلي بقوله هو: "الدفاع عن الوجود" لذلك فإن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يمتد ليشمل محاولة التأثير على خط التفاعلات الإقليمية، التي تضمن منع أي تحديد لقدرات إسرائيل السياسية والجيوبوليتيكية؛ مما سيجبر الأطراف العربية على القبول بها والتعامل معها على أساس واقعي لا يمكن تغييره. كما يرى العسكريون الإسرائيليون أن مفهوم الأمن القومي يمتد ليشمل قضية النقاء اليهودي وضمان تدفق المهاجرين اليهود لإسرائيل والارتباط بقوة عظمى[1].

منذ قيامها عام 1948، وضعت "إسرائيل" مسألة الأمن في قمّة أولويّاتها، وبلورت استراتيجية متكاملة لمفهوم أمنها وسبل تحقيقه. ويسجَّل للقيادات الإسرائيليّة أنّها أجادت صياغة رواياتها التاريخيّة لجذور الصراع ومسبّباته، وأقنعت جمهورها وأقسام واسعة من الرأي العامّ الأمريكيّ والأوروبيّ بروايتها فترة زمنيّة طويلة، وجعلت من أمنها مسألة مصيريّة فأحاطته بهالة مقدّسة، وحوّلته إلى عقدة جماعيّة

[1] موسى، حسين، خلف: محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء ومرحلة ما بعد "الثورات العربية، (المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والقانونية، برلين ألمانيا، 2014)، على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=219

تحكّمت وما تزال في تحديد اتجاهات الرأي العامّ الإسرائيليّ. وبقي هاجس الأمن عنصرًا حاسمًا حاضرًا وبقوّة في السياسات الداخليّة والخارجيّة لإسرائيل[2].

أراد بن غوريون مؤسس النظرية الأمنية الإسرائيلية عام 1949م؛ الإجابة على سؤال مصيري يواجه تلك الدولة الناشئة يقول: كيف يمكن تحقيق الأمن لشعب قليل العدد يعيش في دولة صغيرة المساحة، محدودة الموارد، محاطة بكثرة عددية معادية؟ ولم يتبلور مفهوم الأمن الذي صاغه بن غوريون إلى عقيدة أمنية متماسكة، وإنما بقي بمثابة عقيدة شفوية مقبول للمستويات الأمنية الإسرائيلية[3].

ثمّة عوامل كثيرة ومتعدّدة أسهمت بصورة أو بأخرى في خلق المناخ الأمنيّ المعقّد المحيط بإسرائيل"، من بينها الصعوبات التي واجهتها "إسرائيل" لتأمين بيئة تحفظ لها أمنها ووجودها ومستقبلها والتاريخ الطويل من الحروب والمنازعات. ويجري تصوير الأوضاع والمتطلّبات الخاصّة بهذه المسألة على أنّها تشكّل مرادفًا لوجود "دولة" إسرائيل. إنّ الحفاظ على الأمن الإسرائيليّ يتمّ من خلال تجنيد مختلف الطاقات الذاتيّة والتحالفيّة في هذا الاتجاه إزاء المخاطر والمهدّدات المختلفة التي راحت ترتبط أكثر فأكثر بالظروف والتغيّرات في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل، وتتحكّم بها متغيّرات داخليّة وأخرى خارجيّة تخضع لمعطيات الواقع المستجدّ وتحوّلات السياسة الدوليّة.

ثانياً: نظرية إسرائيل الكبرى من النيل للفرات

عند الحديث عن حدود إسرائيل الكبرى كان من المفترض الخوض في جدلية العلاقة ما بين الدين والدولة بين رجال السياسة والحكم ورجال الدين؛ لكن الحركة الصهيونية بذكاء وبحنكة سياسية نجحت في تدشين علاقة من التفاهم والتوافق وراحت ترتكز إلى العديد من المرتكزات الدينية والتاريخية لتبرير مطالبها بوطن قومي لليهود في فلسطين، ونجحوا في التوافق مع المتدينين الصهاينة حول رؤيتهم لحدود "أرض إسرائيل"، ففي الوقت الذي نادى المتدينون ورجال الدين في إسرائيل لتأسيس دولتهم وفق ما جاء في التوراة المزورة بحدودها من النيل الى الفرات، نجد رجال السياسة والحكم يتركون إسرائيل دون دستور مكتوب حتى لا تلزم نفسها بموضوع الحدود الذي يقيد من حريتها في التوسع ويقف عائقاً أمام أطماعها الدينية والتاريخية.

وتشير أرض إسرائيل الكاملة، أو أرض إسرائيل الكبرى لحدود إسرائيل حسب التفسير اليهودي لكتابهم المقدس من النيل حتى الفرات، حسب هذا الادعاء، تشمل حدود أرض إسرائيل كل فلسطين

---

[2] اللقيس، بلال: الأمن القومي الإسرائيلي بعد عام 2006، (دار المعارف الحكيمة للدراسات الدينية والفلسفية، عمان، 2016)، ص 12.

[3] شؤول شكاي، وألكس منتس: مفهوم معدل للأمن القومي الإسرائيلي: المكونات الجهات والمحددات، مناقشات، (مؤتمر هرتسليا، معهد دراسات السياسة والاستراتيجية، تل أبيب 2016) ص 1-2.

ومصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق. وإذا كانت الحركة الصهيونية قد قامت على ركيزتين اثنتين، هما: الوعد الإلهي والجنس اليهودي، فما هو مفهوم هذا الوعد وحدوده بالنسبة إليهم.

ويعتبر مفهوم "أرض الميعاد" مفهوم روحي المعنى، رمزي، له دلالة عند أحبار اليهود وعلماء اللاهوت، وقد ظل هكذا طوال التاريخ اليهودي ولكن مع ظهور الصهيونية في القرن العشرين فسر هذا المفهوم تفسيراً سياسياً لا يمت للأصل بصلة [4]. "هذه الأرض هي المقر التاريخي لليهود" هذا ما أعلنته مذكرة المنظمة الصهيونية العالمية إلى مؤتمر السلام في جنيف عام 1919. ويؤكد إعلان دولة إسرائيل في 14 أيار 1948 أنها قامت في "فلسطين بفضل الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي". إن هذا المفهوم "للحقوق التاريخية" يرتبط في الدعاية الصهيونية بمفهوم "الوعد" بالأرض الذي يعطي للإسرائيليين "حقاً إلهياً" بامتلاك فلسطين والسيطرة عليها [5]. فقد ادعى اليهود المتدينون الصهاينة أن "يهوه" إلههم قد وعدهم بتملك أرض العرب التي تمتد من نهر مصر–النيل–إلى الفرات–العراق–، وأن عليهم أن يعملوا على تحقيق هذا الوعد بأنفسهم، وألا ينتظروا المسيح المخلص لكي يحقق لهم هذا الوعد، وقد قام الصهاينة بالفعل بإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وأرغموا يهود الشتات... على الهجرة إلى فلسطين غير عابئين باعتراض اليهود الروحانيين على ذلك [6].

وهناك العديد من النصوص التوراتية التي اعتمدت عليها الحركة الصهيونية في تحقيق أهدافهم السياسية بإقامة وطن لليهود–حسب ادعائهم–على "أرض الميعاد". فقد جاء في سفر التكوين الوعد الذي قطعه الرب بإعطاء فلسطين إلى حفدة إبراهيم وهو ما يفسر" الادعاء الصهيوني" بأن أرض إسرائيل تمتد من نهر النيل حتى نهر الفرات، وهذا أيضاً ما يفسر وجود خطين باللون الأزرق في "علم إسرائيل" ووجود نجمة داود بينهما دلالة على الوعد الإلهي لداود (عليه السلام) بتملك هذه الأرض. فقد جاء في سفر التكوين "فِي ذلِكَ الْيَوْمِ قَطَعَ الرَّبُّ مَعَ أَبْرَامَ مِيثَاقًا قَائِلاً: "لِنَسْلِكَ أُعْطِي هذِهِ الأَرْضَ، مِنْ نَهْرِ مِصْرَ إِلَى النَّهْرِ الْكَبِيرِ، نَهْرِ الْفُرَاتِ"[7]، وتكررت هذه الوعود إلى يعقوب عليه السلام فقد جاء في سفر التكوين أيضاً "وَهُوَذَا الرَّبُّ وَاقِفٌ عَلَيْهَا، فَقَالَ: أَنَا الرَّبُّ إِلهُ إِبْرَاهِيمَ أَبِيكَ وَإِلهُ إِسْحَاقَ. الأَرْضُ الَّتِي أَنْتَ مُضْطَجِعٌ عَلَيْهَا أُعْطِيهَا لَكَ وَلِنَسْلِكَ. 14وَيَكُونُ نَسْلُكَ كَتُرَابِ الأَرْضِ، وَتَمْتَدُّ غَرْبًا وَشَرْقًا وَشَمَالاً وَجَنُوبًا، وَيَتَبَارَكُ فِيكَ وَفِي نَسْلِكَ جَمِيعُ قَبَائِلِ الأَرْضِ. وَهَا أَنَا مَعَكَ، وَأَحْفَظُكَ حَيْثُمَا تَذْهَبُ، وَأَرُدُّكَ إِلَى هذِهِ الأَرْضِ، لأَنِّي لاَ أَتْرُكُكَ حَتَّى أَفْعَلَ مَا كَلَّمْتُكَ بِهِ"[8].

---

[4] هاشم، محمد يونس: "الدين والسياسة والنبوءة بين الأساطير الصهيونية والشرائع السماوية"، (دمشق–القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010)، ص23.

[5] غارودي، روجيه: "إسرائيل بين اليهودية والصهيونية"، ترجمة: حسين حيدر، بيروت: (دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع،1990)، ص39.

[6] هاشم، محمد يونس: "الدين والسياسة والنبوءة"، مرجع سابق، ص23.

[7] توراة اليهود المحرفة: سفر التكوين، إصحاح 15، الفقرة 18.

[8] توراة اليهود المحرفة: سفر التكوين، إصحاح 28، الفقرة 13– 15.

ولو وقفنا قليلا أمام هذه الوعود وأخذنا بمصداقيتها جدلاً، فإننا سنلاحظ أنها لم توجه لليهود بشكل خاص وإنما وجهت إلى ذرية إبراهيم عليه السلام. واليهود ليسوا وحدهم نسل إبراهيم. لذلك لا مبرر للادعاء بأن اليهود هم الورثة الوحيدون للوعود الإلهية بشأن فلسطين حسب كتابهم المزور. يعتقد اليهود، وفقاً للشرائع اليهودية، بأن الرب اصطفاهم دون غيرهم من بنى البشر، وملكهم الأرض بما فيها ومن عليها، ومكنهم على غيرهم من الأمم الأخرى، فقد جاء بالتوراة: "كل موضع تطأه أخامص أقدامكم يكون لكم من البرية ولبنان من النهر الكبير نهر الفرات الى البحر الأقصى يكون تخمكم. لا يقف الانسان في وجوهكم فإن الرب ألهكم يلقى ذعركم ورهبتكم على كل الأرض التي تطؤنها كما وعدكم [9]"، وجاء أيضاً في موضع أخر في التوراة: "وأما مدن أولئك الأمم التي يعطيها لك الرب إلهك ميراثاً فلا تستبق فيها نسمة بل أبسلهم إبسالاً الحثيثين والأموريين والكنعانيين والفرزيين والحويين واليبوسيين كما أمرك الرب ألهك"[10]. وجاء في التلمود: كل ما يخص الأمم هو ملك للامة اليهودية المؤهلة أن تستولى عليها بدون أدنى شك" [11].

وقد حددت التوراة حدود بنى إسرائيل بكل دقة وتفصيل منذ أكثر من خمسة وثلاثين قرناً، حسب المفهوم اليهودي، فقد جاء في سفر يشوع: و"كان بعد وفاة موسى عبد الرب، أن الرب كلم يشوع بن نون خادم موسى قائلاً: إن موسى عبدي قد مات والآن قم فاعبر هذا الأردن أنت وجميع هؤلاء الشعب إلى الأرض التي أنا معطيها لبنى إسرائيل، من البرية ولبنان إلى النهر الكبير نهر الفرات جميع أرض الحثيين وإلى البحر الكبير الذي في وجهة مغارب الشمس تكون تخومكم" [12].

لكن التعريف الجغرافي الدقيق لمصطلح (أرض إسرائيل) لا يزال موضع خلاف بين اليهود أنفسهم. فبعض اليهود يرى أن أرض إسرائيل تشمل (بالإضافة إلى فلسطين نفسها) كامل سيناء والأردن وسوريا ولبنان وأجزاء كبيرة أيضاً من تركيا. ومنهم من يضع الحدود الشمالية (فقط) عند منتصف الطريق عبر سوريا ولبنان، عند خط العرض لمدينة حمص. وكان بن غورين يؤيد وجهة النظر هذه [13]. وتدعو التوراة اليهود ليس فقط للاستيلاء على أرض فلسطين وحسب، بل بإبادة سكانها والاستيطان فيها محلهم، فقد كانت خطة يوشع بن نون وقومه عند دخولهم فلسطين تهدف لذلك: "إذ أدخلك الرب إلهك إلى الأرض التي أنت داخل لترثها، استأصل أمماً كثيرة من أمام وجهك: الكنعانيين وأسلمهم الرب إلهك، وأضربهم فأبسلهم إبسالاً (أهلكهم هلاكاً)، لا تقطع معهم عهداً ولا تشفق عليهم ولا

[9] توراة اليهود المحرفة: سفر التثنية، إصحاح 11، الفقرة 24-25.

[10] توراة اليهود المحرفة: سفر التثنية، إصحاح 20، الفقرة 16-17.

[11] التلمود المزور ص348.

[12] توراة اليهود المحرفة: سفر يشوع، إصحاح 1، الفقرة 1-5.

[13] إسرائيل، شاحاك: الديانة اليهودية وتاريخ اليهود، ط2، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1979)، ص150.

تصاهرهم. تعملون بهم هكذا: تهدمون مذابحهم وتكسرون أنصابهم وتقطعون أشجارهم وتحرقون تماثيلهم بالنار"[14]. وحينما دخلوا أريحا، نفذوا تلك الخطة، كما جاء في سفر يوشع: "صعد الشعب إلى المدينة (أريحا) وأهلكوا كل من في المدينة من رجل وامرأة وطفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف. واحرقوا المدينة مع كل ما فيها" [15].

لقد ترسخت تلك المعتقدات والشرائع العنصرية الفوقية في عقلية وفكر القادة الإسرائيليين والمفكرين، ولا أدل على ذلك من قول بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول: "أن أورشليم ليست فقط عاصمة إسرائيل واليهودية العالمية، إنها تفوق لتصبح المركز الروحي للعالم كما صورها الأنبياء. "وفي السياق ذاته يقول مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي عام 1977، في كتابه ثورة اليهود "لقد اتى اليهود الى فلسطين ليبقوا ويؤسسوا وطنهم الذي يمتد من النيل الى الفرات" [16]. واعتبر "إيجال آلون"، وزير الدفاع الإسرائيلي إبان السبعينيات، أن الوسائل التي تتبعها الدولة العبرية، في تحقيق مصالحها الحيوية وفي التعامل مع الآخرين، لها مرجعية دينية في التوراة [17]. وذهب المفكر الاستراتيجي الإسرائيلي " تسفي لانير" إلى أبعد من ذلك حينما قال بأن الهجوم الاستباقي مأخوذ من التوراة [18]، داعماً قوله هذا بما جاء في التلمود "من قام عليك ليقتلك اسبقه واقتله" [19]. أما شارون فقد طالب رسمياً، أثناء انعقاد مؤتمر حزب الليكود عام 1993، بضرورة تبنى إسرائيل (الحدود التوراتية) في سياستها الرسمية [20].

ولقد استخدمت الصهيونية أسطورة "أرض الميعاد"، أو "أرض إسرائيل"، لتأجيج الحماسة الدينية لدى اليهود للهجرة إلى فلسطين انطلاقاً من الادعاءات التوراتية التي ترى أن أرض فلسطين ملك لليهود وحدهم، وأن هذه الأرض لا وجود لها خارج التاريخ اليهودي، ولعل هذا هو الأساس الذي خرجت منه عبارة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". وبالإضافة إلى ذلك مكن مصطلح أرض الميعاد الصهيونية من تحاشي استخدام مصطلح أرض فلسطين الذي ينسف ادعاءاتهم من أساسها بما يحمله من دلالات على الوجود التاريخي غير اليهودي في فلسطين [21]، وهو ما أكده "بيغن" [22] عندما قال "إن اليهود لو

---

[14] توراة اليهود المحرفة: سفر التثنية، إصحاح 1-5.

[15] التوراة المحرفة، سفر يوشع، اصحاح 6-7.

[16] ضياء أيغور: "الصهيونية حركة عنصرية"، ترجمة إبراهيم الداقوقي، (بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، 1966)، ص17-18.

[17] ايغال آلون: "أمن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها"، (قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، 1986)، ص3.

[18] تسفي لانير: "الغايات السياسية والأهداف العسكرية لحروب إسرائيل"، مرجع سابق، ص35.

[19] التلمود، ص 172.

[20] إسرائيل، شاحاك: "الديانة اليهودية وتاريخ اليهود"، مرجع سابق، ص30.

[21] "الأرض الموعودة"، (موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا")، معلومات نشرت على الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/qSS8k

تحدثوا عن فلسطين بدلاً من "ارتس يسرائيل" (أرض إسرائيل) فإنهم يفقدون كل حق لهم في الأرض؛ لأنهم بذلك يعترفون ضمناً بأن هناك وجوداً فلسطينياً" [23].

وقد حاولت الحركة الصهيونية الادعاء بأن الوعد الإلهي في التوراة كان متعدداً ولم يرسم حدوداً ثابتة لأرض الميعاد، بل كان هناك حد أدنى وحد أقصى لهذه الأرض، مستندين في ذلك للاختلاف الذي حصل بين الحاخامات ورجال الدين، حيث رأى الحاخام "صموئيل ايزاكس " (1825–1917) أن لليهود "إسرائيل الصغرى" و"إسرائيل الكبرى" ولكل منهما حدود معينة رسمتها التوراة [24]. فالخلاف الديني هذا كان له تأثيره في الفكر الصهيوني حول تحديد الحدود الذي يعبر عن إمكانية تنفيذ المشروع الصهيوني على مراحل والاستيلاء على الأرض الموعودة بالتدريج. وهذا ما بدأ فعلاً في فلسطين التي تعتبر خطوة أولى وقاعدة انطلاق في بناء المشروع الصهيوني الكبير. إذ تتسع فلسطين إذا أمكن ولكن لا تصغر ولا تتضاءل ولا تنكمش ولا تتراجع حدودها إلى الوراء أي إلى الداخل [25]. فالحدود بالنسبة لليهود تقترن باللغز المبهم للمشروع التوراتي الصهيوني الذي لا حدود له إلا في أذهان القادة والحاخامات الصهاينة الذين لم يصدر عنهم أي تصريح يعرف هذا الكيان أو يحدد خطوطه [26] فحاييم وايزمن "في نظرته إلى وعد الله لإبراهيم –عليه السلام–يقول قولا غير محدد: إنني اعتقد أن الله قد وعد أبناء إسرائيل بفلسطين، ولكني لا أعرف الحدود الذي رسمها، إنني اعتقد بأنها أوسع من الحدود المقترحة الآن، وربما ضمت وادي الأردن. فإذا حافظ الله على وعده لشعبه في الوقت الذي يختاره فإن واجبنا هو إنقاذ كل ما يمكن إنقاذه من بقايا إسرائيل" [27].

لقد نجحت الحركة الصهيونية في تسخير النصوص التوراتية لخدمة أهدافها السياسية والتوسعية، عبر الربط بين أراض فلسطيني والحق الديني والتاريخي المزعوم لليهود في فلسطين، ولقد استخدمت الصهيونية أسطورة "أرض الميعاد"، أو "أرض إسرائيل"، لتأجيج الحماسة الدينية لدى اليهود للهجرة إلى فلسطين انطلاقاً من الادعاءات التوراتية التي ترى أن أرض فلسطين ملك لليهود وحدهم،

---

[22] مناحيم بيغن، (1913–1992)، رئيس وزراء إسرائيل عام 1977. نال بيغن مع الرئيس المصري أنور السادات جائزة نوبل للسلام على الجهود التي بذلاها لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل. المصدر: منصور، كمال، (تحرير): "دليل إسرائيل العام 2011"، (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، حزيران 2011)، ص125–127.

[23] حسونة خليل: "اليهودية الصهيونية والصهيونية اليهودية"، (مجلة رؤية، السنة الثانية، العدد 18، غزة: الهيئة العامة للاستعلامات، نيسان 2002)، ص17.

[24] الهلول، جبر: "المواثيق والعهود في ممارسات اليهود: قراءة في الفكر الديني والفكر السياسي اليهودي المعاصر"، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004)، ص103–104.

[25] أنيس، صايغ: "الوصايا العشر للحركة الصهيونية"، (بيروت: مركز الإسراء للدراسات والبحوث، 1998)، ص51–52.

[26] كنعان، جورجي: "سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية"، ط2، (بيروت: دار النهار للنشر، 1982)، ص123.

[27] 1.أحمد، إبراهيم: "إسرائيل فتنة الأجيال"، (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، 1970)، ص64.

وأن هذه الأرض لا وجود لها خارج التاريخ اليهودي، ولعل هذا هو الأساس الذي خرجت منه عبارة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

ثالثاً: مفهوم الحدود والتخوم الآمنة لدى إسرائيل

أراد بن غوريون مؤسس إسرائيل والنظرية الأمنية الإسرائيلية عام 1948م؛ الإجابة على سؤال مصيري يواجه تلك الدولة الناشئة يقول: كيف يمكن تحقيق الأمن لشعب قليل العدد يعيش في دولة صغيرة المساحة، محدودة الموارد، محاطة بكثرة عددية معادية؟ أدركت القيادة الإسرائيلية أن: الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة، وأنه يجب التغلب على محوري السؤال الرئيسيين المتمثلين في صغر حجم الدولة، والكثرة المعادية، فتم الاتفاق إلى تحديد ركيزتين أساسيتين لنظرية الأمن الإسرائيلي، أولاً تجيش الشعب بكامله (كل الشعب هو جيش)، وثانياً نقل الحرب إلى أرض العدو. ولتثبيت تلك الركائز وضمان فاعليتها، أكد بن جوريون على ضرورة امتلاك المقومات التالية[28]:

-بناء جيش قوي يكون بمثابة العمود الفقري للمؤسسة الأمنية (تقوم على النوعية).

-الحرب القصيرة (الخاطفة أو المفاجئة).

-تبني أسلوب الهجوم في القتال.

-ضرورة امتلاك قوة ردع والعمل على تطويرها.

-توفير المرونة الميدانية وسرعة الحركة في أرض المعركة.

فقد دلت حروب المواجهة العسكرية بين العرب و"إسرائيل"، على صحة الفروض التي تنطلق منها النظرية الأمنية الإسرائيلية، والتي تتحدد بتماثل الغايات السياسية مع الأهداف العسكرية، فالقناعات العسكرية حول مضامين "الحدود الآمنة، والعمق الاستراتيجي، والردع، والضربة الإجهاضية المسبقة" كلها شكلت محور النظرية الأمنية والإسرائيلية، والتي تنطلق من أهمية وجود الدولة، وضرورة الحفاظ عليها مادياً وروحياً، ثم تدعيم مستقبلها، وتأمين استمرار وجودها.

لذا يعد مفهوم الحدود الآمنة أو "التخوم الآمنة" "لإسرائيل"، مفهوم متحركاً يتغير بتغير الظروف الذاتية والموضوعية التي تعيشها "إسرائيل"، ومع ذلك فإن التحديات لهذا المفهوم لم تتغير كثيراً، فمنذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين كان هناك اتجاه لرفض وجود حدود ثابتة للكيان الصهيوني المراد إقامته، وقد حاول مفكرو وزعماء الصهيونية الأوائل إبقاء الباب مفتوحاً أمام التوسع الإسرائيلي حسب مقتضيات الظروف والقدرة الاستيعابية للصهيونية في مجالي الهجرة والاستيطان. فنجد مثلاً هرتزل يقول في مذكراته بأن: "حدود الدولة ستكون حدوداً موسعة... وأن حدودها ستكون حسب الحاجة وازدياد

[28] استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي – مبادئ وأهداف، (مركز عكا للشؤون الإسرائيلية، 2016)، على الرابط: https://cutt.us/i6wJD

المهاجرين"، أما بن غوريون فكان يري في قيام الكيان الصهيوني مجرد مرحلة في طريق تحقيق الأهداف الصهيونية وهو يرى بأن "دولة إسرائيل" قد قامت فوق جزء فقط من "أرض إسرائيل". كما سيطر هذا الاتجاه فيما بعد على فكر النخبة الحاكمة في إسرائيل والذين رأوا بأن الحدود الإسرائيلية يجب أن تكون حدوداً موسعة سواء استناداً إلى دوافع سياسية وعسكرية أو مبررات دينية وتاريخية [29].

فلم يكن "للحدود الأمنة" في المفهوم الأمني الإسرائيلي أي مدلول سياسي قبل انتصار إسرائيل في حرب 1967، فإسرائيل دولة "بلا حدود" تقف حدودها، مؤقتاً، عند أخر قدم جندي إسرائيلي، أو موقع عسكري تحتله القوات الإسرائيلية أو القوات الموالية لها، بانتظار تقدمها إلى موقع جديد، وليس ذلك اختلاقاً لمبادئ وأسس غير موجودة في ذهن القادة الإسرائيليين، بل حقيقة واقعة نجدها، خاصة، عند أولئك الذين صنعوا، ويصنعون حاضر إسرائيل وغدها، فقد أكد " إيجال آلون [30]": "إن الحدود الحقيقية لدولة إسرائيل تتحرك وتتكون مع حركة وموقع حارث الأرض، العامل اليهودي"[31]. ولخص آلون نظريته في بحث نشره بعد عام 1967 تحت عنوان "الدروس المستفادة من حرب يونيو/حزيران 1967" ونشرته صحيفة معاريف. وأكد آلون"إن الأمن لا يتحقق بالضمانات الدولية ولا بالقوات الدولية ولا بمعاهدات السلام، إنه يتحقق فقط بالأرض، تلك الأرض التي تصلح كقواعد صالحة للهجوم الإسرائيلي في المستقبل. والحدود حينئذ يجب أن ترتكز على موانع طبيعية مثل القنوات والأنهار والممرات المائية والمرتفعات، على أن تبدأ بالاستيطان الأمني في المناطق التي تضمها إسرائيل، فذلك خير من الإعلان عن ضمها". ويؤكد آلون على أنه لا يمانع من انضمام الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن شريطة عدم وجود قوات أردنية فيهما وتأمين الحدود الإسرائيلية الأردنية بإقامة مستوطنات أمنية على امتدادها [32].

بينما رأى "موشي دايان"، الذي قال في حديث له بتاريخ 27/ 12/ 1968: "إن حدود 1948، التي تعكس فقط نتائج الحرب، ليست أمراً مقدساً، وإن المستعمرات المدنية والزراعية والصناعية والقواعد العسكرية سترسم خريطة جديدة"[33]، كما قال: "إذا وقع السيف من يدنا فسوف نموت". وكان بن غوريون كان قد أكد: "إن تحقيق أمننا لا يكون إلا عن طريق انتصاراتنا العسكرية"[34]. في حين أن

---

[29] بركات، نظام: المفهوم الإسرائيلي للحدود الآمنة، مجلة الدبلوماسي، السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السعودية، ع10، 1988، ص87.

[30] ييغال آلون، صاحب المشروع الاستراتيجي للاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب 1967، المسمى (مشروع آلون)

[31] إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، سلسة الدراسات الاستراتيجية، العدد 3، بيروت، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1984)، ص 21.

[32] إيجال آلون، معلومات نشرت على موقع الجزيرة نت، على الرابط التالي: https://goo.gl/CzPB5l

[33] الحانان، أورن: دور الاستيطان وأهدافه الأمنية، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أمن إسرائيل في الثمانينيات، العدد 75، بيروت 1985)، ص221.

[34] سويد، ياسين: تطور نظرية الأمن الإسرائيلية عبر أربعين عام، مجلة شؤون عربية، العدد 55، القاهرة 1988)، ص193.

"غولدا مائير"، قالت في خطاب ألقته بتاريخ 25/ 9/ 1971 في مستعمرة "ميروم هاغولان": "إن الحدود الصحيحة هي الأماكن التي يقطن فيها اليهود، لا الخطوط المرسومة على الخرائط"[35].

لذلك فإن حالة السيولة التي تشهدها المنطقة في الوقت الحالي، تخدم إلى حد بعيد استراتيجية الحدود الآمنة وفق المنظور، لأنها من جهة سمحت بانهيار أنظمة وجيوش كانت تعتبر مصدر تهديد لأمن إسرائيل على المستوى الاستراتيجي، ومن جهة أخرى سمحت لإسرائيل بالتوسع السياسي والأمني والاستراتيجي، إن لم يكن الأمر تعدى تلك الحدود.

فقد نشأت نظرية "الحدود الأمنة" من حرص إسرائيل على إيجاد مسوغ تبرز بواسطته الاحتفاظ بالأراضي العربية التي احتلتها إبان حرب حزيران/ يونيو 1967 هي سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، وإن كانت تنازلت عن سيناء، لقاء صفقة سياسية لطالما حلمت بها وسعت إليها، بعد حرب الاستنزاف التي خاضتها مصر ضد إسرائيل أهلكت قواها، نتج عن هذه الصفقة استبدال سيناء بمعاهدة صلح مع مصر والذي مهد لعملية التسوية السياسية وفق القرارات الدولية.

وعمد الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي إلى تعزيز مفهوم "الحدود الآمنة" كحل لمشكلة العمق الاستراتيجي في إسرائيل، وكان إيغال آلون من أبرز المؤمنين بهذا المفهوم، وقد أجاب آلون على تساؤل رئيسي حول ما هي الحدود التي تحقق لإسرائيل الحد الأدنى من الأمن؟ وذلك عندما طرح مفهوم الحدود القابلة للدفاع عنها.

فقال آلون: إن الهدف الرئيسي للحدود القابلة للدفاع عنها هو تصحيح الضعف الاستراتيجي، ومنح إسرائيل الحد الأدنى المطلوب من العمق الاستراتيجي، والحدود ذات الأهمية الطبوغرافية الاستراتيجية، ويؤكد آلون على أن الاعتبارات الاستراتيجية، هي المحدد الأول لهذا المفهوم: إن إسرائيل يمكن أن تقبل المساومة على الأرض لكنها لا يمكن أن تقبل المساومة على الأمن، إن الحدود القابلة للدفاع عنها هي مسألة حيوية لإسرائيل ليس بسبب الرغبة في ضم الأراضي والتوسع الجغرافي، وليس بدافع أي حوافز تاريخية أو أيديولوجية، فحسب إنما المنطق الرئيسي وراء فكرة الحدود الآمنة القابلة للدفاع عنها هو منطق استراتيجي بالأساس [36].

وهكذا يختلق "آلون" المبررات لضم الأراضي العربية المحتلة، مختلقاً المغالطات التاريخية والقانونية الفاضحة والعقيمة الجدوى، ثم إنه يعزز نظرته هذه بواقع سابق يرفض العودة إليه وهو "إرجاع الخط الدفاعي إلى سابق عهده" فهو "لا يتصور عودة المدفعية السورية إلى مرتفعات الجولان وعودة المدرعات الأردنية مقابل سهول الشارون وعميق وحفير والساحل" ، ولن تسمح إسرائيل ابداً "بإعادة

[35] الهيثم، الأيوبي: دروس الحرب الرابعة، نقلا عن صحيفة معاريف، 26/ 9/ 1971، ص89.

[36] Allon, Yigal, Israel, The Case for Defensible Borders, Op. Cit, P. 42.

تقسيم القدس" أو فتح "أبواب النقب إلى حدود سيناء" أو أن توضع "حرية الملاحة الإسرائيلية في الممرات المائية الدولية" موضع تساؤل أو شكوك [37] وتم اختيار اصطلاح "الحدود الآمنة" لم يأت جزافاً، بل اختير بعناية، إذ إن تعبير الحدود الآمنة جاء معبراً عن الفكر الإسرائيلي في مجال الحدود، فهو ينطوي على مرونة كبيرة، لأن مدرك الحدود الآمنة قابلة للتمدد بما يتماشى ومتطلبات الأمن الإسرائيلية، وهذه الأخيرة موضوع نسبي وديناميكي، وعلى هذا؛ فإن موضوع الحدود الآمنة سيكون هو الآخر نسبي وديناميكي، وستكون هناك حاجة دائمة لدفع الحدود صوب الخطر، لزيادة العمق الاستراتيجي، وللحصول على أمن أكثر فعالية [38].

وقد حاول "أبا إيبان" وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، تعزيز مفهوم "الحدود الآمنة"؛ كحل لمشكلة العمق الاستراتيجي في "إسرائيل"، عبر التأكيد على الدلالة الاستراتيجية لهذا المفهوم بأنها: "حدود يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة استباقية". وكذلك حدد "ليفي أشكول"، رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، الموقف الإسرائيلي عام 1968، على النحو التالي: "لا يمكن التوصل إلى حل سياسي إلا بعد الاتفاق على حدود آمنة ودائمة" [39].

إن سعي "إسرائيل" للتأكيد الدائم على الأهمية "الحدود الآمنة"، لا يتعدى البحث عن مشروعية لتوسعها وسيطرتها على المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية داخل الأراضي المحتلة؛ باعتبارها جزءاً من حدودها الآمنة، التي توفر لها مميزات من حيث سهولة الدفاع، وسهولة شن العمليات الهجومية. وإلا كيف يمكن تفسير احتفاظ "إسرائيل" باحتلالها مواقع مثل هضبة الجولان السورية، ومزارع شبعا اللبنانية، ومناطق، تعدها استراتيجية، في الضفة الغربية؟ وكيف يمكن تفسير مضيها قدماً في بناء الجدار العازل. الذي يبتلع أراضي الضفة الغربية بمصادرة عشرات الألاف من الدونمات في محاولة لتكريس سيطرتها على هذه الأراضي، بشتى الأساليب والسبل رغم دخول عوامل أخرى افقدت الحواجز والموانع الطبيعية أهميتها، ورغم ذلك يبقى مفهوم الحدود الآمنة مفهوم مطاط تستخدمه القيادة الإسرائيلية لتحقيق أغراضها حسب كل مرحلة، وهو مفهوم يتغير بتغير الظروف، ويستخدم في الغالب كذريعة للتوسع الإسرائيلي وتبرير السيطرة الإسرائيلية على المناطق العربية المحتلة؛ لتأمين مجال جغرافي حيوي.

---

[37] Ibid P194.

[38] رياض، عادل محمود: "الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة"، (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1977)، ص247.

[39] طال، يسرائيل: أمن إسرائيل في الثمانينيات"، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1980)، ص67.

المحور الثاني:
نظرية الأمن الإسرائيلي في ضوء التطورات الإقليمية

قبل الحديث عن التطورات العميقة في البيئة الإقليمية كان لابد الحديث عن مفهوم أرض إسرائيل الكبرى، وما تمثله في فكر قادة إسرائيل ومن قبلهم قادة الحركة الصهيونية، ومن ثم الحديث عن الحدود الآمنة، لأنهم لهم ارتباط قوى بالتطورات والتحولات في المنطقة العربية، فإن كانت إسرائيل لم تستطيع تحقيق إسرائيل الكبرى، أو إيجاد حدود آمنة بالمعنى الدقيق؛ فأن التطورات الإقليمية قد ساعدتها على التكيف والاندماج في المنطقة، خاصة بعد انهيار أنظمة وجيوش كانت تعتبر مصدر تهديد لأمن إسرائيل على المدى البعيد.

أولاً: الربيع والعربي وتداعياته على نظرية الأمن الإسرائيلية

ترك الربيع العربي تأثيراً عميقاً على الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، فقد تأثرت به كل دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، إلا أن اسرائيل حاولت تسخير هذه التطورات لخدمة أهدافها التوسعية والاستفادة من هذه الأحداث لتنفيذ مشروعها السياسي وإيجاد الحدود الآمنة، عبر الاندماج في المكونات السياسية والثقافية للمنطقة. فكل المؤشرات تؤكد أن الربيع العربي أو الحراك الشعبي العربي قد أحدث مجموعة من التحولات الاستراتيجية في بنية النظام السياسي العربي مما انعكس بشكل إيجابي على الأمن القومي الإسرائيلي، حيث أدت هذه الظاهرة لتداعيات خطيرة على أمن واستقرار المنطقة العربية، بسبب محاولة القوى الغربية الاستفادة منها وتجييرها لخدمة مصالحها، واقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يقوم على اساس دمج اسرائيل في المكون السياسي والثقافي لشعوب المنطقة، فجاء ذلك على حساب الاهتمام العربي والإسلامي بالقضية الفلسطينية.

وقد راقبت إسرائيل الأحداث في المنطقة العربية، بعين القلق، واسرعت إلى دراسة السيناريوهات المستقبلية، لتحديد شكل علاقاتها في مرحلة ما بعد الثورات، مع محيطها العربي، وكان يتلخص الموقف الإسرائيلي في بداية الأحداث مجمله في عدة اتجاهات، وذلك على النحو التالي [40]:

الأول: يعتقد بوجود مخاطر حقيقية على الأمن القومي الإسرائيلي جراء الثورات العربية. **الثاني:** أنه لا شيء جوهري سيتغير ويكون له تداعيات على إسرائيل، وأن الأمور ستمضي وفقاً للتقديرات الإسرائيلية الموضوعة. **الثالث:** وجود بعض المخاطر على إسرائيل، ولكنه يستبعد أن تظهر آثارها على المدى القريب، إلا أن الاتجاه الغالب في إسرائيل، يرى أن الثورات العربية ستكون لها تداعيات أمنية

[40] فهمي، طارق: "الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية"، (مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مجموعة 12، العدد رقم 46، القاهرة 2012) ص101.

واستراتيجية على إسرائيل، بعضها سيكون في المدى القصير، بينما ستظهر آثار بعضها الآخر على المدى البعيد.

ويمكن رصد الاتجاهات التالية في الخطاب الإعلامي، والتحركات الدبلوماسية الإسرائيلية أثناء اندلاع الثورات العربية عامة والمصرية خاصة، وفي أعقابها، والتي كانت موجهة بالأساس للرأي العام وللحكومات في الغرب، ومنها التخويف من عدم الاستقرار في المنطقة بعد نجاح الثورة المصرية وسقوط النظام المصري، والتحذير من مخاطر عدم الاستقرار على دول المنطقة، وعلى المصالح الغربية فيها. والتأكيد على أن الديمقراطية هي في مصلحة إسرائيل من حيث المبدأ، ولكن مع التخويف من أن "جهات متطرفة" كالإخوان المسلمين قد تستغل الديمقراطية لفرض الاستبداد والانفراد بالسلطة، وهو ما يضر بالمصالح الغربية في المنطقة. تذكير الغرب بأن الأحداث الجارية في مصر وغيرها من الدول العربية، تثبت أن إسرائيل هي الحليف الوحيد للغرب في المنطقة [41].

الكاتب الإسرائيلي "تسفي أرئيل" أشار إلى أن قلق الطبقة الحاكمة في إسرائيل والنخب المرتبطة بها من أن الثورات العربية ستنتهي بسيطرة الإسلاميين يهدف بشكل أساسي إلى بلورة انطباع مفاده أن العرب لا يستحقون الديمقراطية، ويشير إلى أن أي نظام حكم ديموقراطي نيابي سيسمح حتماً لكل القوى الاجتماعية بالتعبير عن نفسها، وضمن ذلك القوى المتدينة، مستذكراً حقيقة أن الإدارة الأمريكية السابقة كانت مرتبطة بشكل كبير بالأصوليين البروتستانت الذين هم في نفس الوقت أوثق حلفاء إسرائيل في الولايات المتحدة [42].

فكان التخوف الأكبر، من قوة الجيش المصري، الذي ربما سيتحول إلى أداة بيد "المتطرفين" حسب وجهة النظر الإسرائيلية، بعد أن تم تحييد هذا الجيش طيلة فترة النظام السابق. وفقدان الثقة بإمكانية استمرار إدارة الوضع على الحدود المصرية الإسرائيلية، بنفس الأسلوب الذي كان عليه خلال العقود الثلاثة الماضية، والتخوف من تقليص الضمانات التي كان يقدمها النظام المصري السابق لإحكام الحصار على قطاع غزة ومنع تهريب الأسلحة إليه، وهو ما قد يستدعي إعادة الجيش الإسرائيلي لاحتلال الشريط الحدودي المعروف بـ "ممر صلاح الدين" بين قطاع غزة وسيناء. الزيادة المتوقعة في حجم الإنفاق على الدفاع والتسليح، لمواجهة التغييرات الاستراتيجية بعد سقوط النظام المصري، حيث تشير المصادر الإسرائيلية إلى أن النظام المصري كان يتبنى سياسة ملتزمة تجاه معاهدة كامب ديفيد، وهو ما أدى إلى خفض موازنة الدفاع الإسرائيلية خلال المرحلة السابقة من 30% إلى 9% من إجمالي الناتج المحلي[43].

---

[41] الهندي، عليان، "القراءة الإسرائيلية للثورات العربية"، (مجلة شؤون فلسطينية، فلسطين، العدد 247، رام الله فلسطين 2012)، ص157-

[42] المرجع السابق، ص 158.

[43] فهمي، طارق: "الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مجموعة 12، العدد 46)، ص102-104.

مع احتمال عودة الخطر إلى الجبهة الجنوبية المترامية الأطراف مما يعني ليس فقط تخفيف ضغطها واستنفارها على الجبهات الأخرى والشمالية تحديداً، وإنما إعادة نشر الجيش وتوسيع الذراع البرية، وإعادة تدريبه على القتال على عدة جبهات بعد أن اكتفى بالتدريب على جبهة واحدة خلال الثلاثين عام الماضية، وهذا يتطلب تخصيص مبالغ مالية طائلة، والأمران غير متوفران حيث لا ميزانيات ولا حتى جنود لنشرهم بعدما تحول "جيش الشعب" إلى "جيش نصف الشعب" وربما يتحول إلى "جيش ربع الشعب" في العقود القادمة، حسب التعبير الساخر لإيهود باراك. الخوف من التحول التدريجي لمصر، لتصبح دولة إقليمية قوية على النمط التركي، وهو ما يضع إسرائيل في مواجهة محور إقليمي يضم إيران وتركيا ومصر. كما أن القلق من انتقال عدوى الثورات إلى الأردن ومناطق السلطة الفلسطينية، وهو ما سيؤدي في حال حدوثه إلى تداعيات خطيرة على الأمن الإسرائيلي [44].

أيضا كانت تخشى إسرائيل من ظهور تحديات أمنية أخرى في حال تقلص مستوى التنسيق الأمني بين مصر وإسرائيل الأمر الذي سيجعل سيناء منطق أمنية رخوة ويزيد من عمليات تهريب السلاح إلى غزة وتعاظم نسبة المتسللين من العمال الأجانب من مصر إلى إسرائيل، وهي الظاهرة التي باتت تمثل قنبلة ديمغرافية الأمر الذي دفع حكومة نتنياهو لبناء جدار عازل بين مصر وإسرائيل بكلفة ملياري شيكل (455 مليون دولار)[45].

ما فاقم من تأثير زيادة التحديات الأمنية على إسرائيل مع اندلاع الحراك الشعبي العربي، بما أدى إلى زيادة النفقات الأمنية الناجمة عن التحولات المرتقبة في بنية الجيش، حقيقة في أنها تأتي في ظل عدم حدوث أي تغيير على مستوى التهديدات الاستراتيجية على إسرائيل التي كانت قائمة قبل اندلاع الثورات العربية، سيما البرنامج النووي الإيراني ومتطلبات مواجهته، وتسليح حزب الله، وإمكانية اندلاع انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية، وهذا يشي بحجم التحدي الذي ينطوي عله اضطرار الجيش لإدخال تحولات بنيوية على تركيبته مع كل ما سيسفر عنه ذلك من زيادة النفقات الأمنية.

ثانياً: التحديات والفرص لدى إسرائيل بعد الربيع العربي

بعد مرور عقد على انطلاقة الحراك الشعبي العربي، الذي أدى لتحولات عميقة في البيئة الإقليمية المحيطة بإسرائيل، حاول عن معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي التابع لجامعة تل أبيب، رصد أبرز التحولات في البيئة الاقليمية المحيطة "بالدولة العبرية" ولا سيما الازمة السورية والازمة اليمنية والبرنامج النووي الإيراني، ورصد ملامح الفكر الوقائي الإسرائيلي وتحدد نهج عملها سياسياً وعسكرياً ودبلوماسياً واقتصادياً في السنوات الخمس المقبلة، عبر تقرير الأمن القومي الإسرائيل الذي

[44] فهمي، طارق: "الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية"، المرجع السابق، ص104-106.

[45] المرجع السابق، ص 110-112.

صدر بداية عام 2016م ووضع التقرير توصيات بشأن الاستراتيجية التي ينبغي العمل عليها في السنوات الخمس المقبلة.

وركز التقرير على الفترة الزمنية التي بدأت عام 2011 وصولاً إلى الفترة الحالية، أي الخمس سنوات الفاصلة في تاريخ المنطقة بالكامل، وما لها من تأثيرات على الوضع الإقليمي لإسرائيل. حيث يعتبر العنوان العريض لخلاصة هذه الفترة الزمنية هو "ضعف الدول العربية المحورية إلى درجة التفكك" ودخول الشرق الأوسط في مجموعة من الإشكاليات المعقدة، واتسامه بالعنف وحروب الوكالة والتدخل المباشر للقوى العالمية. وأكد التقرير إنّه بمرور خمسة أعوام على بدء الاضطرابات الإقليمية الدراماتيكية جديدة الصنع وغير المتوقعة وغير محددة المعالم في الوطن العربيّ، فإنّ التوقيت الحقيقيّ، الذي تفككت خلاله دول وسقطت أنظمة واندلعت حروب ولم تتوقف، لم ينتهِ بعد، ولفتت في الوقت عينه إلى أنّه من الواضح أنّ هذا هو الواقع الذي سيُرافقنا في المستقبل القريب [46].

فمع اندلاع الثورات العربية في كانون الأول 2010م واجهت اسرائيل ثلاثة تحديات أساسية على المستوى الإقليمي، أولاً: الملف النووي الإيراني، ثانياً: مواجهة التغيرات السياسية والاستراتيجية المتسارعة في البيئة الإقليمية، وبخاصة في دول الجوار، ثالثاً: إدارة الصراع مع الفلسطينيين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، حيث عملت إسرائيل ولا تزال، على الاستفادة من انشغال العالم العربي بنفسه، لتعزيز مواقعها الاقليمي على المدى القصير والبعيد [47]. فالمنطقة دخلت خلال السنوات الماضية في مجموعة من الصراعات المتنوعة كان أولها: الصراع الاجتماعيّ الاقتصاديّ الذي أشعل الربيع العربي، والذي قاده شباب محبطون أغلقت في وجوههم جميع السبل وشعروا أنّهم لا يستطيعون تحقيق تطلعاتهم، فهذه الأحداث التي بدأت منذ أنْ خرج هؤلاء الشباب إلى الميادين أبعدتهم أكثر عن الهدف المرجو منه. أما الصراع الثاني: وهو الصراع الطائفيّ بين السنة والشيعة حول الهيمنة الإقليمية، حيث تموضعت جبهة سنية منهارة ومتنازعة تضمنت العربية السعودية وتركيا ومصر والأردن ودول الخليج، ضدّ الهيمنة المتنامية للمحور الشيعي بقيادة إيران، بالإضافة للصراع ضد عناصر الجهاد السلفيّ وهم القاعدة والدولة الإسلامية داعش.

لذلك أوضح تقرير الأمن القومي الإسرائيلي، أنّ الديناميكية والصراعات متعددة الاتجاهات تضع تحديات من الوزن الثقيل، وإلى جانب فرص كثيرة لتصميم بيئة استراتيجية من نوع آخر [48]. الرؤية

---

[46]– لمزيد من المعلومات، أنظر: ملخص تقرير الأمن القومي الإسرائيلي (الفرص والتحديات)، (ترجمة مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية، غزة فلسطين، 2016)، ص 1.

[47]– مصطفي، مهند، إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) رام الله فلسطين 2016)، ص 27.

[48]– أبو كريم، منصور، البعد الإقليمي في تقرير الأمن القومي الإسرائيلي، ورقة عمل في مؤتمر قراءة في تقرير الأمن القومي الإسرائيلي (فرص وتحديات) مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، 2016)، ص 4/3

الإسرائيلية كانت ترى أن لهذه التطورات انعكاسات كبيرة عليها، لذلك عملت على تفادي التداعيات السلبية، عبر محاولة استغلال هذه التطورات والتحولات الاستراتيجية بما يخدم المصلحة الإسرائيلية، بهدف إيجاد موقع لها في البيئة الإقليمية الجديدة، وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية عبر سياسة الاستيطان بضم مناطق منها للسيادة الإسرائيلية بشكل رسمي، وذلك من خلال تعزيز علاقتها الإقليمية مع الدول العربية التي تصنفها "معتدلة" عبر الدخول من بوابة المصالح الآنية التي فرضها الواقع، وأيضا من خلال تعزيز علاقتها مع دول مؤثرة في الجوار العربي مثل تركيا واليونان والهند ودول القارة الأفريقية [49].

تقرير الأمن القومي الإسرائيلي الصادر في 2016م، قسم القوى الاقليمية المتصارعة إلى أربع محاور رئيسية، بينها تناقضات سياسية وفكرية، وبينهم أيضاً بعض المصالح، بهدف تحديد وضعية اسرائيل من هذه القوى كيفية الاستفادة من هذا الوضع على المدى القريب والبعيد، المحاور هي[50]:

المحور الأول والأكثر تماسكا أسماه التقرير "محور المقاومة" الذي تقوده إيران، ولهذا المحور ثلاثة أبعاد رئيسية البعد السياسي، الذي تطمح من خلاله إيران لتصبح دولة رائدة المنطقة، بحيث يصبح لديها النفوذ المهيمن على جميع أنحاء المنطقة. البعد المذهبي – الذي تشكله القوة الشيعية المركزية الإيرانية، وأن تحمي وتعزز مصالح الشيعة وحلفائهم. والبعد الأيديولوجي – أنه ملتزمة بالمقاومة ضد النفوذ الغربي الذي اساسه وجود الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل، ويرى التقرير أن هذا المحور هو أكثر المحاور تماسك ويتسم بالانضباط الكبير.

المحور الثاني هو الدول السنية البراغماتية بقيادة المملكة العربية السعودية، ويكافح هذا المحور ضد ابعاد ثلاثة: فالسعودية تكافح ضد إيران على الزعامة الإقليمية، خاصة في منطقة الخليج. الصراع التاريخي بين الشيعة والإسلام السني، وضد الشكل المتطرف السعودي الجهاديين السلفيين.

المحور الثالث الاسلام السياسي وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، وهي الحركة التي نشأت في مصر في الثلاثينات، وأصبحت قوة إسلامية كبيرة بكل المنطقة ولديها اتصالات بقيادة الولايات المتحدة وعلاقات مع قطر وتركيا.

وخلص التقرير إلى الأزمة الحالية كشفت أزمة الدولة الوطنية والنظام السياسي في المنطقة وكشفت عن ضعف الهوية الوطنية تدريجيا، واعتبرها فسيفساء تخفي الهويات البدائية، وعلى رأسها الانتماء الديني أو العرقي والعشائرية. وأكد هذه الهويات تعتبر أنظمة بديلة لمختلف هيكل الدولة الوطنية

---

[49]– مصطفي، مهند، إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) رام الله فلسطين 2016) ص 27.

[50] أنظر: تقرير الامن القومي الإسرائيلي، معهد الامن القومي الإسرائيلي، جامعة تل ابيب، (ترجمة مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، غزة فلسطين 2016)، ص 9:10.

في الشرق الأوسط، وأكد أن الحدود السياسية القائمة في وإطار "دولة الوطنية" في المنطقة لن تكون هي نفسها في المستقبل. وأكد أن عملية التجزئة في سوريا والعراق وليبيا واليمن ستتوج في نظام سياسي جديد (فدرالي) يمكن أن تحتوي على الهويات الدينية والعرقية لسكان المنطقة. لذلك يتوجب على إسرائيل اقامة علاقات سرية وعلانية مع كل المكونات السياسية والثقافية استعداداً للنظام الفدرالي. [51].

لا شك ان التطورات الأمنية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط، قد خدمت إسرائيل إلى أبعد الحدود، فإسرائيل استطاعت الاستفادة من التحولات في البيئة الإقليمية والعربية، بهدف تعزيز أمنها، عبر الولوج لنظام الإقليمي العربي من خلال الاستفادة من حالة الصراع والتفكك التي تشهدها المنطقة العربية، بعد الحراك الشعبي العربي، والتي أدت لانهيار دول وسقوط أنظمة، مما سمح لإسرائيل بالتمدد في العلاقات السياسية والأمنية مع بعض الدول العربية، على حساب الحقوق الفلسطينية.

المحور الثالث:

تأثير التحولات الإقليمية على القضية الفلسطينية

لا شك أن التحولات في البيئة الإقليمية قد القت بظلالها على الصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة على القضية الفلسطينية، بسبب تشابك العلاقة الفلسطينية والإسرائيلية، والتأثير المباشر لأي حدث عربي أو إقليمي على القضية الفلسطينية، حيث شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة اضطراباً في ملامح النظام الإقليمي من جراء التحول البنائي الذي أحدثته الثورات العربية على المنطقة، وقد أكسبت تلك الأحداث إسرائيل مجموعة من الفرص التي ساعدتها على التقدم نحو الولوج إلى عملية تطبيع مع العالم العربي عبر بوابات خلفية

أولاً: تأثير التحولات الإقليمية على القضية الفلسطينية

لعل ما يميز القضية الفلسطينية عن غيرها من قضايا التحرر المماثلة لها هو أن أصحابها الذين تنسب إليهم سياسياً وجغرافياً لا يملكون وحدهم منفردين اتخاذ قرارات مصيرية بخصوصها في مواجهة الطرف الآخر في الصراع، دون تدخل إحدى إرادتين أخريين فرضتهما الجغرافيا والتاريخ والعقيدة والمصلحة المشتركة. هاتان الإرادتان تمثلان دائرتي العروبة والإسلام، بصرف النظر عن

[51] أنظر: تقرير الأمن القومي الإسرائيلي، معهد الامن القومي الإسرائيلي، جامعة تل ابيب، (ترجمة مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، غزة فلسطين 2016)، ص32:33.

تداخلهما أو عن تعددية الكيانات والجماعات والفواعل التي تنطلق من إحدى هاتين الدائرتين. إن ما يعطي هاتين الدائرتين مصداقية التأثير وحتمية التدخل، هو أن تأثير أي منهما لا يتجلى في شكل مؤثر دخيل يمثل إرادة خارجية تعبر عن مصالح تتناقض مع مصالح الفلسطينيين، بل يجد له استجابة فلسطينية مكملة بسبب امتداد كلتا الدائرتين في المكونات الاجتماعية والثقافية والسياسية والعقيدية للفلسطينيين أنفسهم، بحيث لا يمكن تصور أي تشكل للإرادة الفلسطينية أو تبلور لأي مشروع وطني فلسطيني دون أن يكون لهاتين الدائرتين امتداد عضوي وتأثير على هذا التشكل والتبلور[52].

فقد استفادت إسرائيل كثيرا من الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، فقد أدى صعود نجم السعودية في منطقة الخليج لصدها أي محاولة لتغيير الأنظمة في دولها، هو دور مفيد للغاية لإسرائيل، من منطلق أن السعودية تتبع سياسة التصدي لإيران بكل ثمن، وبدعم من الغرب بطبيعة الحال، دون الإعلان عن ذلك[53]، **فهذا الوضع** تجد إسرائيل نفسها فيه قادرة على المناورة في شرق أوسط متغيرة ومتقلب، وتجد نفسها قادرة على تجميد مقصود للعملية السلمية، وقادرة أيضاً على الاستمرار في تصوير المشروع النووي الإيراني بأنه أكبر خطر في التاريخ على إسرائيل ذاتها وعلى العالم أجمع، وأن الربيع العربي لا يشكل خطراً عليها في الظروف الراهنة التي يعيشها العالم العربي، فانشغال العرب بقضاياهم، وفي مقدمتها إعادة تشكيل أنظمة الحكم التي سقطت، وإعادة بناء منظومتها الداخلية، يوفر لإسرائيل فرصاً مؤقتة للتحرك بحرية أكثر، إلا أن مصر بعد سقوط مبارك اتجهت نحو القضية الفلسطينية بصورة إيجابية ومغايرة لما تريده إسرائيل[54]. وقد حاولت السياسة الإسرائيلية في تعاملها مع أي ملف في العالم العربي وملف الثورات العربية خاصة إلى تفتيت وتمزيق العالم العربي على الصعيد السياسي والديني، المذهبي، والطائفي، والأثني، وتنطبق هذه السياسة أو الرؤية مع الخطط الأمريكي. في الوقت نفسه تعمل آلة الإعلام الإسرائيلية إلى تلميع وجه إسرائيل كونها الديمقراطية الواحدة والوحيدة في الشرق الأوسط، وأنها بفعل نظامها السياسي تثبت الاستقرار فيها أكثر من أي دولة عربية وعلى رأسها مصر التي انهار فيها نظام مبارك، الذي كان يعتبر نظاماً مستقراً إلى يوم واحد قبل سقوطه وانهياره [55].

---

[52] – السنوسي، صالح، القضية الفلسطينية في زمن الربيع العربي، الجزيرة نت، 2014، على الرابط التالي: https://cutt.us/4oQTr

[53] ملاحظة: يعتقد شاؤول يناي أن السعودية شريكة في هذه الحرب حماية لمصالحها، فالخطر الإيراني مشترك لإسرائيل وللسعودية.

شاؤول يناي : "الحرب الباردة في الشرق الأوسط" إيران إسرائيل"، (موقع عبري ممكن التفكير، مترجم، تاريخ النشر: 14 نوفمبر 2014)، على الرابط التالي: https://cutt.us/gdgPz

[54] منصور، جوني: "أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط، مرجع السابق، ص55.

[55] هناك عشرات بل مئات من الوثائق التي تم نشرها منذ أعوام مضت، وخاصة ما عرف بوثائق ويكليكس 2011، ولكن أشهرها وثيقة رالف بيتر "إعادة هيكلة خريطة الشرق الأوسط"، في وثائق مختارة في تفتيت الوطن العربي، سلسلة دراسات وثائقية 1، صادرة عن حزب البعث العربي الاشتراكي 2009، ويقترح تقرير بيتر أن يتم تقويض أركان دول وإعادة رسم كيانات لدول جديدة وابتعاث أخرى من العدم.

الثورات العربية وفرت لإسرائيل فضاءً من التحرك بحرية لتحقيق مكاسب سياسية على الصعيد الدولي، ومكاسب إقليمية على صعيد الشرق الأوسط، وعلى الصعيد الداخلي بتثبيت نظام الحكم فيها، والظهور بكونها دولة قوية سياسياً ومستقرة اقتصادياً واجتماعياً، وأنها وفرت وتوفير لمواطنيها كافة احتياجاتهم في منظومة حياتية متكاملة [56].

انعكست الثورات العربية(الربيع العربي) على التوجهات الإسرائيلية نحو المسألة الفلسطينية، فمع اندلاع الثورات العربية، قدمت إسرائيل انطباعاً للعالم نحو نيتها التقدم في مسار التسوية، تحت ضغط التطورات الحاصلة في المشهد العربي، وضبابية البيئة الإقليمية حيث شعرت إسرائيل في بداية الأمر أن هذه التطورات والاحداث سوف تضر بمكانة إسرائيل الإقليمية "مرحلة الصدمة"، إلا أنها تراجعت لاحقاً عن هذا الوجه "العلني المراوغ" إلى توجه يهدف لإبقاء الوضع على ما هو عليه، رغم محاولات السلطة الفلسطينية لإعادة تدويل القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة[57].

لقد سعت إسرائيل إلى تعظيم الاستفادة من التطورات البيئة الإقليمية، فقد عملت إلى اتخاذ موقع لها وسط الموقف الإقليمي شديد السيولة الذي تسبب فيه وقوع كثير من جيرانها فريسة للاضطراب الداخلي، فضلاً عن حلحلة الوضع الجيوسياسي الناتج عن التنافس السعودي الإيراني وكذلك تزايد حالة الصلف الروسي في مواجهة الانسحاب الأميركي الملاحظ. وفي هذا السياق، تبرز إسرائيل باعتبارها أكثر المستفيدين من اضطراب النظام الإقليمي في أعقاب الثورات العربية. فعلى الرغم من حالة الفوضى التي تنتشر في كثير من البلدان المجاورة لإسرائيل، فمن المؤكد أن ثمة مجموعة من العناصر المرتبطة بالنموذج الإقليمي الحالي التي تستفيد منها إسرائيل من الناحية الأمنية. فقد [58].

فمنذ انحصار ظاهرة الإسلام السياسي، وانتشار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية، تبنت إسرائيل خطاباً مغايراً للتعامل مع المسألة الفلسطينية، وذلك نابع من تغيرات البيئة الإقليمية بالأساس، فهي تصرح بأن أي تسوية للصراع مع الفلسطينيين يجب أن يكون عبر بوابة العالم العربي، كجزء من تسوية إقليمية عربية تساهم في حل المسألة الفلسطينية، والوصول لتسوية سياسية مع الشعب الفلسطيني، حيث أن إسرائيل تبنت رؤية جاءت انعكاساً للأحداث الجارية في

---

[56] منصور، جوني: "أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 59، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2012)، ص63.

[57]– مصطفى، مهند: إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والمسألة الفلسطينية ، مرجع سابق ص73.

[58]Zeynep Coskun ,Israel and the Palestinian issue in light of the troubled regional system after Arab Spring : https://cutt.us/6z2V

المنطقة العربية، تقوم على أساس مبدأ تطبيع العلاقات مع العالم العربي كمدخل لتسوية القضية الفلسطينية [59].

فيما يتعلق بمسألة الأرضي الفلسطينية ترى إسرائيل إنه من خلال النموذج الحالي، ليس ثمة من يمكنه تحدي قدرة إسرائيل على الإبقاء على الوضع الحالي، أو من يمكنه فرض تكاليف باهظة عليها في حال استمرار الاحتلال. فقد فاقمت حالة التنافس بين اللاعبين الإقليميين من حالة الفرقة في الداخل الفلسطيني، كما أعاقت القرار الفلسطيني. فالصراعات العنيفة في سوريا والعراق وليبيا واليمن–على سبيل المثال لا الحصر–جمعت أجندات السياسات الأجنبية لقادة العالم، مما يعني أن كثيرين يرون أن القضية الفلسطينية ذات تبعات استراتيجية أقل مما كانت عليه بالنسبة للشرق الأوسط. وطالما وصف نتنياهو دولته إسرائيل بأنها شريك أساسي للحكومات العربية في قضايا محاربة الإرهاب والإسلام الأصولي وإيران[60].

بطرائق عديدة، أتاح المشهد الإقليمي الحالي لإسرائيل أن تقوض المساعي الفلسطينية للاعتراف، في مقابل تحقيق مسعاها بالتطبيع. وبالإشارة إلى العلاقات المزدهرة مع دول الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، التي ينعم نتنياهو بها، يتيح ذلك الأمر لقادة إسرائيل بأن يبرهنوا على أن حل القضية الفلسطينية لم يعد مطلباً، حتى في العالم الإسلامي، من أجل الاعتراف بإسرائيل وقبولها شريكاً استراتيجياً.

ثانياً: الحل الإقليمي كخيار للتسوية

كان من ثمار التحولات العميقة في البيئة الإقليمية طرح إسرائيل نفسها للعرب كحليف استراتيجي في مواجهة إيران، طرح الخيار الإقليمي أو الحل الإقليمي بديل عن حل الدولتين القائم على قرارات الشرعية الدولية، عبر حل يقوم على مشاركة العرب سياسياً وجغرافياً في تحمل تكاليف حل القضية الفلسطينية. خلال السنوات الماضية التي أعقبت الثورات العربية ظهرت عدة تصورات إسرائيلية للتعامل مع القضية الفلسطينية، وفق منظور الحل الإقليمي، الذي أصبحت كل القوى السياسية الإسرائيلية تنادي به.

ويمكن الإشارة إلى ستة تصورات مركزية هي:

تصور رئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم حزب الليكود نتنياهو الذي يقوم على أساس مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية الدولة، واقامة كيان سياسي "مبتور وناقص" مرتبط بإسرائيل أمنياً

[59] مصطفى، مهند، إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والمسألة الفلسطينية، مرجع سابق ص74.

[60] Zeynep Coskun ,Israel and the Palestinian issue in light of the troubled regional system after Arab Spring : https://cutt.us/6z2V

واقتصادياً، ويؤكد نتنياهو على أن المبادئ الهامة لدولة إسرائيل لأي تسوية سلمية، تقوم على اعتراف الفلسطينيين اعترافاً حقيقياً بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي. وأن المنطقة التي سوف تكون بأيدي الفلسطينيين يجب أن تكون منزوعة السلاح، مع ترتيبات أمنية صلبة لصالح إسرائيل على أن يسبق كل ذلك تقارب وتعاون عربي إسرائيلي في مواجهة خطر القنبلة النووية الإيرانية، ومواجهة خطر تنظيم داعش. ويشدد نتنياهو على أنه من دون هذين الشرطين لن يكون هناك سلام، "فثمة تخوف حقيقي من قيام دولة فلسطينية مسلحة إلى جانبنا، ستتحول إلى قاعدة إرهاب أخرى ضد إسرائيل، مثلما حدث في غزة" يقول نتنياهو. وثانياً تأتي خطة نفتالي بينيت رئيس حزب البيت اليهودي، التي تتحدث عن ضم مناطق "ج" في الضفة الغربية وإقامة سلام اقتصادي، من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني [61].

بالإضافة إلى رؤية تسفي ليفني، أحد قيادات معسكر الوسط الصهيوني، التي تقوم على أساس تبادل أراضي، وترى ليفني أن تحقيق تسوية سياسية هي مصلحة إسرائيلية من الدرجة الأولى وشرط لضمان مستقبلها كدولة يهودية وديمقراطية، تتمتع بدعم وتأييد دوليين واسعين. وترى ليفني أن المعسكر الصهيوني سوف يعمل من أجل بلورة تسوية سياسية ورسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل، إلى جانب تعريف دولة إسرائيل الذي لا لُبس فيه بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي، وأن البرنامج السياسي للمعسكر الصهيوني هو استئناف المفاوضات السياسية، في إطار ثنائي، وإقليمي ودولي، انطلاقاً من النية للسعي إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين، تستند إلى مبدأ دولتين قوميتين للشعبين، وأن تسوية كهذه 'تستند إلى الحفاظ الشديد على الاحتياجات الأمنية لدولة إسرائيل وإنهاء الصراع الإسرائيلي – العربي. ووضع 'المعسكر الصهيوني شروطاً لتسوية كهذه وهي: دولة فلسطينية منزوعة السلاح، الحفاظ على الكتل الاستيطانية تحت سيادة إسرائيل، وتعزيز القدس ومكانتها كعاصمة أبدية لدولة إسرائيل، وضمان الحرية الدينية والوصول إلى الأماكن المقدسة لكافة الديانات، إلى جانب الحفاظ على السيادة الإسرائيلية. حل قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال إقامة دولة فلسطينية وليس في إسرائيل [62].

ومن جهة أخرى يطرح يائير لبيد رئيس حزب" يش عتيد" رؤية تقوم على تحميل الفلسطينيين مسؤولية افشال عملية السلام، حيث يرى أن الفلسطينيين رفضوا مرة تلو الأخرى يد إسرائيل الممدودة للسلام، بينما يرى حزب العمل أن حل الدولتين لم يعد ممكناً في ظل هذه الظروف(الفلسطينية والإقليمية) وينطلق كما اليمن من أن حل المسألة الفلسطينية يجب أن يكون جزءاً من تسوية إقليمية

[61] مصطفى، مهند، إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والمسألة الفلسطينية، مرجع سابق ص76.

[62] دراسة بعنوان: برامج الأحزاب الإسرائيلية: مفاوضة الفلسطينيين لعبة لمنع السلام، موقع الكرامة برس، 2016، على الرابط، https://cutt.us/xVeM

واسعة يجب أن تتم بين إسرائيل والعالم العربي " المعتدل" بمعني أنه لا يمكن تسوية الصراع من خلال مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإنما في اطار صفقة شاملة [63].

فبدلاً من اتفاق مع الفلسطينيين يقترح حزب العمل" راعي عملية السلام" استمرار البحث عن حلول تتمثل بتسويات إقليمية حقيقية ودائمة، وتسوية كهذه ستشكل رداً لمواجهة مجمل التهديدات، لكن خلال لقائه مع وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، في روما عام 2016، تراجع قليلاً عن فشل حل الدولتين، واستعرض رئيس حزب العمل يتسحاك هيرتسوغ – المتهم بأنه ينسخ سياسات اليمين ويقلد أداءه–، خطة' هدفها الانفصال عن الفلسطينيين في الضفة الغربية. واعتبر أن "خطة الانفصال" هي الطريق الوحيدة للتحرك في المنطقة والتقدم نحو رؤية الدولتين في المستقبل. مواطنونا يُقتلون، ونحن ملزمون بتنفيذ خطوات انفصال "وادعى" أنه مؤمن بحل الدولتين. وأضاف هرتسوغ أن 'على الأميركيين الدفع لعقد المؤتمر الأمني الإقليمي بمشاركة الدول العربية المعتدلة، وأكد لكيري، أن عقد مؤتمر إقليمي كهذا يشكل خطوة هامة لمحاربة الإرهاب الإسلامي المتطرف الذي يهدد العالم الغربي كله ودول الشرق الأوسط خصوصا. وتقضي "خطة" هرتسوغ باستكمال بناء الجدار الفاصل حول الكتل الاستيطانية، وفصل القرى الفلسطينية عن القدس(أي عن البلدة القديمة ومحيطها) ومنح حرية مدنية للفلسطينيين، وذلك من أجل تهدئة الوضع. ويرفض هرتسوغ رؤية أسباب الهبة الشعبية الفلسطينية التي انطلقت في العام 2015، وقال خلال مؤتمر عقده 'معهد أبحاث الأمن القومي' في جامعة تل أبيب، قبل أسبوعين، إنه 'قبل أن نتحدث عن السلام، ينبغي تحقيق الأمن الآن. سنعزز الأمن بواسطة خطة الانفصال. إنني أريد الانفصال عن أكبر عدد من الفلسطينيين، وبأسرع ما يمكن. نحن هنا وهم هناك [64].

وتقوم فكرة الحل الإقليمي بالأساس على إمكانية إعادة رسم الحدود الدقيقة للمنطقة بناء على اعتبارات ديمغرافية وأمنية. بحيث أن تبادل الأرض يتيح انتقال السيادة على التجمعات السكانية المتجاورة، التجمعات السكانية اليهودية في الضفة الغربية القريبة من خط الهدنة، والتجمعات السكانية الفلسطينية الواقعة غرب وشمال خط الهدنة. وذلك من منطلق وجود ضرورة مهمة لفصل السكان الفلسطينيين عن اليهود. وترتكز هذه النظرية على افتراض حتمية قيام دولتين واحدة يهودية- هي إسرائيل، والثانية عربية، ويطلق عليها فيما بعد فلسطين، نظر لأن معدل النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين (والذي يعادل ضعف معدل اليهود) يمثل خطراً على يهودية الدولة مما يدفع إلى تكوين دولة فلسطينية بجانب الدولة اليهودية الخالصة. ومن ثم فإن على إسرائيل من أجل المحافظة على هويتها اليهودية والديمقراطية أن تدعم مبادلة الأراضي لتكوين الدولة الفلسطينية، وتوفر مبادلة المناطق

[63] مصطفى، مهند، إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والمسألة الفلسطينية، مرجع سابق ص77.

[64] دراسة بعنوان: برامج الأحزاب الإسرائيلية: مفاوضة الفلسطينيين لعبة لمنع السلام، مرجع سابق.

تبعًا لخصائصها السكانية حل "الدولتين" وعلى أسس طويلة الأمد. وسوف تحول الحدود الجغرافية الديموغرافية الحالية بكل وضوح فكرة "الدولتين لشعبين" إلى واقع دولتين لشعب واحد. فقد كانت فكرة التقسيم في جوهرها تتضمن تقسيما عرقيًا ثقافيًا [65].

وتستهدف هذه الخطة زيادة هامش المرونة في رسم الحدود، عن طريق إشراك دولة ثالثة ملتزمة بعلاقات سلام مع إسرائيل(مصر)، ولا يوجد لها نزاع إقليمي مع الدولة الإسرائيلية. ويقضي هذا الاقتراح بأن تقوم مصر بنقل أراضٍ (بين قطاع غزة ومدينة العريش) إلى الفلسطينيين، وأن تضم إسرائيل إليها تجمعات استيطانية وأراضي في منطقة غور الأردن، وصحراء "يهودا"، جنوب شرق الضفة الغربية. حيث ستتنازل إسرائيل لمصر عن 200–500 كيلومتر مربع من اراضي النقب المجاورة لشبه جزيرة سيناء مع طريق (كوريدور) بري يعبر النقب ليشكل جسرًا بريًا بين مصر والأردن. وبالمقابل تتنازل مصر للفلسطينيين عن ضعف تلك المساحة في شمال سيناء تكون مجاورة لقطاع غزة. بحيث تزيد بشكل ملموس مساحة الأرض للمنطقة الأكثر ازدحامًا في العالم. وبالمثل يجب أن يقبل الفلسطينيون بسيادة إسرائيل على مناطق في الضفة الغربية بنقس القدر والمساحة. وعندها لن تشتمل على المناطق المجاورة للقدس فقط ومعها الكتل الاستيطانية، بل مناطق اضافية بدون مواطنين فلسطينيين على طول نهر الأردن، ومحميات طبيعية في صحراء الخليل وعلى شاطئ البحر الميت [66].

على الرغم أن الحل الإقليمي ليس جديداً على الفكر الإسرائيلي، فقد طرحه الكثير من الفكرين الإسرائيليين خلال السنوات الماضية، وكان من أهمهم "غيورا إيلاندا"، في اطار خطته للحل الإقليمي للمسألة الفلسطينية، الذي يقوم على أساس تبادل أراضي تشترك فيه كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومصر والأردن والسعودية، ويستهدف توسيع قطاع غزة على حساب شبه جزيرة سيناء، على اعتبار عن مساحة قطعة الأرض بين البحر والنهر صغيرة، ولا تتحمل قيام دولة فلسطينية عليها، إلا أن التحولات والتطورات التي شهدها العالم العربي عقب اندلاع الربيع العربي، قد ساعدت إسرائيل على إعادة طرح الموضوع بقوة، بعد ما أصبحت تعتبر نفسها شريكاً وحليفاً استراتيجياً لبعض الدول العربية في مواجهة التمدد الإيراني من جهة والجماعات الإرهابية من جهة أخرى.

---

[65] جمال الدين، هبة: رؤية معهد السياسة والاستراتيجية الإسرائيلي: مستقبل المنطقة العربية (1)، (المركز العربي للدراسات والأبحاث، القاهرة، 2015)، ص 6.

[66] جمال الدين، هبة: رؤية معهد السياسة والاستراتيجية الإسرائيلي: مستقبل المنطقة العربية، (المركز العربي للدراسات والأبحاث، القاهرة، 2015)، ص 7.

خاتمة

حاولت إسرائيل وكتلة اليمين المتطرفة الحاكمة في إسرائيل منذ عقد من الزمان تحقيق أقصى استفادة من التحولات في البيئة العربية والإقليمية عقب انطلاقة ما يعرف بالربيع العربي، من أجل إعادة ترتيب الأولويات في المنطقة، بحيث تتخطي شرط التسوية السياسة كأساس ومقدمة لتطبيع علاقاتها في الدول العربية مستفيدة من حالة الصراع الإقليمية بين المحور العربي والمحور الإيراني من جانب وانتشار الجماعات الإرهابية من جانب أخر.

لقد وفرت التطورات الإقليمية والعربية مساحة لإسرائيل وجدت نفسها فيه قادرة على المناورة في شرق أوسط متغير ومتقلب، ما مكنها من تجميد عملية التسوية السلمية وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والقدس بدون ثمن سياسي أو مواقف مناهضة من قبل المجتمع الدولي والدول العربية، بل طرحت نفسها كليف استراتيجي لبعض الدول العربية في مواجهة التمدد الإيراني من جانب والجماعات الإسلامية الراديكالية من جانب أخر، الأمر الذي ساهم في تجاوز إسرائيل القضية الفلسطينية في طريق إقامة علاقات طبيعة مع بعض دول الخليج.

لا شك أن الحكومة الإسرائيلية سعت للاستفادة من هذه التطورات الإقليمية بهدف دفع العرب لتقديم تنازلات لا يعتزم الفلسطينيون أنفسهم تقديمها، سواء فيما يتعلق بالحدود أو بالهوية اليهودية لدولة إسرائيل. وفي ذات الوقت، لا ترى إسرائيل حاجة حقيقية لتقديم تنازلات مريرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لكي تحصل من الدول الإقليمية على ما تمتلكه بالفعل، أو ما يمكن الحصول عليه في حالة استمرار الديناميكيات الحالية.

وأمام هذه المعطيات والتحولات في البيئة الإقليمية التي سمحت لإسرائيل بنسج علاقات شبه طبيعة مع بعض الدول العربية، وفي إطار الحل الإقليمي الذي يشكل تهديد جدي للحقوق الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها الحق التاريخي في أرض فلسطين يمكن لنا التأكيد على النقاط التالية:

- يتوجب على الكل الفلسطيني؛ منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل والقوى السياسية والاجتماعية، تحمل مسؤوليتها التاريخية والسياسية والأخلاقية، والتوحد في مواجهة هذه المشاريع التصفوية.
- العمل على ضرورة إنهاء الانقسام الأسود، واستعادة الوحدة الوطنية، بهدف التصدي الجدي لهذه الحلول التي تستهدف الحقوق الوطنية الفلسطينية.
- التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية، البيت الجامع للكل الوطني، والعمل على سرعة تطوير وتفعيل مؤسساتها، بما يجعل منها حاضنة للمشروع الوطني التحرري.

●ضرورة رفض كل القوى السياسية والاجتماعية لمشاريع الحل الإقليمي، الذي تستهدف تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية على حساب حقوقنا المشروعة.

● دعوة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، للتأكيد على مبادئ عملية والسلام، ومنها مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرار 338/242، ورفض الحلول الإقليمية.

● دعوة الدول العربية بضرورة عدم إقامة أي علاقات سياسية أو دبلوماسية، أو اقتصادية أو ثقافية أو رياضية مع إسرائيل إلا بعد التزامها بأسس التسوية السياسية وقرارات الشرعية الدولية، وعدم مساعدتها على تجاوز الحقوق الفلسطينية المشروعة، وأهمها حق تقرير المصير.

مقاربة إسرائيلية أمريكية جديدة لحل الصراع..(الاقتصاد مدخل للأمن والسلام)

أ.رائد محمد حلس

أ.محمود حسين عيسى

تمهيد:

مع بدء عملية التسوية السياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في مطلع التسعينات وتبادل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية وتوقيعهما اتفاق الحكم الذاتي الانتقالي في سبتمبر 1993، والاتفاقات اللاحقة برعاية أمريكية وتأييد دولي، ساد الاعتقاد بإمكانية حدوث تطورٍ موات في بيئة السياسات الاقتصادية الفلسطينية، خصوصاً لجهة إنهاء السياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية من جهة، وانتهاج سياسات تنموية فلسطينية من جهة ثانية، وتوفر دعم دولي من جهة ثالثة، وذلك لإصلاح التشوهات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال وتعزيز فرص النمو والتنمية المستدامة.

إلّا أنّ إسرائيل لم تتخلّ عن نظريتها الأمنية التي انعكست على عملية التسوية وإنهاء الصراع، فأحكمت سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني، وفرضت مزيداً من الشروط والقيود والممارسات لمنع قيام دولة فلسطينية، وتنكرت لكل حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني، كحقه في تقرير المصير وعودة اللاجئين، والسيادة على الأرض والحدود، مراهنة في ذلك على إحراز المزيد من الخلل في ميزان القوى، نتيجة الدعم والانحياز الأمريكي اللامحدود لهذه الممارسات الإسرائيلية، التي سعت من خلالها إلى استبدال مبدأ الأرض مقابل السلام بالأمن مقابل بعض التحسينات والتسهيلات الاقتصادية.

من هذا المنطلق ستتناول الدراسة البعد الاقتصادي لعملية السلام وفق نظرية الأمن الإسرائيلي والذي تروج له كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كبديل للحل النهائي العادل للصراع

الفلسطيني – الإسرائيلي، وكمدخل لنسج علاقات اقتصادية مع العالم العربي من بوابة السلام الاقتصادي الذي يجلب الازدهار والرفاهية.

المحور الأول: تقييم الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاتفاقيات المرحلية

يعتمد مشروع السلام الاقتصادي على استبدال مبدأ الأرض مقابل السلام بالأمن مقابل بعض التحسينات والتسهيلات الاقتصادية، لذلك من الأهمية بمكان استعراض أبرز النتائج والتبعات الاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد الفلسطيني منذ الدخول في عملية تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، قبل الخوض في مشاريع السلام الاقتصادي باعتبارها إحدى أدوات الحل للصراع التي تستخدمها كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لإقناع الجانب الفلسطيني بالقبول بتسوية الصراع عبر البوابة الاقتصادية من خلال المبادرات والمشاريع الاقتصادية.

أولاً: معطيات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاتفاقيات المرحلية

لقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993، إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية التي حدّت كثيراً من تقدمه وتطوره، وتسببت في تذبذب العديد من المؤشرات الكلية الرئيسية بشكل واضح، فقد نجم عن هذه الصدمات قصور حجم الناتج المحلي الحقيقي لكلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة بدرجاتٍ متفاوتة تبعاً لتفاوت العوامل الاقتصادية والسياسية، وخلال العقدين ونصف الماضيين نجح اقتصاد الضفة الغربية في مضاعفة حجمه 2.5 مرة، في حين لم يتمكن اقتصاد غزة من مضاعفة حجمه ولا مرة، بل لم يتجاوز مجموع نموه طوال هذه الفترة 50% فقط، أي بمعدل متوسط 2% سنوياً، وهو ما يشير إلى أنّ نموّه كان دون المعدلات اللازمة لردم فجوة الإنتاج، ومواكبة الزيادة في أعداد السكان وأعداد الداخلين إلى سوق العمل[1].

وتشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية إلى ارتفاع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 30.8% خلال العام 2018، بواقع 18.7% في الضفة الغربية، 52.1% في قطاع غزة. ويعتبر معدل البطالة في فلسطين، وفي قطاع غزة تحديداً، من أعلى المستويات عالمياً، وذلك عند

[1] سلطة النقد الفلسطينية (2019)، التقرير السنوي 2018، رام الله، فلسطين، ص7.

مقارنته بالمعدلات السائدة في دول الجوار كإسرائيل ومصر والأردن، التي بلغ فيها معدل البطالة خلال العام 2018، 4%، 11%، 15% على التوالي[2].

وعلى صعيد مؤشر الفقر، فقد بلغت نسبة الفقر بين الأفراد الفلسطينيين خلال العام 2017 حوالي 29.2%، بواقع 13.9% في الضفة الغربية، 53% في قطاع غزة، كما أشارت البيانات أن حوالي 16.8% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر المدقع، بواقع 5.8% في الضفة الغربية، 33.8% في قطاع غزة[3].

أما على الصعيد المالي، فقد ارتفع العجز في الرصيد الكلي للموازنة قبل الدعم (شاملاً النفقات التطويرية) إلى ما يقارب 1,729.4 مليون شيكل، ليشكل نحو 3.3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزاً بذلك المؤشر الذي وضعته اتّفاقيّة ماسترخت للاتّحاد الأوروبّي لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامّة للدّولة، والتي حدّدت نسبة هذا العجز في حدود 3% من النّاتج المحلّي الإجمالي. كما استمر التراجع في حجم المنح والمساعدات الخارجية لتصل إلى 670 مليون دولار خلال العام 2018، مقارنة بـ 2 مليار دولار عام 2008. وأشارت البيانات أيضاً أنّ المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية مضافاً إليها الدين الحكومي(الداخلي والخارجي) ارتفعت خلال العام 2018 إلى 5,777.4 مليون دولار[4].

ولم تكن المؤشرات الخاصة بتطورات القطاع الخارجي أفضل حالاً من سابقاتها، فقد ارتفع العجز في رصيد الحساب الجاري خلال العام 2018 إلى 1,659.3 مليون دولار، بينما ارتفع العجز في الميزان التجاري الفلسطيني خلال نفس العام إلى 5,827.4 مليون دولار، أي ما نسبته 39.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من أعلى النسب على مستوى العالم، وسنعرض لاحقاً أنّ إسرائيل مسؤولة عن أكثر من 50% من العجز التجاري الفلسطيني، حيث تتعدى نسبة التجارة الفلسطينية مع إسرائيل 60% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية[5].

إجمالاً يمكن القول أنّ المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الماضية، دلّت على تراجع القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتزايد الارتهان المعيشي للاقتصاد الإسرائيلي وللسياسات والممارسات الإسرائيلية، الأمر الذي يؤكد ويدعم أنّ الجانب الإسرائيلي لا يرتقي إلى مستوى الشراكة الجبرية، التي يستوجبها انخراطه في عملية التسوية السياسية لإنهاء الصراع وما يفرضه عليه

---

[2] نفس المرجع السابق، ص17.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)، كتاب فلطين الإحصائي السنوي 2018 رقم "19"، رام الله، فلسطين، ص95.

[4] سلطة النقد الفلسطينية (2019)، مرجع سبق ذكره، ص27، 33.

[5] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" (2018)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، (TD/B/65(2)/3)، جنيف، ص 8.

ذلك من واجبات ومسؤوليات، وأهمها التخلي عن السياسات والممارسات الاحتلالية، وبخاصة مصادرة الأراضي، والاستيطان، والحصار والإغلاق، وتقييد حركة الأشخاص والسلع داخل المناطق الفلسطينية ومع العالم الخارجي، وتعطيل عملية الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وعرقلة النمو الاقتصادي، وتسبب ذلك كله في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية.

ثانياً: تداعيات الاتفاقيات المرحلية على الاقتصاد الفلسطيني

لا شك أنّ القيود والممارسات الإسرائيلية السياسية والاقتصادية التي فرضت على السلطة الفلسطينية في تحركاتها وصلاحياتها والقضايا التي تم تأجيلها، بجانب الشروط والالتزامات المطلوبة من السلطة الفلسطينية، حالت دون تسوية الصراع، وإيجاد حل عادل وشامل للصراع يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية أو بناء اقتصاد فلسطيني مستقل.

وفيما يلي أبرز تداعيات الاتفاقيات المرحلية على الاقتصاد الفلسطيني:

1. السيطرة الإسرائيلية على الموارد الاقتصادية الفلسطينية

تعتبر سيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية الفلسطينية من أبرز أشكال الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، إذ تسيطر إسرائيل على كافة الموارد الطبيعية الفلسطينية من مياه وأراضٍ زراعية وثروات طبيعية في باطن الأرض، وحالت هذه السّيطرة دون إنجاح الخطط التنموية التي تم وضعها من قبل الحكومات الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات الدولية خلال العقدين الماضيين، فاصطدمت هذه الخطط بجملة من العراقيل والاجراءات الإسرائيلية تتمثل في:

أ.سيطرة إسرائيل على 85 % من مصادر المياه الفلسطينية، التي أدت إلى تراجع إنتاجية القطاع الزراعي الفلسطيني، خاصة في منطقة الأغوار التي مثلت على مر العصور سلة غذاء الشعب الفلسطيني، وأدت إلى عدم القدرة على التوسع أكثر في الاستثمار في هذا القطاع المهم[6].

ب.مصادرة إسرائيل المتواصلة للأراضي الفلسطينية من أجل التوسع الاستيطاني، وأيضاً بناؤها لجدار الفصل العنصري الذي صادر مئات الآلاف من الدونمات التي تصنف في أغلبها كأراضٍ زراعية، بالإضافة لإنشائها للمنطقة العازلة في قطاع غزة، التي أثرت على حجم الرقعة المخصصة للزراعة، هذا إلى جانب السيطرة الإسرائيلية على مساحات كبيرة من الضفة الغربية والأغوار المصنفة بالمنطقة "ج" والتي تبلغ مساحتها 62% من مساحة الضفة الغربية حسب اتفاق أوسلو[7].

---

[6] مصطفى، وليد (2016)، الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الفائدة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله.

[7] شتيه، محمد (2017)، التطور الاقتصادي في ظروف محبطة، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار، القدس، ص131.

ت.الاستغلال غير المشروع لصناعة الحجر الفلسطيني في الضفة الغربية: "حيث تسيطر المستوطنات الإسرائيلية على حوالي 85 % من هذه الصناعة، من خلال 11 مصنعاً للاحتلال الإسرائيلي متواجداً على أراضي الضفة الغربية، متسببة في خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما قيمته 241 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 2 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الصناعة الهامة[8].

ث.استنزاف الثروات المعدنية للبحر الميت، حيث لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يواصل حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من مورد استراتيجي هام هو البحر الميت وما يحتويه من أملاح ومعادن ذات قيمة عالية (البوتاس والبرومين)، ممّا يتسبّب في خسارة للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله لهذه الموارد ما يقرب من 918 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 9 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011[9].

2. محدودية الاتفاقيات وإجحافها:

لم تكن الاتفاقيات التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منصفةً للجانب الفلسطيني، فقد نتج عن هذه الاتفاقيات تقييد السياسة المالية والنقدية الفلسطينية، إضافة إلى قضايا التجارة والعمال وغيره، الأمر الذي حال دون تطور ونمو الاقتصاد الفلسطيني، ويمكن حصرها فيما يلي:

أ.تقييد السياسة المالية الفلسطينية:

وفقاً لاتفاقيات المرحلة الانتقالية، فإن السياسة المالية الفلسطينية محدودة في نطاق الإنفاق الحكومي ونظام ضريبة الدخل، حيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية تحديد الضرائب غير المباشرة، التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، بمعزل عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كما أن الجزء الأكبر من هذه الضرائب غير المباشرة (ضرائب المقاصة) تقوم إسرائيل بجبايته ومن ثم إعادته إلى السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق باريس الاقتصادي، وغالباً ما تستخدم إسرائيل هذه الإيرادات للضغط السياسي على السلطة الفلسطينية لابتزازها، الأمر الذي جعل جانب الإنفاق من السياسة المالية الفلسطينية مرتبطاً ومعتمداً بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية، والأهم أنه وفي حالة تخلف الاحتلال الإسرائيلي عن دفع ضرائب المقاصة تعجز السلطة الفلسطينية تماماً عن ممارسة السياسة المالية بأوجهها المختلفة[10].

[8] World Bank (2013), Area C and the future of the Palestinian economy, october2,2013,p. ix.

[9] Ibid., P. viii.

[10] اشتيه، محمد (2017)، التطور الاقتصادي في ظروف محبطة، مرجع سبق ذكره، ص133.

ب.تقييد السياسة النقدية الفلسطينية:

لم يسمح اتفاق باريس الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية بممارسة السياسة النقدية بكل جوانبها، وبالذات بإصدار النقد والتحكم بعرض النقود وتحديد سعر الفائدة، على الرغم من أن هذه الاتفاقيات سمحت بإنشاء سلطة النقد الفلسطينية، إلا أنها لم تخولها أية صلاحيات لإصدار نقد خاص بالأراضي الفلسطينية، وبالتالي اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على نظام مالي متعدد العملات (الشيكل الإسرائيلي، الدولار الأمريكي، والدينار الأردني)، وبالتالي أصبحت السياسة النقدية الفلسطينية مقيدة وغير مؤثرة بل تتأثر بشدة بالسياسات النقدية التي تنفذ من قبل الدول المصدرة لهذه العملات[11].

ت.**تقييد السياسة التجارية الفلسطينية:**

استمرت السياسات التجارية الإسرائيلية تجاه السوق الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية على ما كانت عليه قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، دون حدوث أي تغيرات في أداء التجارة الخارجية، بل زادت العلاقات التجارية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة سماح اتفاق بروتوكول باريس الاقتصادي بالاستيراد من الخارج، وتدفق الواردات إلى الأراضي الفلسطينية مما أبقى السوق الفلسطيني سوقاً حراً مفتوحاً بلا قيود أو ضوابط لصالح السوق الإسرائيلي.

وتشير البيانات الواردة في الشكل رقم (1)، إلى تضخم حجم العجز التجاري مع إسرائيل طوال الفترة (1995 – 2018)، ويعزى هذا التضخم في العجز إلى أن بروتوكول باريس وما أعقبه من اتفاقيات تجارية وبرتوكولات ومعاملات مع العديد من الدول، وخاصة الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية، لم تنجح في زيادة حجم الصادرات إلى السوق العالمي أو العربي، والحد من تركيزها مع شريك قسري مهيمن ومسيطر بشكل غير تنافسي بحكم الواقع الأمني والجغرافي وتحكمه بحركة دخول وخروج السلع والبضائع الفلسطينية[12].

[11] سلطة النقد الفلسطينية (2017)، التقرير السنوي 2016، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص3.

[12] سلطة النقد الفلسطينية (2017)، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص40.

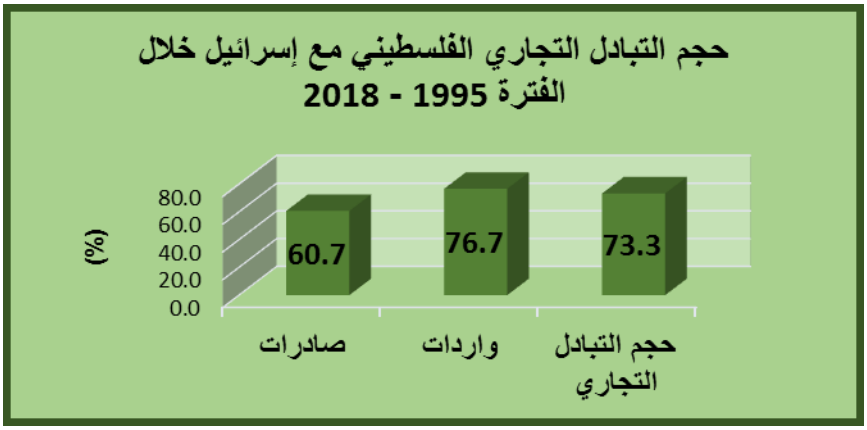

شكل رقم (1): حجم التبادل التجاري الفلسطيني – الإسرائيلي خلال الفترة (1995 – 2018)

المصدر: إعداد الباحثان بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات (1995–2018)، رام الله – فلسطين، أعداد مختلفة.

كما أنّ" تقييد السياسة التجارية الفلسطينية أدى إلى ضعف القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية بسبب التعقيدات الإدارية واللوجستية التي تضعها إسرائيل أمام التجارة الخارجية الفلسطينية، مما أثر سلباً على القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية، وكذلك تدهور التجارة الداخلية بين الضفة الغربية والقطاع وتعطل حركة التجارة بين مدن الضفة الغربية"[13].

استناداً لما سبق يمكن القول أنّ الاقتصاد الفلسطيني تعرض قبل وبعد توقيع اتفاق أوسلو وملحقه الاقتصادي، إلى تراكم فترات طويلة من الاحتلال والسيطرة والإخضاع الاقتصادي، الذي كانت من أبرز نتائجه التبعية الاقتصادية شبه الكاملة للاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وبالتالي لم تنجح هذه الاتفاقيات في التخلص من التبعية الاقتصادية، ولم تفض إلى تحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية، بسبب عدم التزام الجانب الإسرائيلي بهذه الاتفاقيات، وإمعانه في خنق الاقتصاد الفلسطيني وتدميره، حيث أدت الإجراءات والسياسات الإسرائيلية إلى تراجع الوضع الاقتصادي وعرقلة النمو الاقتصادي بشكل كبير، وبهذا أصبح الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تفشّي ظاهرة البطالة بشكلٍ غير

[13] قرش، محمد خضر (2014)، أثر اتفاقية باريس الاقتصادية على التجارة الخارجية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 257، صيف 2014، رام الله، ص97.

مسبوق، وارتفاع شديد في معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، والارتفاع في عجز الميزان التجاري، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين العام الخارجي والداخلي وانخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية.

المحور الثاني

السلام الاقتصادي: هروب من استحقاق عملية التسوية:

في البداية لا بد أنْ نشير إلى أنّ الجانب الإسرائيلي قد ركز على الجوانب الأمنية في كل الاتفاقيات المرحلية التي أبرمت من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ومن المؤكد أيضاً أنه سيتم التركيز عليها في أي اتفاق قادم سواء في إطار اتفاق دائم " نهائي" أو في إطار السلام الاقتصادي القديم الجديد الذي سعت إسرائيل لترويجه وتبنته الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية فشلها في إنهاء الصراع وإحداث تقدم ملموس في عملية السلام[14].

لقد سعت إسرائيل إلى ترويج مفهوم السلام الاقتصادي كبديل لتمرير رفضها للانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967، للالتفاف على عجزها عن امتلاك رؤية أو حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والتخفي بأهدافها العنصرية وراء الواجهة الاقتصادية، وتسييج جدار مضادّ حول خط حدود مطاطية مرنة، يضمن لها استغلال الحجة الأمنية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية واستغلالها في الاستيطان مقابل بعض التسهيلات الاقتصادية التي سوف تقدمها للجانب الفلسطيني.

أي أنّ مشروع "السلام الاقتصادي" من وجهة النظر الإسرائيلية هدف إلى تأجيل قضايا الحل النهائي أو الهروب منها (وهي قضايا الحدود، واللاجئين، والقدس، والمياه، والمستوطنات)، فبدلاً من حلها يتم التركيز على بناء علاقات تجارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لتكون ممرّاً لتسوية سياسية تتساوق مع الاستراتيجية الإسرائيلية. وكذلك هدفت إلى تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين لإبعاد شبح اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة.

أولاً الرؤية الإسرائيلية للسلام الاقتصادي:

تعود جذور فكرة السلام الاقتصادي إلى جناح من قيادة حزب العمل الإسرائيلي الذي وضع رؤية وتصور لعملية التسوية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي تحت شعار عملية السلام والتعاون الاقتصادي

[14] البابا، جمال (2014)، المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المواقف والتوقعات " المحور الفلسطيني"، سلسلة قراءات استراتيجية: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خطة كيري الاقتصادية، العدد الثالث عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، ص34.

في إطار مشروع بناء إقليمي جديد، وقد عبّر عن هذا المشروع وتولّى التنظير والترويج له وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس، ونائبه يوسي بيلين، حيث توقّع شمعون بيرس ولادة شرق أوسط جديد تسوده الرفاهية الازدهار وذلك في كتابه الذي صدر بالتزامن مع مؤتمر مدريد في خريف 1993، بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" [15]، ووضع يوسي بيلين كرّاساً بعنوان "رؤية للشرق الأوسط" في أواخر السنة نفسها، تبنّى فيه مشروع بيرس رسمياً، وطرحه كموجّه للسياسة الإسرائيلية الخاصة بالعلاقات الإقليمية في المحادثات المتعددة الأطراف المتفرعة من مؤتمر مدريد[16].

وقد طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أفكاراً للسلام الاقتصادي بمنظور مختلف عما طرحه بيرس، يتمثل بالاعتراف بيهودية الدولة مقابل تسهيلات اقتصادية للجانب الفلسطيني دون إقامة دولة فلسطينية، وبقاء الوضع القائم على ما هو عليه، بالتوازي مع الرغبة الإسرائيلية للتوصل إلى سلام اقتصادي وانفتاح اقتصادي مع بعض الدول العربية، وتحقيق الرفاهية والازدهار والأمن لشعوب المنطقة، وعلى الرغم من أنّ بيرس ونتنياهو عبّرا عن السلام الاقتصادي بمنظورين مختلفين، إلّا أنّ كلا المنظورين يستهدف في ظاهره الأشمل السيطرة الإسرائيلية على الوطن العربي والتحكم بمفاتيحه الأساسية[17].

إنّ عملية الترويج للسلام بالمنطق الاقتصادي "النفعي" الذي يجلب الرخاء والتنمية لم تقتصر على الطرف الإسرائيلي فقط، بل روجت له الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاحتفال الرسمي في المؤتمر الذي دعت الولايات المتحدة إليه بعد توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" بين إسرائيل ومنظمة التحرير بفترة قصيرة، تحت شعار تأمين مساعدات مالية لتنمية مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، كما أعيد الترويج له في المؤتمر الاقتصادي العالمي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي عقد في الدار البيضاء في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1994، وحضرته أغلبية دول المنطقة ومئات رجال الأعمال من دول المنطقة وخارجها، ونشطت الولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلى الدولة المضيفة، في تنظيمه، ونجد فكرة السلام بهذا المنطق الاقتصادي أيضاً شغلت حيزاً مهماً من أعمال بعض لجان عمل المفاوضات المتعددة الأطراف، بما في ذلك بعض الأطراف العربية، على مستويات رسمية وغير رسمية، في تسويق مقولة أنّ "السلام" الإسرائيلي –العربي سيجلب الرخاء والازدهار[18].

---

[15] Shimon Peres, The New Middle East (Dorset: Element Books, 1993).

[16] Yossi Bellin, A Vision of the Middle East (Tokyo, December 15, 1993).

[17] سعد الدين، نادية (2013)، السلام الاقتصادي الإسرائيلي خطة كيري الاقتصادية: وقائع مضادة، الجزيرة نت، 7 يوليو 2013، الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net.

[18] هلال، جميل (1995)، المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص6.

المشكلة هنا ليست ما إذا كان لـ "السلام" منافع اقتصادية أم لا، فهذه قضية تخضع للتمحيص العلمي والتدقيق العياني لكل نشاط اقتصادي يصبح ممكناً بفعل "السلام." إنّما تكمن المشكلة في نقطتين أساسيتين: أولاً عن أي مفهومٍ لـ "السلام" يجري الحديث؟ هل هو "سلام" عادل ومتكافئ؟ أم تسوية مفروضة تقيدها علاقات قوة وهيمنة؟، ثانياً هناك مساعٍ حثيثةٍ من قبل مروّجي "السلام" الاقتصادي لتسويق "وهم" يتمثل في تصوير "السلام" فانوساً سحرياً سيعمّ بمجرد حلوله الرخاء والازدهار في المنطقة، وتتلاشى معه معظم المشكلات والأزمات المتفاقمة التي يعيشها العالم العربي[19].

خاصة وقد خبرت المنطقة نموذجاً لهذا الوضع بعد توقيع الاتفاقيات المتعددة بين الجانب الإسرائيلي والعربي (مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية)، والتي تعهّدت بموجبها إسرائيل بإقامة العديد من المشاريع الإقليمية متعددة الأطراف لدعم التعاون الإقليمي وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتسوية الصراع.

حيث كان من المتوقع أن تنتهج إسرائيل عقب ذلك طريق السلام وتسوية الصراع بالطرق السلمية، وتعمل على ترسيخ التعاون الاقتصادي المشترك بين إسرائيل والدول العربية الموقعة على الاتفاقيات، إلّا أنّ حقيقة الأمر لم يحدث ما كان مأمولاً ومنتظراً ‘ فقد شنّت إسرائيل حروباً عديدة على لبنان وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) بالإضافة إلى سوريا وغيرها، وهذا يعني أنّ إسرائيل لم تتخذ بعد قراراً استراتيجياً بشأن إنهاء الحروب في المنطقة، وتبني استراتيجية السلام وحل الصراع بالطرق السلمية، وهذا هو جوهر استمرار الصراع بدون حل إقليمي حتى اليوم.

لقد كانت هناك موافقات على إقامة مشاريع إقليمية كبيرة ومشتركة مثل: صندوق الشرق الأوسط للتنمية، الاستغلال المشترك لثروات البحر الميت، ومجابهة التصحر، وقناة البحرين، وتحلية المياه، وربط المنطقة بشبكات التيار الكهربائي المشترك، والتعاون في مجال السياحة والنقل والاتصالات وتدفق رؤوس الأموال، إلّا أنّ أيّاً من هذه المشاريع لم يجد طريقه للتنفيذ بسبب عدم تبني وانتهاج إسرائيل لاستراتيجية السلام[20].

وعلى الصعيد الفلسطيني كان من المتوقع أيضاً أنْ تشهد فلسطين تغيراً حقيقياً في البيئة والمناخ الاقتصادي، وأنْ يلمس المواطن العادي آثار ونتائج التوجه نحو السلام، وأنْ يتمكّن الفلسطينيون من بناء قاعدة اقتصادية قوية وفق الخطط التي تم إنفاق ملايين الدولارات عليها، إلّا أنّه وبعد نحو ثلاثة وعشرين عاماً من توقيع اتفاق أوسلو وملاحقه، فإنّ النتائج التي تحققت عملياً كانت كلها سلبية وضارة في العملية السلمية ولم تفضِ إلى تسوية الصراع، ليس ذلك فحسب، فقد فشلت كل

[19] هلال، جميل (1995)، مرجع سبق ذكره، ص6.

[20] قرش، محمد خضر (2014)، مرجع سبق ذكره، ص96.

الخطط والمبادرات والمشاريع التي كانت مقترحة لتسوية الصراع، وانعدمت الثقة، وازدادت حدة التوترات والعداء بين الجانبين، وبدأت تتلاشى فرصة إقامة الدولتين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. بل وتكرست على الأرض تبعات ونتائج مخيبة للآمال ومتعارضة مع جوهر عملية السلام، كان من أبرزها[21]:

1. عرقلة النمو الاقتصادي الفلسطيني.
2. استمرار زيادة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل والعالم.
3. تعميق التبعية والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.
4. زيادة تكلفة المعيشة على المواطنين الفلسطينيين بشكل غير محتمل بسبب استخدام العملة الإسرائيلية شديدة التقلب إزاء العملات الأخرى المستخدمة في فلسطين.
5. ضعف القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية بسبب التعقيدات الإدارية واللوجستية التي تضعها إسرائيل أمام التجارة الخارجية الفلسطينية، مما أثر سلباً على القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية.
6. تحقيق خسائر مالية للخزينة الفلسطينية، قُدّرت بنحو 200 مليون دولار سنوياً، بسبب تهريب السلع والبضائع الذي يتم من المستوطنات، وعدم دفع الايرادات الضريبية على السلع التي يستوردها الإسرائيليون من الخارج دون الإشارة في بيان الاستيراد أن مقصدها النهائي سيكون لمناطق السلطة الوطنية.
7. توسيع الاستيطان ومصادرة الأراضي ومنع الفلسطينيين من الاستثمار في المناطق ج.
8. الحجز المنتظم والمستمر الذي تقوم به إسرائيل بحق الأموال الفلسطينية المتأتية من الإيرادات الجمركية على السلع والبضائع المستوردة من قبل التجار والشركات العاملة في مناطق السلطة، أدى إلى حدوث أزمات مالية وأثر بشكل مباشر على وضع الخطط لتمويل المشاريع.

ثانياً: خطة كيري الاقتصادية

عملت الآلة الإعلامية الإسرائيلية والأمريكية كما ذكرنا سابقاً على ترويج فكرة السلام الاقتصادي، وقد جاءت خطة كيري الاقتصادية في سياق الترويج لهذه الفكرة، والتشجيع للانخراط في المفاوضات مع إسرائيل، وقد يكون ذلك تماهياً مع رؤية شمعون بيرس ونائبه يوسي بيلين وأفكار نتنياهو حول السلام الاقتصادي[22].

أعلن جون كيري عن خطته الاقتصاديّة في فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد على شواطئ البحر الميت في الأردن في شهر مايو 2013، واندرجت خطته

[21] نفس المرجع السابق، ص97.

22 العجلة، مازن (2013)، خطة كيري الاقتصادية: الأهداف، المضامين والأبعاد، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 39، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، ص163.

وفقاً لتصريحاته، في إطار بناء الثقة من أجل تهيئة أجواء مواتية لبدء المفاوضات واستمرارها، وقد جاءت أيضاً بعد نجاح كيري في بدء المفاوضات مع عدم وقف الاستيطان تماهياً مع الشروط الإسرائيلية ورؤيتها الرافضة لإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وعاصمتها القدس، والسيطرة على منطقة الأغوار، وفزاعة الاعتراف بالدولة اليهودية[23].

1.أهداف خطة كيري الاقتصادية

بيّنت خطة كيري الاقتصادية أنّ الهدف الأساسي لها هو تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وشمولها كل الأراضي الفلسطينية، من خلال ضخ أربع مليارات دولار خلال ثلاث سنوات، كما هدفت الخطة إلى تخفيض معدلات البطالة بشكل كبير، وإلى زيادة مستوى دخل الأسرة الفلسطينية بشكل ملموس، وإلى تحقيق زيادة كبيرة في التدفقات الاستثمارية الداخلية والخارجية، وتخفيض اعتماد السلطة الفلسطينية في موازنتها على المساعدات الخارجية.

ومن بين أهداف الخطة إحداث تحول باتجاه تمكين القطاع الخاص من قيادة عملية النمو والتطور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، من خلال التركيز على تطوير الصناعات الرئيسية للقطاع الخاص، واعتبرت الخطة أن تطوير قطاع غزة والمنطقة "ج" هو أهم أجزاء هذه الخطة وذلك من خلال تطوير البنية التحتية في مجال المياه والطاقة في المنطقتين، واستكمال مشاريع الصرف الصحي في وسط وشمال قطاع غزة، وإقامة مشاريع تحلية مياه البحر، وإنشاء محطة توليد كهرباء في الضفة الغربية.

كما هدفت الخطة أيضاً إلى التوسع في مجال البناء السكني، والتوسع في القطاع الزراعي وفي قطاع الصناعات الخفيفة، من خلال تخفيف الإجراءات الإسرائيلية، والاستثمار الخاص والمساعدات من الدول المانحة بما فيها المساعدة التقنية، وبما يشمل غزة والمنطقة "ج" في الضفة الغربية [24].

2.العوامل التي تسببت في إفشال خطة كيري:

لم تلق خطة كيري أي نجاح، بل باءت بفشل ذريع، لمناقضتها، للوقائع القائمة، ومعطيات ومنطق الأحداث الجارية، وخاصة المتعلق منها، بمجريات المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، وما آلت إليه [25]، وذلك لعدة أسباب، وهي:

السبب الأول: تناقضت الممارسات الإسرائيلية والوقائع القائمة على الأراضي الفلسطينية مع خطة كيري الاقتصادية، فقد أحكمت إسرائيل سيطرتها على المناطق المسماة "ج" من مساحة الضفة

---

[23] العجلة، مازن (2014)، مناقشة لأهداف خطة كيري الاقتصادية، سلسلة قراءات استراتيجية: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خطة كيري الاقتصادية، العدد الثالث عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، ص7.

[24] العجلة، مازن (2013)، مرجع سبق ذكره، ص165.

[25] شبيب، سميح (2017)، السلام الاقتصادي: قديم جديد، صحيفة الأيام، 20 فبراير 2017، الموقع الإلكتروني: http://www.al-ayyam.ps.

الغربية، وعمدت إلى نهب موارها الطبيعية مثل الغاز والنفط والمحاجر ومنتجات البحر الميت والثروة المائية وغيرها، ممّا قوّض فرص الاستثمار في هذه المناطق، والتي تعتبر المرتكز الأساسي التي تقوم عليه هذه الخطة[26].

السبب الثاني: لم توضّح الخطة الآلية التي يمكن بواسطتها الوصول إلى الاستقلال المالي في ظل مواصلة سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود والتجارة الخارجية، وحرية الحركة والتنقل، وشل الحياة في الضفة الغربية بجدار الفصل العنصري والطرق الالتفافية، وعزل مدينة القدس وحرمان السلطة الفلسطينية من عائداتها السياحية، وضرب حركتها التجارية[27].

السبب الثالث: افترضت الخطة موافقة إسرائيل عليها واستعدادها لتوفير التسهيلات المطلوبة لتنفيذها، وقد أوضح طوني بلير في مقالٍ له حول الموضوع " أن تطبيق خطة كيري الاقتصادية سيتطلب التزاماً جليلاً واضحاً لا غبار عليه من قبل حكومة إسرائيل، فلسفة ومضموناً، سيعتمد نجاحها بشكل محتوم على تطبيق إجراءات إسرائيلية تسهيلية على نطاق كبير جداً، لا تزيل فقط العوائق المادية أمام تطبيقها، بل تكسر الحواجز النفسية أمام المشككين بإمكانية نجاحها أو نجاح العملية السياسية ككل" [28].

السبب الرابع: أن إسرائيل ستكون المستفيد الأكبر في تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الخطة، إذ أن معظم مدخلات الإنتاج والسلع والمواد الوسيطة التي ستدخل في تنفيذ هذه المشاريع سيتم استيرادها من إسرائيل، وسيكون الأثر الاستثماري لمثل هذه المشاريع ضعيفاً على الاقتصاد الفلسطيني مقارنةً مع أثره الكبير على الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي لم تركز الخطة بشكل واضح على دعم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني التي تدعم استقلاله وإنهاء تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي[29].

من الممكن أن تكون خطة كيري الاقتصادية قد تضمنت إيجابيات يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن هذه الايجابيات تمّ تفريغها من محتواها كون هذه الخطة ركزت على البعد الاقتصادي فقط، وأهملت البعد السياسي الذي يمثل المبدأ الأساس عند الفلسطينيين الذي من خلاله يأملون في التوصل إلى اتفاق يترتب عليه إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس وإزالة المستوطنات وعودة اللاجئين[30].

---

[26] اشتيه، محمد (2017)، الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الانتاج، مرجع سبق ذكره، ص206.

[27] اشتيه، محمد (2017)، الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الانتاج، مرجع سبق ذكره، ص206.

[28] العجلة، مازن (2014)، مرجع سبق ذكره، ص12.

[29] اشتيه، محمد (2017)، الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الانتاج، مرجع سبق ذكره، ص207.

[30] العجلة، مازن (2013)، مرجع سبق ذكره، ص166.

وعليه يمكن القول أنّ التركيز على البعد الاقتصادي في الخطة لم يكن كافياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة وأنّها لم تفترض حرية الحركة وإزالة كافة القيود والعراقيل التي تقف عائقاً أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني، كذلك لم تسمح بالتبادل التجاري الحر مع العالم الخارجي، وإنهاء احتكار إسرائيل للتبادل التجاري الحالي مع الأراضي الفلسطينية، مما يوحي أن هذه الخطة تندرج ضمن نظرية الأمن الإسرائيلي في إدارة الصراع وليس الحل، بما يعطي لإسرائيل المزيد من الوقت لفرض وقائع جديدة على الأرض، من خلال مصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية وتوسيع البؤر الاستيطانية في القدس والضفة الغربية واستغلال ما فيها من موارد اقتصادية.

ثالثاً: صفقة القرن لتسوية وإنهاء الصراع

يُقصد "بصفقة القرن": التوصل إلى تسوية للصراع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين؛ باعتبار احتلال فلسطين (قضية القرن،) وأن الصفقة إذا ما تمت تستحق أن تُعد (صفقة القرن،) وقد مرّ أكثر من قرن (100 عام)، على الاتفاقية السرية التي وقعتها القوتان الاستعماريتان الرئيسيتان للمنطقة العربية حينها؛ بريطانيا وفرنسا، والتي تم بموجبها تقاسم تركة الدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وعرفت لاحقاً باسم اتفاقية (سايكس–بيكو) في العام 1916، والتي كان احتلال فلسطين هدفها المركزي بعد إنهاء الخلافة العثمانية وتقسيم المنطقة العربية إلى كنتونات سياسية، وكذلك مرور مئة عام بالضبط على وعد بلفور، والتي تعد أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهداً بإقامة دولة لليهود في فلسطين[31].

1–الإجراءات والقرارات الأمريكية التي سبقت الإعلان عن صفقة القرن:

مع قدوم ترامب إلى سدّة الحكم عام 2017، كشفت الإدارة الأمريكيّة الجديدة عن توجّهات غير مألوفة بشأن مواقفها من القضيّة الفلسطينيّة والقدس واللّاجئين، تماهت إلى حدّ التّطابق مع التوجّهات الإسرائيليّة ورؤيتها لحل الصراع الدّائر منذ عقود، وكنتيجة لرفض القيادة الفلسطينيّة للانصياع لهذه التوجّهات، اتخذت الإدارة الأمريكيّة قرارات خطيرة اعتبر البعض أنها تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، من خلال فرض وقائع جديدة على الأرض لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي، واعتبر البعض الآخر أن هذه القرارات جزءًا لا يتجزأ من "صفقة القرن"، أو مقدمات لها، وفيما يلي أبرز تلك القرارات:

[31] الصفاري، مطهر (2017)، فلسطين.. صفقة القرن التحديات والفرص، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بيروت، ص3.

أ-الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها:

قرّر الرئيس الأمريكي ترامب بتاريخ 6 كانون أول 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس، حيث وقّع تشريع سفارة القدس، الذي أقره الكونغرس الأمريكي عام 1995. وقد تمّ تنفيذ هذا القرار فعلياً بتاريخ 14 ايار 2018 بحضور وفد أمريكي رفيع المستوى في مقدمته مستشار الرئيس الأمريكي "جيرار كوشنير" ووزير الخزانة ومسؤولين من الخارجية الأمريكية؛ وقال ترامب في خطابٍ له أمام تجمع لأنصاره في ولاية فيرجينيا في 21 آب 2018: لقد سحبنا القدس من طاولة المفاوضات[32].

ب- وقف التمويل المخصص لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا):

في 1 أيلول 2018 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها عن وقف دعمها المالي لجميع مؤسسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا"، بذريعة أنّ الولايات المتّحدة غير مستعدّة لتحمّل حصّة غير متناسبة من عبء تكلفة تمويل الأونروا، وأنّ الممارسات الماليّة للأونروا غير قابلة للاستدامة[33].

يذكر أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، على مدى عقود، كانت تعتبر المساهم الأول في موازنة الأونروا، بنسبة تصل نحو 30%؛ حيث بلغت مساهمتها في العام 2017 حوالي 350 مليون دولار، تراجعت في العام 2018 إلى 65 مليون دولار فقط. وقد تسبب هذا القرار بمفاقمة الأزمة المالية التي كانت تعاني منها وكالة "أونروا" أصلًا؛ وهو ما دفعها إلى اتخاذ قرارات عدة أدت إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، والتي تشتمل خدمات قطاعات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتحسين المخيمات والحماية والإقراض الصغير.

ت- وقف الدعم المالي المباشر للفلسطينيين:

حيث شمل قرار الوقف جميع المساعدات الثّنائيّة ضمن برامج السّياسة الخارجيّة والأمنيّة الّتي تنفقها عدد من الهيئات الحكوميّة الأمريكيّة وخاصّةً وزارة الخارجيّة، وكذلك جميع المساعدات الإنسانيّة والتّنمويّة الثّنائيّة الّتي تقدّمها الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة (USAID) [34].

---

[32] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2017)، قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والآفاق، https://www.arab48.com

[33] ماس (2019)، قطع المساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وسبل مواجهتها، ورقة خلفية -جلسة طاولة مستديرة(2)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله، فلسطين.

[34] USAID Database, 2019, (accessed at https://explorer.usaid.gov/aid-dashboard.html).

يجدر الإشارة هنا أنّ البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للوكالة الأمريكيّة للتّنميّة الدّوليّة (USAID) تشير بأنّ الدعم الأمريكي الموجه للفلسطينيين بدأ يتراجع في مختلف قنواته منذ مطلع العام 2017؛ وشرعت الإدارة الأمريكية بإعادة توجيه ملايين الدولارات كانت مخصصة لمساعدات اقتصادية للضفة الغربية وغزة، إلى مشاريع في أماكن أخرى حول العالم، حتى توقف هذا الدعم بشكل كامل خلال العام 2018.

ث-إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وإغلاق الحسابات المصرفية للمنظمة بواشنطن وطرد السفير:

اتّخذت الإدارة الأمريكية في 10 أيلول سبتمبر 2018 قراراً بإغلاق مكتب البعثة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أعلنت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية "هيذر نوريت": أن الولايات المتحدة قررت، وبعد مراجعة متأنية، إغلاق أبواب البعثة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأضافت: "هذا القرار يتطابق أيضًا مع مخاوف الإدارة والكونغرس من المحاولات الفلسطينية الرامية إلى إجراء تحقيق في إسرائيل من قبل المحكمة الجنائية الدولية"[35].

وعليه يمكن القول أن تلك القرارات التي سعت الإدارة الأمريكية من خلالها إلى تصفية القضية الفلسطينية، وفرض وقائع جديدة لصالح الاحتلال، تمهيداً للإعلان عن "صفقة القرن"، هدفت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، كان أولها التخلي الأميركي عن حل الدولتين، وأنّ هذا الحل لم يعد هو الأساس للتسوية المستقبلية، ومن ثمّ إخراج قضية القدس من المفاوضات، والقضاء على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وأنّ المستوطنات لم تعد تشكل عقبة في وجه السلام، وأخيراً فتح الباب أمام الاعتراف الأميركي بتطبيق السيادة الإسرائيلية على الكتل الاستيطانية الكبرى وعلى المنطقة ج من الضفة الغربية، بما يعني تأبيد الاحتلال الإسرائيلي ودفن أي عملية تسوية سلمية مستقبلية.

2-الإعلان عن الشق الاقتصادي من "صفقة القرن":

أطلقت الإدارة الأميركية خطّتها للسلام في الشرق الأوسط بعد انتظار لعامين ونصف، في ورشة عمل انعقدت في البحرين يومي 25-26 حزيران يونيو 2019، لعرض الجوانب الاقتصادية للخطة، بمشاركة 39 دولة منها الدولة المضيفة البحرين، والسعودية ومصر والأردن، في حين قاطعت السلطة الفلسطينية تلك الورشة.

[35] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2019)، القرارات التي اتخذتها إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب لتصفية القضية الفلسطينية، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=g71iU4a27591319470ag71iU4

- **الملامح الرئيسية للخطة:**

تقوم الخطة على مجموعة من المحددات هي[36]:

– مشروع "من السلام إلى الازدهار" هو رؤية لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر ومفعم بالحيوية، ويتألف من ثلاث مبادرات تدعم الركائز المتميزة للمجتمع الفلسطيني: الاقتصاد، الشعب، الحكومة. مشروع "من السلام إلى الازدهار" قادر على إحداث تحول جوهري وفتح فصل جديد في التاريخ الفلسطيني يتسم بالحرية والكرامة.

– يبلغ عدد المشاريع الكلية للبرامج التي تضمنتها الخطة 213 مشروعاً، منها 32 مشروعاً لدول الجوار الثلاث والباقي (181) مشروعاً في فلسطين.

– تضمن الخطة الأمريكية أنها ستطبق على مدار عشر سنوات، وأنها تستهدف جمع 50.670 مليار دولار، وستوزع على النحو الآتي: الضفة الغربية وقطاع غزة 27.813 ملياراً؛ مصر 9.167 مليارات؛ الأردن 7.365 مليارات؛ لبنان 6.325 مليارات.

– تمويل الخطة سيكون 13.380 ملياراً منحاً؛ و25.685 ملياراً قروضاً مع فوائد؛ و11.6 ملياراً من القطاع الخاص.

– تقول الخطة إنها ستضاعف الإنتاج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وتوفر مليون فرصة عمل، وتقلل البطالة إلى أقل من 10%، وستخفض معدل الفقر بنسبة 50%.

- **قراءة في الخطة الاقتصادية الأمريكية "من السلام إلى الازدهار":**

– لم تناقش الخطة حقوق الفلسطينيين بالاستقلال وزوال الاحتلال وعودة اللاجئين، بل عرضت "فرصاً وأنشطة ثقافية جديدة" من أجل إعادة تحسين نوعية الحياة للشعب الفلسطيني، وكأنّ مشكلتهم بسبب ثقافتهم.

– تجاهلت الخطة أيّ إشارة مباشرة للسلطة الفلسطينية، ولم تأتِ على ذكر أو توصيف للكيان الوطني الفلسطيني الشريك في الخطة، وباعتبار أنّ هناك عشرات المشاريع المدرجة في الخطة ذات علاقة مباشرة بالسلطة وحكومتها ومؤسساتها، فكيف يمكن تنفيذ هذه المشاريع بعيداً عن السلطة الفلسطينية؟، ممّا يعكس عدم جدية هذه الخطة وابتعاد أهدافها الحقيقية عن تلك المعلنة، ويعزز من هذا الشك الحجم الكبير نسبياً من التمويل (27.8 مليار دولار) للاقتصاد الفلسطيني، وحوالي 22.8 مليار دولار لكل من الاردن ومصر ولبنان، والذي من الصعب حشده وتوفيره في ظل الظروف السائدة إقليمياً وعالمياً، فدول العالم تقدم مساعداتها من أجل السلام، وهو الغائب الرئيسي في هذه الخطة.

[36] العجلة، مازن (2019)، مرجع سبق ذكره.

– فصلت الخطة بين التنمية الاقتصادية والإطار السياسي، وتجاهلت كل ما له علاقة بالسياسة والاستقرار السياسي، وكأنّ التنمية الاقتصادية ستتحقق في فراغ، ممّا زاد من شكوك الفلسطينيين في سوء نوايا الإدارة الأمريكية حيال مستقبلهم السياسي وتطلعاتهم الوطنية.

– لم تذكر الخطة ولا مرة واحدة أنّ الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال، ولم تُشر على الإطلاق إلى الاحتلال الاستيطاني والسياسات الإسرائيلية التي تحول دون نجاح أي خطط تنموية، وكأنّ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ليس عقبة أمام تحقيق الازدهار أبداً ولن يحول دون تحقيقه، وأنّ قبول الفلسطينيين ببقاء الاحتلال سيجلب لهم الازدهار والرفاهية تحت مظلته وحمايته.

– إن الخطة الاقتصادية الأمريكية لا تعد خطة تسوية أصلًا، بل فرض لوجهة نظر مفادها بأنه لا توجد قضية وطنية فلسطينية، بل قضايا إنسانية معيشية. إنها أقرب إلى رؤية اليمين الإسرائيلي للتسوية السياسية، بإملاء وجهة النظر الإسرائيلية القديمة على العرب، وجوهرها "السلام الاقتصادي" من خلال مجموعة من المحفزات الاقتصادية.

وكخلاصة يمكن القول أنّ الضرر الذي ألحقته الإدارة الأمريكية بحقوق الفلسطينيين وتطلعاتهم الوطنية كبير جداً، حتى قبل الإعلان عن الشق السياسي لـ"صفقة القرن". كما أن الانحياز الأميركي الصارخ لمصلحة إسرائيل والتطابق الكبير بين المقاربة الأميركية للتسوية وبين توجهات اليمين الإسرائيلي حول "صفقة القرن" يبيّنان أن الولايات المتحدة فقدت صفة الوسيط العادل والنزيه في عملية التسوية.

لقد أكدت تجارب العقود السابقة في الدول النامية أن التنمية مسار سياسي اجتماعي أكثر منه عملية تقنية بحتة تتمحور حول مجموعة مؤشرات وتحليلات إحصائية. ومن ثم فإن افتقار الدولة للاستقرار السياسي، سيؤدي حتماً إلى إرباك أي برنامج إنمائي، لأن البيئة العامة الحاكمة والناظمة لعملية التنمية (إدارياً وقانونياً وأمنياً واجتماعياً) سيَعتَورها قصور واضح كرافعةٍ أساسية وشرط رئيسي لنجاح عملية التنمية، وهذا ما تسبب في فشل جميع الخطط والمشاريع السابقة، والتي تجاهلت حقيقة أنّ الانطلاق نحو تنمية اقتصادية حقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة يبدأ من إنهاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وهو أمر لن يتحقق بدوره ما لم يحصل الفلسطينيون على استقلالهم السياسي.

توظيف القانون الاسرائيلي
في خدمة نظرية الامن

عبد الجبار زكي قاعود

مقدمة

تأسست إسرائيل بموجب قرار التقسيم رقم 181 الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، مع تأكيد القرار على عدم السماح بمصادرة ارض يملكها عربي في الدولة اليهودية أو أرض يملكها يهودي في الدولة العربية، الا للأغراض العامة، ولكن بمجرد الاعلان عن قيام إسرائيل في العام 1948، بدأت إسرائيل بعد ارتكابها مجموعة من المجازر وتشريد اكبر عدد من الفلسطينيين خارج حدود فلسطين، وقامت بإصدار وتشريع مجموعة من القوانين العنصرية التي تهدف إلى تمكين اليهود من فلسطين، ولم تكتف السلطات الإسرائيلية بذلك بل طبقت هذه التشريعات العنصرية الهادفة إلى التوسع والسيطرة على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967.

يؤمن قادة إسرائيل ومن خلفهم المشرعون أن القوة وحدها هي الكفيلة لتحقيق المصالح الحيوية لإسرائيل في فلسطين التاريخية، ومن هنا فإن المؤسسة التشريعية والقضائية والتنفيذية في إسرائيل تبنت هذا النهج بهدف تحقيق مصالحها الحيوية على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية.

في إطار هذا الفكر العنصري التوسعي، يستمر البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بإصدار القوانين والتشريعات التي تساعد سلطة الإحتلال في السيطرة على الأرض والموارد في الأراضي الفلسطينية

المحتلة عام 1967، خاصة بعد صعود اليمين الإسرائيلي إلى سدة الحكم عام 2009. وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى إلقاء الضوء على ثالثة محاور رئيسية:

المحور الاولي : تشريع القوانين في الكنيست

المحور الثاني: القضاء الاسرائيلي في خدمة الامن

المحور الثالث: السلطة التنفيذية (الاوامر العسكرية الإسرائيلية

المحور الاول

تشريع القوانين في الكنيست

منذ قيام الكيان الاسرائيلي وحتي عام 2016 شرّع الكنيست ما يقارب 201 قانونا ومرسوماً خاصاً[1]، تركزت منذ قيامه علي ابعاد متعددة، بهدف خدمة امن اسرائيل، وفي هذا المحور سنركز علي اهم القوانين التي هدفت الي طرد السكان الاصليين، والاستيلاء علي الارض بدأ من العام 1950(قانون املاك الغائبين) وانتهاءً بقانون (مصادرة الاموال الفلسطينية) 2018 والتي ادخلت السلطة الفلسطينية في ازمتها القائمة الي الان اكتوبر 2019.

1.قانون املاك الغائبين[2]:

جاء قانون "املاك الغائبين، 1950" تتويجاً لسلسة من الإجراءات والقرارات الصادرة منذ العام 1948 من جهة، والاساس الذي اسندت اليه السلطات الإسرائيلية في مصادرة جزء كبير من الاراضي العربية في فلسطيني المحتلة من جهة اخري. كذلك يعتبر قانون املاك الغائبين خرقاً رسمياً صريحاً لنص قرار 181 لتقسيم فلسطين، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في1947. والذي بدوره يوضح الموقف الاسرائيلي المعارض لعودة الفلسطينيين الي ديارهم وممتلكاتهم خلافاً لما نص عليه القانون الدولي و قرارات الامم المتحدة.

اضافة الي ذلك، شكل قانون املاك الغائبين الغطاء القانوني لنقل ملكية جزء كبير من الاراضي العربية نقلاً تعسفياً ظالماً الي الايدي الصهيونية[3].

---

[1] منذر ابو رموز، حملة قوانيين عنصرية اسرائيلية ضد الفلسطينيين، تقدير موقف، مركز مسارات ، اكتوبر2016. برهوم جرايسي، الكنيست الـ 20 سجل القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، تقرير مدار(7ايار2015– 1كانون الاول 2019) ، شباط 2019 .(تم اضافة عدد 23 قانوناً اقرت بعد العام 2016 ليصل العدد الي 201 قانوناً بعد ان كان 178 حسب تقرير ابورموز المشار اليه اعلاه . حيث شهدت الدورة العشرون للكنيست الاسرائيلي والتي امتدت خلال الفترة المذكورة في التقرير موجة غير مسبوقة من التشريعات العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. فقد عالج الكنيست العشرون 221 قانوناً ضمن هذا الاطار، من بينها 35 قانوناً أقرت بالقراءة النهائية، إضافة الي 6 قوانيين إستدمجت في هذه القوانيين، ما يعني عمليا انه تم سن 42 قانوناً. كما بقي علي جدول اعمال الكنيست قانونان في مرحلة القراءة الاولي، وهما مرشحان لاستمرار تشريعهما في الولاية البرلمانية الجديدة، في حين ان القوانيين ال23 التي اقرت بالقراءة التمهيدية، وبقيت عند هذه المرحلة من مسار التشريع، تعكس أكثر طابع التركيبية البرلمانية، وهذا ما يتعزز أكثر من خلال قراءة 153 مشروع قانون أدرجت علي جدول الأعمال ولم تدخل مسار التشريع.

[2] **قانون املاك الغائبين:** أقرته الكنيست* الإسرائيلية في 1950/3/14 ، ويتألف قانون أملاك الغائبين من تسع وثلاثين مادة، وقد ونشر في "كتاب القوانين" في 1950/3/30، واعتبر قانوناً معدلاً لأنظمة الطوارئ (أملاك الغائبين) الصادرة في 1948/12/12 وبديلاً لها ابتداء من 1950/3/31.

[3] الموسوعة الفلسطينية، املاك الغائبين (قانون) ،8 سبتمبر 2013، تاريخ الدخول الموقع 2019/9/15، https://bit.ly/37B6yxe

2.قانون العودة[4].

اعطى " قانون العودة، 1950" اليهود حق الهجرة والاستقرار في إسرائيل، ونيل جنسيتها. حيث صرح رئيس الوزراء الأسبق ديفيد بن غوريون عند تقديم اقتراح القانون امام جلسة الكنيست العامة، ان هذا القانون جاء ليُحدد هدف وطبيعة الدولة اليهودية. واضاف ان القانون لم يهدف الى منح حقوق من قبل الدولة انما منح الفكرة الصهيونية صبغة قانونية وتقوية الحق الجوهري لكل يهودي بكونه يهودياً ان يهاجر الى اسرائيل ويقيم فيها. وأكّد بن غوريون ان هذا الحق سابق لقيام اسرائيل. ويمنح هذا القانون وزير الداخلية حقا في منع أي يهودي من الدخول الى اسرائيل اذا تبين انه يعمل ضد دولة اسرائيل، او انه يُعرّض صحة الجمهور وأمن الدولة للخطر[5].

خضع "قانون العودة،1950" الي تعديل عام 1970، وبالتحديد بند (4 ب) الذي يمنح حقوقاً لابن وحفيد كل يهودي، ولزوج يهودي ، ولزوج ابن او حفيد يهودي (حتى لو كان اليهودي المشار اليه قد فارق الحياة او انه لم يهاجر الى اسرائيل)، بمعنى ان حقوق اليهودي محفوظة حتى الحفيد. واستثنى القانون يهودياً ترك ديانته وتحول الى ديانة أخرى فلا حقوق له بموجب القانون. وبموجب التعديل الذي أُدخل العام 1970 في بند 4 بـ (كل من ولد لأُم يهودية او هُوّد وهو ليس تابعاً لديانة اخرى). وخول القانون وزير الداخلية القيام بتنفيذه وله الحق في اضافة نُظم لها علاقة بطبيعة وجوهر القانون، ولكنه يحتاج الى مصادقة من لجنة القانون والدستور التابعة للكنيست[6].

في ذات السياق، اعتبر نايف الفرا أن قانون العودة من المعالم المميزة على عنصرية دولة الاحتلال، حيث أوجب قانون العودة بالقبول الفوري لليهود الراغبين بالعودة، وحصولهم على الجنسية لحظة صولهم أرض اسرائيل. وأضاف قائلاً: "معروف ان أي جنسية في العالم تمنح علي اساس رابطة الاقليم او رابطة الدم ولكن قانون العودة الإسرائيلي يخرج عن هذه الاصول المقررة في القانون الدولي، فيورد اشد الاحكام عنصرية ويقرر منح الجنسية للأشخاص لمجرد صفتهم كيهود"[7].

---

[4] **قانون العودة:** اقرته الكنيست الاسرائيلي الاولى في الخامس من تموز 1950.

[5] مركز مدار للدراسات الاستراتيجية ،حق العودة، ، تاريخ زيارة الموقع، 15/ 9/ 2019https://bit.ly/354C3yc .

[6] للاستزادة راجع:

-مركز مدار للدراسات الاستراتيجية ،حق العودة.

[7] للاستزادة راجع:

-نايف الفرا، قانون الجنسية الاسرائيلي واثره علي الفلسطينيين، مكتبة نسيان للطباعة والنشر، ط1،2017، ص 88-89.

3.قانون الجنسية[8]:

يفصل قانون "الجنسية الاسرائيلي، 1952" التشريعات الخاصة بمسائل الهجرة، وينص علي حق اليهود بالقدوم الي اسرائيل (مواطن اسلافهم المزعوم) وعلي التكفل بتسهيل هجرتهم، وتنص المادة (14/م) من قانون الجنسية ان اليهود الذين يحصلون علي الجنسية الاسرائيلية لا يتوجب عليهم التخلص من جنسياتهم الاصلية. ويتصف قانون الجنسية الاسرائيلي بصفتين هما: اولاً ازدواج الجنسية، ثانياً الصفة العنصرية[9].

في ذات السياق، ميز قانون الجنسية الإسرائيلي بين اليهودي وغير اليهودي بشكل كبير، فأعطى القانون الجنسية لكل يهودي بطريقتين: الأولى تشمل كل يهودي اكتسب صفة "عوليه" بحسب قانون العودة، والثانية عن طريق الميلاد لأب أو أم إسرائيليين. أما الجنسية لغير اليهود، فنظمت تحت بند آخر في القانون، وهو "الجنسية عن طريق الإقامة". وبحسب بنود القانون، أي شخص كان مواطنا فلسطينيا قبيل إقامة الدولة، لا يصبح مواطنا إسرائيليا بحسب البند2 من القانون[10].

4.قانون الاطعام القسري للأسري الفلسطينيين[11]:

اقر الكنيست قانون "الاطعام القسري،2015" الذي يجبر الاسير الفلسطيني المضرب عن الطعام بالتغذية القسرية. ويطلق عليه ايضاً "منع اضرار الاضراب عن الطعام"، حيث يمكن للسلطات الاسرائيلية اطعام اسرى مضربين عن الطعام بشكل قسري اذا تعرضت حياتهم للخطر[12].

يسمح القانون بالتدخل بشكل فظيع في جسد الإنسان، ورغم موقف نقابة الأطباء الإسرائيلية التي حذرت من مضاعفات وخطورة إطعام الأسرى بالقوة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية أقرته. "هذا القانون يغلف بالغلاف الإنساني، ولكنه يقوم على أساس أمني، لا سيما وأن الأسير الفلسطيني يعتمد وسيلة الإضراب عن الطعام كإحدى وسائل النضال لتحقيق مطالبه من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خاصة الاحتجاج على الاعتقال الإداري الذي تنتهجه إسرائيل"[13].

---

[8] **قانون الجنسية الاسرائيلية** : أقر من قبل الكنيست في، 1 نيسان 1952م، وأصبح ساري المفعول في 14 أيلول 1953، ول 1953.، وقد خضع هذا القانون لتعديلين لاحقين: أحدهما عام 2008، والثاني عام 2011.

[9] نايف الفرا، مرجع سابق

[10] للاستزادة راجع: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قصية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، (ت) مجدي المالكي وآخرون، ج1، اب/ اغسطس 2015.

[11] **قانون الاطعام القسري (قانون لتعديل أنظمة السجون رقم 48،2015)**: بدأ هذا القانون في وزارة القضاء في حكومة نتانياهو السابقة (2013-2014) لمواجهة حركة الاضربات عن الطعام التي يخوظها الاسري الفلسطينيين في سجون الاحتلال. صادقت عليه الكنيست الإسرائيلية بتاريخ 30 تموز 2015م ، بالقراءتين الثانية والثالثة، بغالبية 46 صوتًا، مقابل 40 صوتًا واقرته.

[12] وكالة الانباء الفلسطينية وفا ، قانون التغذية القسرية للأسري، تاريخ زيارة الموقع 2019/9/13، https://bit.ly/330pjXK .

[13] مرجع سابق ، وكالة الانباء الفلسطينية.

5.قانون التفتيش الجسدي[14]:

أقر قانون "التفتيش الجسدي، 2016"، لأي شرطي او جندي، في منطقة اعلن قائد الشرطة انها منطقة ذات اخطار امنية، ان يفتش أي شخص جسديا في الشارع حتي من دون ان يكون مشبوها. كما ورد النص النهائي للقانون، أنه جعل هذه الانظمة مخففة في المناطق ذات الاحتمال لوقوع عنف مجتمعي، وجري تشديدها حيث ما يسمي "اخطار امنية" وهذا البند الاخير فاعل للعاملين كأمر مؤقت قابل للتمديد[15].

عليه، يصبح كل فلسطيني عرضة للتفتيش الجسدي دون اشتباه ملموس[16]. تحاول وزارة "الامن الداخلي الاسرائيلية" المكلفة بالشرطة وبقوات ما يسمي "حرس الحدود" منذ عدة سنوات سن قانون يرفع عمليا القيود عن تفتيش أي مواطن جسديا وفي امتعته، اذا كان القانون السابق ينص علي انه يجب ان يكون الشخص مشبوها بحيازة اسحله نارية او "بادرة" (سكين وما شابه) حتي يجوز للشرطة تفتيشه. ينص القانون على أن يكون التفتيش في جميع الأماكن المعروفة أنها تشهد حالات عنف (جنائية) مثل النوادي الليلة والبارات، ونوادي البلياردو، وغيرها من الملاهي وأماكن النقاهة العامة، ويضاف لها الأماكن التي أعلن عنها قائد المنطقة في الشرطة، أنها منطقة مرشّحة لحالات عنف. والقصد هنا، المناطق ذات الطابع الأمني مثل القدس المحتلة، وغيرها[17].

6.قانون مكافحة الارهاب[18]:

أقرت الهيئة العامة للكنيست قانون "مكافحة الإرهاب، 2016" بشكله الواسع والمتشعب، يعتبر في جوهره مقاومة الاحتلال ومقاومة سياسية التمييز العنصرية "ارهاباً" ويمنح الأجهزة الاسرائيلية صلاحيات واسعة في الملاحقة وتقيد الحريات والسطو علي الممتلكات وغيرها[19].

يسري القانون علي جميع المناطق التي تفرض عليها ما تسمي "السادة الاسرائيلية" والتي تشمل القدس ومرتفعات الجولان، بينما الاحكام التي تفرض في الضفة الغربية والقطاع، هي احكام المحاكم

---

[14] **قانون التفتيش الجسدي (قانون صلاحيات لأجل الحفاظ علي امن الجمهور، تعديل رقم 5 وأمر الساعة–2016)**: اقرت الحكومة الإسرائيلية في جلستها العادية يوم الأحد 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وطُرح القانون لأول مرّة على جدول أعمال الكنيست وأقر بالقراءة الأولى يوم 35 أيار/ مايو 2011، إلا أن التشريع توقف، كما يبدو نظرا لاعتراض عدة جهات عليه، وخاصة المنظمات الحقوقية.

[15] برهوم جرايسي. الكنيست الـ 20 سجل القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، تقرير مدار، شباط 2019، ص12

[16] قانون التفتيش الجسدي ودون وجود شبهات، هيئة شؤون الاسري والمحررين، 2019/3/13، تاريخ زيارة الموقع، 2019/9/14. https://bit.ly/2LItOQV

[17] مرجع سابق. برهوم جرايسي، ص 12.

[18] **(قانون مكافحة الارهاب)**: أقرت الهيئة العامة للكنيست، الاثنين 13 حزيران 2016، قانون ما يسمى "مكافحة الارهاب" عام 2016.

[19] مرجع سابق. برهوم جرايسي، ص 12.

العسكرية المشددة. من الملاحظ أن الدورة الـ 20، فصلت بنود وإجراءات أكثر صرامة من الأوامر والقوانين السابقة، من بينها[20]:

–قانون يفصل بين التحريض علي الارهاب وبين التحريض علي العنف.

–تنص التعديلات الجديدة على إنزال عقوبة السجن المؤبد بكل من ينفذ عمليات ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي.

– وفق التعديلات، سيواجه كل من يدرب أفرادا على تنفيذ أعمال "إرهابية" السجن تسع سنوات. أما من يجند نشطاء لغرض تنفيذ عمليات إرهابية ويهدد بتنفيذها فستصل عقوبته لسبع سنوات، ومن يساعد منفذي العمليات ستصل عقوبته لخمس سنوات سجنا.

إن سن قانون "مكافحة الإرهاب"، دليل دامغ على يهودية الدولة والقضاء على الحريات الشخصية، ويعتبر تصعيداً خطيراً لتقويض العمل السياسي الرسمي والشعبي الفلسطيني، ليس هذا فحسب، وإنما تجريمه وتجريم كل من تثبت علاقته الداعمة للشعب الفلسطينية.

7.قانون تسوية التوطين[21]:

يعني قانون "تسوية التوطين، 2017" شرعنه الاستيطان بالمفهوم القانوني، وصبغه بالصفة الرسمية، ويصبح موضوع البيوت السكنية ومرافقها في المستوطنات خاضعاً للتخطيط والبناء، وتمنح فعلياً تراخيص بناء وفقاً للقانون. ويهدف القانون إلى[22]:

أولاً: شرعنه المستوطنات والبؤر الاستيطانية الجاثمة على الأرض الفلسطينية.

ثانياً: تدعي دولة الاحتلال في مشروع القانون أن الأرض والمباني والمنشآت المقامة عليها وملحقاتها والمياه قد أنشأت بحسن نية (أمر واقع ومفروض على الفلسطينيين)، وعليهم القبول بالتعويض المالي وفقاً لقانونهم.

---

[20] قانون الإرهاب الإسرائيلي.. كتب لقمع الفلسطينيين ، الجزيرة ، 2016/6/16، تاريخ زيارة الموقع، 2019/9/14، https://bit.ly/2MbjgZC.

[21] **قانون تسوية التوطين (قانون تسوية الاستيطان في يهودا السامرة، 2017):** أقرت الهيئة العامة للكنيست يوم الاثنين 6 شباط/ فبراير 2017م، بالقراءة النهائية، مشروع قانون معدّل لثلاثة مشاريع قانون، ما يسمى بـ "قانون التسوية"، الذي يقضي بمصادرة الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة في الضفة المحتلة، لغرض تثبيت البؤر الاستيطانية المقامة عليها، بعد أن استولت عليها عصابات المستوطنين على مر السنين. وكان الكنيست قد أقر القانون بالقراءة التمهيدية، في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2016. وفي 7 كانون الأول/ ديسمبر 2016، بالقراءة الأولى . قد أقر الكنيست المشاريع الثلاثة السابقة بالقراءة التمهيدية في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016م، وانتقلت كمشروع قانون واحد، لإعداده للقراءة التمهيدية.

[22] للاستزادة راجع:

-عبد الجبار قاعود، مشروع قانون التسوية الاسرائيلي (تسوية التوطين2017) والآثار المترتبة حال تطبيقه على مدينة القدس، جامعة النجاح الوطنية ، 2017. https://bit.ly/31KDsYJ.

ثالثاً: لا يحق للفلسطيني وفق مشروع قانون التسوية الاعتراض على مصادرة أرضه أو اللجوء للمحاكم الإسرائيلية– والتي هي ليست صاحبة اختصاص على الأرض الفلسطينية.

8.قانون يهودية الدولة[23]:

يعتبر قانون "يهودية الدولة" أحد أهم وأخطر القوانين التي صاغها الكنيست الـ 20، ثم أقرها. حيث حسم طابع الدولة ونوع المواطنة فيها، والعلاقة مع الارض بوصفها تاريخية ابدية وسط تغيب كامل لوجود الشعب الفلسطيني ولحقوقه الاساسية وتثبيت قيم الاستيطان الاستعماري التوسعي[24].

ينطلق القانون من حقوق ومصالح الشعب اليهودي في اسرائيل والعالم، وسط استبعاد أي قيم مواطنة احتوائية تضمن مساحة للمشاركة للمواطنين الفلسطينيين في الداخل. فقد جاء في البند (أ) من المباديْ الاساسية لقانون القومية أن "ارض اسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة اسرائيل" أما البند(ب) فجاء " ان دولة اسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير. وفي البند (ج) تم التحديد " ممارسة حق تقرير المصير في دولة اسرائيل حصرية للشعب اليهودي"[25].

لا يعترف القانون بحق أي من المجتمعات "غير اليهودية" في تقرير المصير ولا يعترف ان هذه البلاد هي موطن شعب اخر. كذلك مكانة رسمية ودستورية لمصطلح " ارض اسرائيل" هذا الذي يأتي ليشدد تحديداً علي الراوية الصهيونية المتعلقة بارتباط الشعب اليهودي بهذه الارض (فلسطين التاريخية) واعتبارها الوطن التاريخي للشعب اليهودي[26]. ولا يحد القانون حدود دولة اسرائيل ويحولها بذلك الي موضوع اجتهاد ومناورة سياسية. وفي البند الثالث جاء "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة اسرائيل".

لم يتم ذكر العرب في القانون الا من خلال " السلب" عبر تخفيض مكانة اللغة العربية من لغة رسمية الي لغة ذات مكانة خاصة، كما جاء في البند الرابع (ب) " اللغة العربية لها مكانة خاصة في الدولة؛ تنظيم استعمال اللغة العربية في المؤسسات الرسمية او في التوجه اليها يكون بموجب القانون".

بالنظر للقانون الاساس والذي يقر بأن(اسرائيل) هي دولة الشعب اليهودي، هو مطروح في الكنيست الاسرائيلي منذ فترة طويلة، وتعود جذوره التاريخية الي فترة المفاوضات في مؤتمر أنابوليس 26 نوفمبر 2007، حيث اكد رئيس الحكومة الإسرائيلية ايهود أولمرت علي ضرورة الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ولم يفوت الرئيس الأمريكي باراك أوباما الفرصة، حيث اكد هو الاخر ما تفوه ايهود

---

[23] **قانون يهودية الدولة "اسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"**: صادق الكنيست على القانون في الثامن عشر من حزيران / يوليو 2018 خلال الدورة العشرين للكنيست .

[24] مرجع سابق. برهوم جرايسي، ص 5.

[25] مرجع سابق. برهوم جرايسي، ص 6.

[26] يوسف جبارين، قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية، جدل، العدد الثالث والعشرون 2015، مدي الكرمل .

اولمرت، وايد الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وكرر ذلك امام لجنة الشؤون العامة الامريكية الاسرائيلية (ايباك) في العام 2008. وكذلك في ايلول من العام 2010 في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما اكد التزام الولايات المتحدة بالاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة يهودية[27].

إذا ما نظرنا للقوانين الأولى كقانون العودة وأملاك الغائبين، التي فرغت الأرض، وغيبت الانسان الفلسطيني، ثم أمعنا النظر في قانون "يهودية الدولة"، نجد أن القوانين العنصرية الإسرائيلية جاءت متكاملة على مر تاريخ الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، حيث بعد تفريغ السكان والاستيلاء على الأرض، جاء القانون لاعتبارها أرضاً يهودية وللشعب اليهودي حصراً.

9.قانون نهب الاموال الفلسطينية[28]:

بادرت الحكومة الإسرائيلية بإجراء يقضي بتجميد أموال الضرائب الفلسطينية، وعملت جاهدة لاستصدار قانون من الكنيست ينص على اقتطاع وتجميد أموال الضرائب الفلسطينية، بقدر مواز للمخصصات التي تدفعها السلطة والاطر الفلسطينية المرتبطة بها للأسري وعائلاتهم، وللأسري المحررين، ولعائلاتهم الشهداء. وقدر جرت تعديلات كثيرة علي النص النهائي للقانون، مقارنة مع النص الذي عرضته الحكومة ليصبح تجميد.

يعتبر القانون عقاب جماعي آخر ضد الشعب الفلسطيني وتهديد لمصادر دخل العائلات التي تعتاش من هذه المخصصات الاجتماعية، المتبعة في العديد من دول العالم" إننا نتحدث عن قانون كولونيالي بامتياز، إذ أن الأموال الّتي تنوي إسرائيل احتجازها هي ملك للشعب الفلسطيني، وفي ظل حقيقة أنه لا توجد عائلة فلسطينية تقريبًا الا وبينها اسير او اسير محرر، فان القانون يسعى الى ترسيخ الاحتلال والى مصادرة موارد الشعب الفلسطيني وحقوقه". وبحسب التزامات إسرائيل في اتفاقيات أوسلو فهي ملزمة بنقل الأموال الى السلطة الفلسطينية دون قيد او شرط، وهذا القانون يناقض بوضوح التزامات إسرائيل بهذه الاتفاقيات الدولية[29].

---

[27] عبد الحفيظ محارب، يهودية الدولة... الفكرة، الدولة، واشهارها، مجلة شؤون فلسطينية العدد 246، 2011.

[28] **قانون نهب الأموال الفلسطينية، قانون تجميد الاموال التي دفعتها السلطة الفلسطينية بما يرتبط بالإرهاب من الاموال التي تنقل لها من حكومة اسرائيل –2018):** اقرته الهيئة العامة للكنسيت يوم 2 تموز 2018، بالقراءة النهائية وتم تطبقه من شهر شباط 2019 مما ادي الي ازمة في الموازنة الفلسطينية.

[29] يوسف جبارين، قانون احتجاز الاموال يناقض اتفاقية اوسلو، وكالة وطن 24 الاخبارية، تاريخ زيارة الموقع 2019/9/13. https://bit.ly/2LK93US.

10.قانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية[30]:

أقر قانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية لأول مرة عام 2003، ثم جاء تمديد سريانه في عام 2018، على أن يجدد في كل عام. وهو أحد أبرز القوانين العنصرية الذي يحرم العائلات الفلسطينية وأبنائها بأن يكونوا مواطنين في "إسرائيل" ويفرض معاناة دائمة وقاسية على هذه العائلات ويؤدي في كثير من الحالات إلى تمزيقها[31]. وبذلك تقوم الحكومة الاسرائيلية بالالتفاف على القانون الأساس من خلال تمديد قانون منع لم الشمل في كل عام بقرار حكومي خاص تصادق عليه الكنسيت الاسرائيلي بالتصويت مرة واحدة من الهيئة العامة دون المرور بمراحل التشريع الرسمية، وهو ما تمارسه الحكومة علي مدار الخمسة عشر عاماً الماضية بعد ان اقر القانون منذ العام 2003 كقانون مؤقت لعام واحد[32].

إن القانون يمس الفلسطينيين بشكل عام، والمقيمين في القدس بشكل خاص، وكذلك المقيمين في المناطق التي تتطلع إسرائيل إلى استيطانها. وبالتالي، القانون يمنع إقامة الفلسطينيين الطبيعية في أرضهم، كونهم فلسطينيين وليس يهوداً كما ينص القانون.

---

[30] **تمديد سريان القانون المؤقت لمنع لم شمل العائلات العربية (قانون المواطنة والدخول لإسرائيل):** صدر القانون عام لأول مرة عام 2003، ثم جاء ادرج للتمديد كل عام، حيث اقرته الهيئة العامة للكنيست الاسرائيلي في 4 جزيران 2018 تمديد القانون المؤقت وجرى تمديه يوم 30 حزيران 2018.

[31] تقرير مدار

[32] النجاح الاخباري، الاحتلال يمدد سريان منع لم شمل العائلات الفلسطينية، 2019/5/26، تاريخ زيارة الموقع، 2019/9/13. https://bit.ly/30Kr0a0

المحور الثاني

القضاء الاسرائيلي في خدمة الامن

استخدمت إسرائيل النظام القضائي لتعزيز سيطرة قوات الاحتلال وفرض إرادتها على الأرض والشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة. إضافة إلى ذلك، استخدمت المحاكم لتسويغ وتبرير مصادرة الأراضي الفلسطينية. خاصة الأراضي التي تتمتع بخصوصية جغرافية هامة، كالأراضي التي تفصل بين المدن والمحافظات الفلسطينية.

المحكمة العليا الاسرائيلية:

تلزم قرارات المحكمة العليا جميع المحاكم الأدنى منها وسلطات الحكم الأخرى في نظام الحكم الإسرائيلي. وهناك محكمة عليا واحدة يقع مقرها في القدس وتتشكل هيئتها من (3) قضاة إلى (9) حسب القضية المنظورة وفي حالات استثنائية تنعقد المحكمة بتشكيلة من (11) قاضيا[33].

تلتئم المحكمة العليا بصفتين أو وظيفتين أساسيتين، هما:

الأولى بصفتها محكمة عليا للاستئنافات الجنائية والمدنية. تنظر المحكمة العليا بصفتها الأولى "الاستئنافات" في قضايا الاستئناف المرفوعة ضد قرارات محاكم الصلح وتكون بذلك محكمة ذات درجة قضائية ثالثة وتنظر في استئنافات قرارات المحكمة المركزية وفي حالات خاصة ونادرة تنظر المحكمة في استئنافات ضد قرارات المحكمة العليا ذاتها بناء على طلب إعادة النظر في القضية حيث تنعقد المحكمة بهيئتها الموسعة من 9-11 قاضيا للنظر في هذا النوع من الاستئنافات[34].

أما الثانية باعتبارها محكمة عدل عليا. تنظر المحكمة بصفتها الثانية "محكمة عدل عليا" وباعتبارها درجة قضائية أولى وأخيرة في القضايا المتعلقة بالعلاقة بين المواطن وسلطات الحكم ولا تعمل محكمة العدل العليا بمبادرة ذاتية منها بل تحتاج إلى من يتوجه إليها برفع قضية حتى تلتئم بهذه الصفة ويتم التوجه عبر التماس خطي ويسمى مقدم الشكوى " مقدم الالتماس" أو "الملتمس"[35].

---

[33] جهاز المحاكم في إسرائيل، شرح عن أقسام المحاكم في اسرائيل وعن كيفية عملها، العلاقة بين أقسامها ودور محكمة العدل العليا في الجهاز القضائيّ الإسرائيليّ ، تاريخ زيارة الموقع، 2018/11/24، https://bit.ly/2DbrI75.

[34] جهاز المحاكم في اسرائيل، مرجع سابق.

[35] جهاز المحكم في اسرائيل، مرجع سابق.

سياسات نفاذ قوانين المحكمة العليا وتأثيراتها على الفلسطينيين:

1- قرارات المحكمة العليا وهدم منازل الفلسطينيين.

في بداية شهر أيلول عام 2018 وبعد سنوات من المداولات القضائيّة قرّر قضاة محكمة العدل العليا أنّه لا يوجد ما يمنع قانونيًّا هدم تجمّع خان الأحمر حيث أنّ البناء في المنطقة الواقعة على بُعد نحو 2 كم جنوبيّ مستوطنة كفار أدوميم مخالف للقانون[36].

حين تعتبر المحكمة في قرارها أنّ هدم القرية ليس سوى مسألة تتعلّق بـ "تطبيق القانون" فهي تنوب عن الدولة؛ إذ تضع إسرائيل في هذا الإطار مجمل سياستها تجاه البناء الفلسطيني في أنحاء الضفّة الغربيّة طيلة سنين.

على مستوى التصريحات تطرح السّلطات الإسرائيلية مسألة هدم منازل الفلسطينية على أنّها مجرّد مسألة بناء مخالف محض للقانون وكأنّما لا توجد لإسرائيل غايات بعيدة المدى في الضفة الغربية. وكأنّما لا توجد لهذه المسألة إسقاطات وآثار بعيدة المدى على حقوق الإنسان لمئات آلاف البشر وضمن ذلك على قدرتهم على المعيشة وكسب الرّزق وإدارة حياتهم[37].

تبنّت المحكمة العليا هذه الرؤية في آلاف القرارات والأحكام الصادرة لهدم منازل الفلسطينيين في الضفة، واعتبر القضاة سياسة التخطيط الإسرائيلية قانونيّة ولا تشوبها شائبة مسلّطين الضوء في جميع الحالات تقريبًا[38]. إن كافة الأحكام والقرارات التي صدرت على مر السنين في قضايا تتعلق بهدم منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية، اعتبرتها المحكمة وقضائها قانونية وسليمة وان الحجة هي هل لدى مقدمي الالتماس تصاريح بناء.[39]

2-إجازة المحكمة تعذيب المعتقلين الفلسطينيين.

سمحت المحكمة العليا الاسرائيلية لمحققي جهاز المخابرات الاسرائيلي (الشاباك) باستخدام التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية. وكانت المحكمة قد انعقدت وعلى غير العادة تشكلت من (9) قضاة للنظر في التماس قدم اليها بتعذيب احد المعتقلين الفلسطينيين حيث أصدرت قرارا يسمح لمحققي جهاز المخابرات الاسرائيلية من استمرار تعذيبه[40].

---

[36] مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية، عدالة زائفة: مسئولية قضاة محكمة العدل العيا عن هدم منازل الفلسطينيين وسلبهم، ملخص التقرير ، شباط 2019 ، تاريخ زيارة الموقع، 2019/9/16، https://bit.ly/2XKfCex .

[37] مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية، عدالة زائفة ، مرجع سابق.

[38] مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية، عدالة زائفة، مرجع سابق.

[39] النجاح الاخباري، الكشف عن دور المحكمة العليا في ترحيل الفلسطينيين ، 2019/2/11 ، تاريخ زيارة الموقع ، 2019/9/16، https://bit.ly/2rlWBD4j.

[40] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، المحكمة العليا الاسرائيلية تشرع التعذيب، 13 يناير 1998 ، تاريخ زيارة الموقع 2019/9/16 ، https://bit.ly/35yXvuQ.

جاء قرار هيئة المحكمة بأغلبية (5) قضاة مقابل (4) ليسمح للمحققين باستخدام أساليب الشبح والحرمان من النوم وتعريض المعتقلين لأصوات مزعجة بشكل متواصل ووضع أكياس نتنة على رؤوسهم كما يعني ذلك أيضا اجازة استعمال اسلوب الهز العنيف[41].

ان اجازة التعذيب في اسرائيل كسياسة رسمية واعطاء المحكمة العليا الاسرائيلية غطاء قانونيا له ليس جديدا ولكن ما هو جديد هو أن المحكمة الاسرائيلية عند نظرها في الالتماس هذه المرة، قد تشكلت من تسعة قضاة مما يدل على جدية وخطورة ما جاء في الالتماس المقدم، الا أن قرار المحكمة حتى وبأغلبية قاض واحد قد حسم من أمر تعذيب الفلسطينيين وجعل منها قضية لا تحتاج الى مثل ذلك النقاش فهي قضية مسموح بها وبديهية وفق المعايير القانونية والقضائية في دولة اسرائيل[42].

اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تجعل من التعذيب عملا مشروعا وتوفر له الغطاء القانوني اللازم، وبذلك، يصبح القانون والقائمون على تطبيقه في خدمة جهاز المخابرات، وهي على عكس ما تدعي من أنها تستند في ادارة شئونها الى الأسس والمبادئ الديمقراطية.

ان قرار المحكمة العليا يشكل انتهاكا صارخا لمعايير حقوق الانسان ولمبادئ القانون الدولي، التي تحرم التعذيب تحريما قاطعا. حيث حّرمت اتفاقية جنيف الرابعة والخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب للعام 1949 التعذيب[43]، بل واكثر من ذلك اعتبرته الاتفاقية بمثابة جريمة حرب وعلى المجتمع الدولي ملاحقة مقترفيها قضائيا. كما تنص المادة 2 (1) من اتفاقية مناهضة التعذيب التي تبنتها الأمم المتحدة في العام 1984 والتي وقعت عليها الحكومة الإسرائيلية على أن "تتخذ كل دولة طرف اجراءات تشريعية أو ادارية أو قضائية فعالة أو أية اجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي اقليم يخضع لاختصاصها القضائي"[44].

3-المحكمة العليا الاسرائيلية تسمح باحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين:

يعد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بمنح الجيش حق احتجاز جثامين الشهداء لاستغلالها كورقة ضغط في المفاوضات سابقةً قضائية. حيث شكل الجسد الفلسطيني هدفًا ثابتًا لممارسات الانتهاك والإبادة التي تقوم عليها بنية الاحتلال الاسرائيلي، ولم تتوقف تلك الممارسات على أجساد الأحياء، بل طالت أجساد الأموات كذلك، إذ مارست ضدها أشكالًا عديدة من العنف، إما بالتمثيل المنظم بها أو باستخدامها كوسيلة ردع أو احتجازها كورقة ضغط تفاوضية لاسترداد جنودها أو جثامينهم المحتجزة

[41] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، المحكمة العليا الاسرائيلية تشرع التعذيب، مرجع سابق.

[42] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، المحكمة العليا الاسرائيلية تشرع التعذيب، مرجع سابق.

[43] راجع المادة (147،37،3) من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لسنة 1949.

[44] راجع المادة (2 فقرة 1) من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة اعتمدتها الجمعية العامة وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام اليها في القرار 46/39 المؤرخ في 10 كانون الأول / ديسمبر 1984.

لدى المقاومة، وهو الادعاء "القانوني" الذي استند إليه قرار الهيئة الموسعة للمحكمة العليا الإسرائيلية، بغالبية 4 قضاة ضد 3 قضاة، في ملف احتجاز الجثامين المرفوع أمامها منذ يوليو/تموز العام 2018والقاضي بمنح صلاحية للقائد العسكري باحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين ودفنهم مؤقتًا لغرض استغلالهم كورقة تفاوض مستقبلية في عمليات تبادل الأسرى[45].

الجدير ذكره، المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكابينيت)، كان قد أصدر بتاريخ 1/1/ 2017، قراراً يقضي بمنع تسليم جثامين الشهداء الفلسطينيين واحتجازها، بالرغم من إقرار المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 2017/12/15، بعدم قانونية هذا الإجراء، وبهذا السياق تقدمت مؤسسات حقوقية من قطاع غزة والداخل بإلتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية بإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتسليم جثامين الشهداء الفلسطينيين إلا أن المحكمة العليا نقضت قرارها السابق الصادر بتاريخ 2017/12/15.[46]

استند الجيش الإسرائيلي في إيجاد صلاحية لاحتجاز الجثامين على قانون الطوارئ 133 لعام 1945، وصيغته المعدلة الحاليّة التي تعود لشهر يناير/كانون الثاني من العام 1948 التي تعطي صلاحيات للقائد العسكري باحتجاز ودفن جثامين مؤقتًا واستغلالها كورقة مفاوضات.

خطورة القرار على الصعيد الدولي، تأتي من جانبين: الأول، انتهاك القرار لأسس القانون الدولي وعلى رأسها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والثاني، أن قرارات الدول يمكن أن تُشكل مرجعية قانونية تستند عليها دول أخرى لتمرير ذات الممارسات المنتهكة لحقوق الإنسان، بما أن القانون الدولي يقاس كذلك وفقًا لممارسات الدول.

قرار محكمة العدل الاحتلالية جاء بالتساوق مع سياسة حكومة الاحتلال التي تمعن في تشديد العقوبات الجماعية على عائلات الشهداء بما يتعارض مع كل أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني"[47]

محاولة الاحتلال سن قانون يسمح باحتجاز الجثامين انتهاك صارخ وواضح للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ويجب الافراج الفوري وغير المشروط عن جميع الجثامين المحتجزة وبإلغاء سياسة احتجاز الجثامين مرة وإلى الأبد، سواء كانت في الثلاجات او مقابر الأرقام، لأن حق الأحياء والأموات بالكرامة الإنسانية هو حق أساس ورئيس لا ينبغي تحويله إلى مراوغة سياسية.[48]

---

[45] دنيا الوطن، قرار المحكمة العليا الإسرائيلية باحتجاز جثامين الشهداء تتويجاً لسياسة معلنة وممنهجة، 2019/9/10، تاريخ زيارة الموقع 2019/9/16 . http://bit.ly/2N7YxIW

[46] دنيا الوطن، قرار المحكمة العليا الإسرائيلية باحتجاز جثامين الشهداء تتويجاً لسياسة معلنة وممنهجة، مرجع سابق.

[47] ن بوست، جثامين الشهداء: القضاء الإسرائيلي و شرعنة انتهاكات الجسد الفلسطيني، 11سبتمبر2019، تاريخ زيارة الموقع 2019/9/16، https://bit.ly/2QVYz7P .

[48] مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان، قرار المحكمة العليا الإسرائيليّة بخصوص احتجاز الجثامين يعكس حالة التسيس لديها، تاريخ زيارة الموقع 2019/9/17،https://bit.ly/2XSoDCs.

المحور الثالث

الاوامر العسكرية الاسرائيلية بحق الفلسطينيين

تعددت الأوامر العسكرية التي تستهدف الفلسطينيين، وقد تنوعت تلك الأوامر ما بين الجنائية والأمنية وغيرها، ويمكننا في هذا المحور رصد أهم تلك الأوامر ومن ثم مناقشتها. حيث جاء الأمر العسكري رقم (387)، المتعلق بالمخالفات الجنائية (الجرمية) والاحتجاز؛ والامر العسكري رقم (1229)، الذي يبيح الاعتقال الاداري لفترات زمنية مديدة دون توجيه اتهام او اجراء محاكمة. وأما الامر العسكري رقم (378)، فيفصل مجموعة واسعة النطاق من المخالفات التي لها علاقة "بالأمن" ويحتوي علي فقرات مغالية في الشدة والصرامة، أما فيما يتعلق بالاحتجاز.

او فيما يخص اصدار الأحكام[49]. وعلي سبيل المثال، تسمح المادة (78) للجيش الاسرائيلي باحتجاز الفلسطينيين مدة تصل ثمانية ايام قبل احضارهم للمثول اما قاض عسكري؛ ومدة اخري تصل إلى 188 يوماً قبل توجيه الاتهام اليهم؛ ومدة ثالثة تصل الي عامين تفصل بين توجيه الاتهام والاحضار للمحكمة. وبإمكان المشرف علي عملية التحقيق ايضاً ان يمنع الفلسطيني المعتقل من مقابلة محام طيلة خمسة عشر يوماً بعد الاعتقال[50]. وقد يجري تمديد هذه الفترة من قبل السلطات القضائية العسكرية حتي تسعين يوماً اذا اعتبرت الاخيرة ذلك ضرورياً من الناحية الامنية أو مطلوباً لضمان " سلامة التحقيق"[51].

بعد حرب عام 1967، سيطر الاحتلال الإسرائيلي على النظام القانوني الفلسطيني من خلال فرض القانون العسكري (الأوامر العسكرية) في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة، وإخضاع القدس الشرقية للقانون المحلي للمحتل الإسرائيلي بعد ضمها في عام 1980[52].

صدر الأمر العسكري رقم 2 لسنة 1967، وقد نص على إلغاء أية قوانين سارية المفعول في المناطق المحتلة في حال تعارضها مع الأوامر الصادرة عن إدارة الاحتلال.

وبعد نشر الأمر العسكري رقم 947 لسنة 1981، نقلت جميع الصلاحيات القانونية والإدارية إلى ما سمي بـ " الإدارة المدنية " التي أسست حديثا في حينه. ومنذ بدء الاحتلال احتفظت المحاكم

---

[49] باحث للدراسات ،احتلال ، استعمار، فصل عنصري ، اعادة تقويم لممارسات "اسرائيل" في الاراضي الفلسطينية المحتلة في ظل القانون الدولي، ص 233 – 234 ، الطبعة الاولي – بيروت – لبنان ، 2010. https://bit.ly/2QLrc7N

[50] الامر العسكري رقم "378" المادة 78(ج) (ا).

[51] المصدر السابق. المواد 78ج (ج) (2) و78 د (ب) (3) و78 د (ب) (4).

[52] جامعة بيرزيت ، معهد الحقوق، الوضع القانوني في فلسطين، تاريخ زيارة الموقع 2019/9/16، https://bit.ly/34hQ1vS.

العسكرية واللجان العسكرية المشكلة بولاية كاملة على قضايا في مسائل جنائية معينة وجميع منازعات الأراضي والضرائب والمصادر الطبيعية والأمور المالية[53].

بشكل عام، تناولت الأوامر الصادرة خلال فترة الاحتلال بالتنظيم كافة جوانب الحياة، وقد اختلفت في الضفة الغربية بعض الشيء عنها في قطاع غزة. ومنذ عام 1967، صدر في الضفة الغربية وقطاع غزة ما يقارب الـ 2500 أمر عسكري بالإضافة إلى عدة أوامر أخرى لم يتم نشرها[54].

ووفقا للتشريعات العسكرية منذ عام 1967، فإن المستوطنين الإسرائيليين داخل المناطق المحتلة لم يخضعوا إلى قوانين قائد المنطقة أو الإدارة المدنية، وإنما للقانون المحلي الإسرائيلي. وبذلك وسعت الحكومة الإسرائيلية من مفهوم التوطن الإسرائيلي ليشمل المستوطنات التي أقيمت في المناطق المحتلة. ولعمل ذلك، ادعت تلك الحكومة بأن المستوطنات لا تعتبر جزءا من المناطق المحتلة، كما قامت بفصل النظام القانوني المطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عن ذلك المطبق في المستوطنات[55].

تتعامل التشريعات العسكرية الأخرى مع قرائن محددة، حين نشوئها ففي ابريل 2002، علي سبيل المثال، اصدر الامر العسكري رقم 1500[56]، الذي يجيز الاعتقال الجماعي للفلسطينيين اثناء التوغلات العسكرية في الضفة الغربية. وقد اعطي هذا الامر صلاحية لكل جندي اسرائيلي علي الاراضي المحتلة لاعتقال الفلسطينيين دون ابداء السبب او الرجوع الي الضابط الأعلى منه رتبة؛ كما وسمح لجيش الاحتلال باحتجاز الفلسطينيين لمدة ثمانية عشر يوماً دون احضارهم للمثول امام القاضي.[57] وفيما يتعلق بإجراءات محاكمة القاصرين (سناً) هناك تشريع (عسكري اسرائيلي) ذو صلة يجسده الامر العسكري رقم 132[58].

فيما يلي، تستعرض الدراسة أهم الأوامر العسكرية الاسرائيلية التي صدرت بحق الفلسطينيين خدمة للأمن وتقويض الاراضي الفلسطينية لمصلحتهم:

---

[53] راجع الامر العسكري الاسرائيلي رقم (947) بشأن إقامة إدارة مدنية (يهودا والسامرة) ، 8 تشرين ثاني 1981 .

[54] جامعة بيرزيت ، معهد الحقوق، الوضع القانوني في فلسطين، مرجع سابق.

[55] جامعة بيرزيت ، معهد الحقوق، الوضع القانوني في فلسطين، مرجع سابق.

[56] الامر العسكري رقم 1500 المتعلق بالاعتقال وقت المعركة (امر مؤقت) نيسان 2002.

[57] باحث للدراسات ،احتلال ، استعمار، فصل عنصري ، اعادة تقويم لممارسات "اسرائيل" في الاراضي الفلسطينية المحتلة في ظل القانون الدولي ، مرجع سابق ص234.

[58] الامر العسكري رقم 132 المتعلق بمحاكمة مرتكبي المخالفات من الاحداث، والصادر في 24 ايلول 1967.

1-الأوامر العسكرية التي تستند عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي في تشريع اعتقال الأطفال:

تنتهج حكومة إسرائيل سياسة التمييز العنصري ضد الأطفال الفلسطينيين؛ فهي تتعامل مع الأطفال الإسرائيليين من خلال نظام قضائي خاص بالأحداث، وتتوفر فيه ضمانات المحاكمة العادلة. وفي ذات الوقت، تعتبر الطفل الإسرائيلي هو كل شخص لم يتجاوز سن 18 عاماً، في حين تتعامل مع الطفل الفلسطيني بأنه كل شخص لم يتجاوز سن 16 عاماً.

خلافاً لالتزاماتها بتوفير ضمانات قضائية مناسبة لاعتقال الأطفال ومحاكمتهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني، طبقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوامر عسكرية عنصرية على الأطفال الفلسطينيين الأسرى، وتعاملت معهم من خلال محاكم عسكرية، تفتقر للحد الأدنى من معايير المحاكمات العادلة، خصوصاً الأمر العسكري 132[59]، الذي يسمح لسلطات الاحتلال باعتقال أطفال في سن 12 عاماً[60]، وقانون الطوارئ العام لعام 1945[61]، والأمر العسكري رقم (1500) والأمر العسكري رقم (101) [62].

2-الأوامر العسكرية (101) و(938) القاضية بحظر التجمعات السلمية وتقيد الحياة السياسية الفلسطينية.

استخدمت إسرائيل سياسة الاعتقال والاحتجاز كوسيلة للسيطرة على أبناء شعبنا، ومعاقبة كل من يشترك في نشاطات سياسية تهدف إلى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وتستغل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قضية الأسرى ضمن عملية ابتزاز متكاملة وممنهجة، وتتخذهم رهائن لديها في محاولة رخيصة للنيل من إرادتهم وكرامتهم وكرامة شعبهم، منتهكة بذلك القيم والأعراف السياسية لحقوق الإنسان[63].

الأمر(101): يحظر الأمر العسكري رقم101"المسيرات الاحتجاجية والتجمعات (عشرة أشخاص أو أكثر إذا كان الأمر يرتبط بشأن سياسي) دون الحصول على تصريح بذلك من القائد العسكري". كما يحظر الأمر توزيع المواد والصور السياسية التي تحتوي على "دلالات سياسية"[64].

---

[59] وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا ، الاسري الاطفال، مرجع سابق.

[60] وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا، الاسري الاطفال، تاريخ الدخول علي الموقع 2019/9/16،hhttps://bit.ly/35CqUEv.

[61] راجع المادة (111) من قانون الطوارئ لسنة 1945م استنادا إلى الصلاحية المخولة للمندوب السامي في المادة السادسة من مرسوم الدفاع عن فلسطين لسنة 1937.

[62] راجع الامر العسكري الاسرائيلي رقم (101) بشان منع أعمال تحريض ودعاية معادية، 1967.

[63] دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، الاسري السياسيون، والمفقودون ورفات الشهداء،2018/8/30، تاريخ الدخول علي الموقع 2019/9/16 ، http://www.plo.ps.

[64] راجع الامر العسكري الاسرائيلي رقم (101) بشان منع أعمال تحريض ودعاية معادية، 1967.

الأمر(938): يعتبر الأمر العسكري رقم 938 أن "دعم المنظمات المعادية عن طريق رفع علم أو الاستماع لأناشيد وطنية" هو بحد ذاته "عملاً عدائياً".

ويعتبر الأمران جزءاً من العديد من الأوامر التي تقيّد الحياة السياسية الفلسطينية في فلسطين المحتلة.

3-الاعتقال الاداري للفلسطينيين بناء علي الامر العسكري رقم 1651.

يُستخدم مصطلح "الاعتقال الإداري" للدلالة على توقيف الأفراد لأغراض وقائية، وهو إجراء يسمح لسلطات الاحتلال العسكرية الإسرائيلية بتوقيف الفلسطينيين لأجل غير مسمّى بناء على "معلومات سرية" دون توجيه التهمة لهم أو مثولهم أمام المحكمة. وفي الضفة الغربية المحتلة يملك جيش الاحتلال الإسرائيلي السلطة لإصدار أوامر اعتقال إداري ضد المدنيين الفلسطينيين بموجب الأمر العسكري 1651 (المادة 285)، وتعطي أحكام هذه المادة السلطة للقادة العسكريين الإسرائيليين لاعتقال الفلسطينيين لمدة 6 شهور قابلة للتجديد في حال وجود سبب "معقول للاعتقاد أن هنالك ظروف تتعلق بأمن المنطقة أو بسلامة الجمهور تلزم احتجاز شخص معين بالاعتقال"[65].

"الاعتقال الإداري" الذي تمارسه سلطات الاحتلال غير قانوني تستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري كونه "بديلاً فعالاً وسريعاً للمحاكمة الجنائية"، فبحسب ما جاء في القانون الدولي "إن الحبس الاداري لا يتم الا إذا كان هناك خطر حقيقي يهدد الامن القومي للدولة"، وهو بذلك لا يمكن ان يكون غير محدود ولفترة زمنية طويلة[66].

4-الامر العسكري رقم 321 لمصادرة الاراضي الفلسطينية

استغل جيش الاحتلال الاسرائيلي الأمر العسكري الاسرائيلي رقم 321 للعام 1969[67]. والذي يجيز للدولة وبشكل احادي الجانب مصادرة الاراضي الفلسطينية لأغراض عامة، وبدون تقديم تعويضات للجهة المتضررة، ويفرض عقوبة الحبس لمدة 5 سنوات لكل من يعارض او يعرقل ذلك الامر، وقد استخدمت اسرائيل هذا الامر لبناء شبكة طرق للجيش في داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك الحال للمستوطنين الإسرائيليين، الذين وفر الجيش الاسرائيلي لهم طرقاً بديلة، بعيداً عن التجمعات الفلسطينية.

---

[65] دائرة شؤون المفاوضات م.ت.ف، الاسري السياسيون الفلسطينيون، اوراق- حقائق 29حزيران 2015، تاريخ زيارة الموقع، 2019/9/21، https://bit.ly/2KPDbgI.

[66] مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان، ما هو الاعتقال الاداري، مرجع سابق.

[67] الامر العسكري رقم (321) بشأن قانون استملاك الأراضي للمشاريع العامة (الضفة الغربية)، 28 اذار 1967.

جاء الامر العسكري الاسرائيلي بتفويض للعسكرية الإسرائيلية وصلاحية في مصادرة أراضي خاصة لاستخدامات عامة (لم يتم تحديد معنى استخدامات عامة) وبدون تقديم تعويضات للجهة المتضررة.

5-الاوامر العسكرية الإسرائيلية 1649 و 1650: الترحيل والنقل القسري كجرائم دولية.

يعدِّل الأمر العسكري رقم 1650 الأمر العسكري السابق رقم 329 "بشأن منع التسلل" حسب التسمية الاسرائيلية والذي كان قد أصدر في العام 1969. ووفقاً لذلك الأمر العسكري، فإن المتسلل كان يعتبر أي شخص دخل إلى الضفة الغربية من الأردن أو سوريا أو لبنان أو مصر بدون تصريح من القائد العسكري للمنطقة، أو بقي في المنطقة بعد انتهاء تصريحه. وكان الهدف من هذا الأمر في الأساس هو منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم، ومنع المقاتلين المسلحين من دخول الأراضي المحتلة. آما تم تعريف "الدخول غير القانوني" إلي المنطقة بشكل يقوم على الإشارة إلى عكسه، أي على مصطلح الدخول القانوني، والذي كان يعني دخول المنطقة "بناءً على تصريح من القائد العسكري". واشتمل العقاب على التسلل على السجن أو الغرامة، مع إمكانية الإبعاد[68].

يوسع الأمر العسكري 1650 الذي صدر مؤخراً تعريف التسلل بشكل جذري، ليشمل كل الأشخاص الذين (أ) يدخلون المنطقة "بشكلٍ غير قانوني، و (ب) أولئك الموجودون في المنطقة بدون أن يكون بحوزتهم تصريح قانوني[69].

من المهم أن نفهم أن الأوامر العسكرية الجديدة، وإن كانت غير مسبوقة من حيث نطاقها، ليست جديدة من حيث فرضها قيوداً على حياة الفلسطينيين. وهي تأتي جزء من نظام قائم من الأوامر العسكرية يهدف ومنذ بدء الاحتلال إلى تقييد الوجود "القانوني" للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث فرض على الأشخاص الحصول على تصاريح لكي يتمكنوا من الوجود في بعض المناطق، أو للانتقال بين المناطق المختلفة. آما أن إصدار بطاقات الهوية، وبينما هو متعلق أساساً بحقوق الإقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، متداخل مع ممارسة متبّعة تتمثل في تقييد الوجود في هذه المناطق وحرية التنقل فيها.

---

[68] مؤسسة الحق، مؤسسة الحق: تحليل قانوني للأوامر العسكرية الإسرائيلية 1649 و 1650: الترحيل والنقل القسري كجرائم دولية، المرجع 61/2010، 26ابريل 2010، تاريخ زيارة الموقع 2019/9/20، https://bit.ly/2qJRSLu .

[69] مؤسسة الحق، مؤسسة الحق: تحليل قانوني للأوامر العسكرية الإسرائيلية 1649 و 1650: الترحيل والنقل القسري كجرائم دولية، مرجع سابق.

القانون الدولي ونظرية الأمن الإسرائيلية

أ.محمد عوض التلباني

مقدمة

تحتل الآليات والأدوات القانونية مكانة مهمة ناظمة ومؤثرة، ومحددة للعلاقة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، سواء في ظل الاحتلال العسكري الكامل، والنضال الوطني في مواجهته، ووجوب خضوع ذلك الاحتلال ومقاومته لأحكام القانون الدولي الإنساني، ولقواعد القانون الدولي العام، أو في ظل عملية السلام، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية باعتبارها قواعد قانونية دولية، دون تجاهل ما شهدته السنوات الأخيرة من تعاظم دور الآليات القانونية، مع تجميد العملية التفاوضية وانسداد آفاقها، وبروز ساحة نضالية مهمة، تعتمد بشكل جلي ومتصاعد على المقاومة السلمية الشعبية، والمواجهة الرسمية الفلسطينية للاحتلال باستخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية والقانونية.

وعليه نسلط الضوء خلال عرض الجانب القانوني، واتصاله بنظرية الأمن الإسرائيلية على عدد من النقاط الأساسية، التي تتمحور حول الاستخدام الفلسطيني لأدوات القانون الدولي، من خلال بيان موقف القانون الدولي من قضية السلام في الحالة الفلسطينية وذلك في المطلب الأول من هذه الورقة، ثم نتناول في المطلب الثاني الآليات والأدوات القانونية الدولية المتاحة أمام القيادة الفلسطينية، كوسائل نضالية، نبحث في مدى فعاليتها، وقدرتها على الوصول بنا إلى تحقيق أهداف المشروع الوطني، وذلك كما يلي:

المطلب الأول

موقف القانون الدولي من قضية السلام في الحالة الفلسطينية

يشكل عرض موقف القانون الدولي من قضية السلام والأمن الدوليين بصفة عامة، ثم الموقف من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإجراءاته، ونضال الشعب الفلسطيني كممارسة حقه في تقرير مصيره، يشكل مدخلاً مهماً لبيان الإطار القانوني الدولي الذي يحكم المعادلة الراهنة، وطبيعة التحركات وحدودها وقواعدها، وهو ما سنبينه كما يلي:

1-الحرص الدولي على حفظ السلم والأمن الدوليين:

يعد حفظ السلم والأمن الدوليين أولى وأهم المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة، وكذا المسعى لباقي العناصر المشكلة للتنظيم الدولي، فقد أكد على هذا الهدف ميثاق الأمم المتحدة، وتحقيقاً لهذه الغاية قرر الميثاق بأنه " تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان، وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية؛ التي تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها"[1]، كما سعت لتحقيق هذا الهدف الاتفاقيات التي رعتها الأمم المتحدة، ووضعته نصب أعين المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات الدولية الإقليمية والدول فرادى وجماعات [2]، فلا يخلو أي قرار دولي، أو مبادرة دولية، أو دعوة، أو إعلان دولي من التأكيد على السلم والأمن الدوليين، ونبذ الحرب أو التهديد بها أو التحريض عليها، كأحد الدعائم الرئيسية للتنظيم الدولي، والقانون الدولي الحديث، أخذاً بالاعتبار نتائج الحروب والصراعات، واستخدام القوة من ويلات وآلام، وخاصة خلال اخضاع واذلال الشعوب الأخرى، ووضعها تحت الوصاية والاحتلال[3].

---

[1] راجع المادة (1) من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] نص قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم (2320) لسنة 2016: " إن مجلس الأمن اذ يسلم بأن التعاون مع المنظمات الإقليمية في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن وبما يتناسب مع ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يعزز الأمن الجماعي ... وإذ يعقد العزم على تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في حفظ السلام وعلى كفالة الأداء الفعال لنظام الأمن الجماعي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومن خلال الشراكة الفعالة مع المنظمات الدولية الإقليمية (وبالأخص الاتحاد الافريقي) بغية تيسير التصدي في الوقت المناسب للمنازعات والأزمات التي تهدد السلام والأمن الدوليين".

[3] عبد الرحمن أبو النصر، محاضرات في قانون التنظيم الدولي، ط (1)، بدون دار نشر، غزة، 1996، ص82 وما بعدها.

وراجع قرار مجلس الأمن رقم (2310) لسنة 2016 والمتعلق بالحد من التسلح ونزع السلاح ومنع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية اذ يعد انتشار تلك الأسلحة يشكل خطر يهدد السلم والأمن الدوليين.

وراجع قرار مجلس الأمن رقم (2325) لسنة 2016 والتأكيد على مسؤوليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتأكيد على القلق ازاء التهديد الذي يشكله الإرهاب وحيازة الجهات التي لا تتبع الدولة للأسلحة النووية والكيمائية واستحداثها او الاتجار بها او استعمالها بما يشكل تهديد خطر يهدد للسلم والأمن الدوليين.

لذا دعت الأمم المتحدة لاستخدام الوسائل السلمية لحل المنازعات، كبديل عملي لحالة الحرب، سواء وسائل دبلوماسية سياسية، أو وسائل قضائية؛ فقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على أنه:" يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر، أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها"[4].

2- موقف القانون الدولي من الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته:

قرر القانون الدولي عدداً من المبادئ المهمة استناداً لتحريم المجتمع الدولي لاستخدام القوة والحرب خارج نطاق القانون الدولي، واستبعاد الحرب كوسيلة مشروعة لاكتساب السيادة، وترتيب حقوق على الأقاليم، أو استخدام الحرب لإجبار دولة أخرى على التوقيع على معاهدة دولية تحت الاكراه والتهديد، أو تحت تأثير الحرب بل" تكون المعاهدة باطلة إذا تم التوصل إلى عقدها بطريق التهديد، أو استخدام القوة بصورة مخالفة لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة " [5]، وكذا عدم مشروعية الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وكلها مبادئ دولية رئيسية، وجوهرية، وأمرة، وحاكمة في العلاقات ضمن المجتمع الدولي.

وقد كان للاحتلال الإسرائيلي نصيب كبير من القرارات الدولية، سواء التأكيد على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، وتطبيقه على حالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية [6]، وكذا نتائجه ووجوب احترام مبادئ حقوق الإنسان، والالتزام بتطبيق أحكام اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949 على الأراضي المحتلة [7]، وكذا في مواجهة إجراءات الاحتلال في مدينة القدس، أو في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء اتخذت تلك الإجراءات شكل ممارسات تتعلق بالاستيطان، أو الابعاد للمواطنين الفلسطينيين، أو الحفريات، أو تقييد الوصول الحر لأماكن العبادة، وغيره من الممارسات الصادرة عن الاحتلال [8]، والتماس بين ذلك الاحتلال وبين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كالحق في الوصول للاماكن الدينية، وحق العودة، وغيرها من الحقوق المشروعة [9].

---

[4] مفتاح عمر درباش، العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات وحفظ السلم والأمن الدوليين "دراسة في إطار أحكام وقواعد القانون الدولي"، رسالة دكتوراه الفلسفة في القانون مقدمة لكلية الحقوق جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2015، ص 18 وما بعدها (نسخة إلكترونية). وراجع المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة.

[5] راجع المادة (52) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969. كما أكدت ديباجة هذه الاتفاقية على أهمية المعاهدات كسبيل لتطوير التعاون السلمي بين الدول والتأكيد على أن المنازعات المتعلقة بالمعاهدات، كبقية المنازعات الدولية، يجب أن تسوى بالطرق السلمية ووفق مبادئ العدالة والقانون الدولي والتأكيد على مبادئ القانون الدولي المقررة في ميثاق الأمم المتحدة مثل: الحقوق المتساوية، وتقرير الشعوب لمصائرها، والمساواة في السيادة واستقلال جميع الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية، ومنع التهديد بالقوة أو استعمالها ...

[6] راجع قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم (242) الذي اقر في الجلسة رقم (1382) عام 1967.

[7] راجع قرار مجلس الأمن رقم (237) والصادر بتاريخ 1967/6/14.

[8] راجع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم (217) والصادر بتاريخ 1969/9/15.

ورغم ذلك لا ينفي تحريم الحرب من أن تندلع الحرب أو أن يقع النزاع المسلح؛ كحالة واقعية بعيداً عن مدى شرعيته، ورغم ذلك يجب عدم تجاهل هذه الحالة، بل يجب أن تحاط الحرب والنزاعات المسلحة، وما قد ينتج عنها من حالة احتلال دائم أو مؤقت بقواعد ومبادئ يتوجب احترامها، وهنا يتشكل المجال الأساسي لقواعد القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جينيف ولاهاي بشكل خاص، حيث تم التأكيد ضمن العديد من القرارات الدولية على انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووجوب احترام قواعد القانون الدولي الإنساني من قبل إسرائيل باعتبارها قوة احتلال عسكري؛ حيث نص أحد قرارات الجمعية العامة صراحة على أنه" وإذ تعيد(الجمعية العامة) تأكيد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في 1949/8/12 على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الجولان السوري المحتل، وإذ تؤكد أن قيام السلطة القائمة بالاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأرض، التي تحتلها يشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، والأحكام ذات الصلة بالموضوع من القانون العرفي، بما في ذلك الأحكام المدونة في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع" [10].

3-موقف القانون الدولي من النضال الوطني الفلسطيني والحق في تقرير المصير:

يعد الاعتراف بمبدأ تقرير المصير، وحق الشعوب في النضال من أجل الوصول لتقرير المصير المدخل الرئيس للخلاص من الاحتلال والاستعمار، والاستغلال للموارد والشعوب وانتقاص السيادة، دون أن يعد ذلك خروجاً عن مبدأ تحريم استخدام القوة أو عن مقاصد الأمم المتحدة [11]، وهو ما قررته العديد من الاتفاقيات الدولية الهامة[12].

وقد نال النضال الوطني الفلسطيني، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني اعترافاً دولياً بارزاً وصريحاً، عبرت عنه العديد من القرارات الدولية، حيث أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة صراحة "

وراجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (24/67) الصادر بتاريخ 2012/11/30.

وراجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (82/68) والصادر بتاريخ 2013/12/11.

[9]عبد الناصر قاسم الفرا، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، بحث محكم منشور في مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، أبريل 2009، ص 45 وما بعدها. (نسخة إلكترونية)

راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الذي اقر في الجلسة رقم (128) بتاريخ 1948/12/11.

راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (83/86) والصادر بتاريخ 2013/9/11.

[10] راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (82/68) والصادر بتاريخ 2013/12/11.

[11]عبد الناصر قاسم الفرا، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، بحث محكم منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة المنيا، عدد (69)، 2009، ص 10 وما بعدها. (نسخة إلكترونية).

[12] تنص المادة (1/1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966: " لجميع الشعوب حق =

= تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.".

وراجع المواد (1-55) من ميثاق الأمم المتحدة.

بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وبأن الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير مصيره، ولتؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة على حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف وخصوصاً؛ الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين، وحق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، التي شردوا منها واقتلعوا منها، كما تعترف الجمعية العامة بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقاً للميثاق" [13]، وهو القرار الذي تم إعادة التأكيد عليه مراراً ضمن دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة [14]، وقد تم الاستناد على تلك القرارات، وذلك الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، ومنها حق تقرير المصير عند منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012[15].

المطلب الثاني

آليات وأدوات القانون الدولي المتاحة للقيادة الفلسطينية

يلحظ المتابع للقضية الفلسطينية والحق الفلسطيني، أن الأوضاع في فلسطين لم تكن بعيدةً عن أروقة وجلسات ودورات المنظمات الإقليمية والدولية، نظراً لما يشكله عدم تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه العادلة من تهديد كبير للسلم والأمن الدوليين، وعليه فالنضال على الحلبة الدولية لا يشكل حادث طارئ وإنما سياق مستمر، يمكن من خلاله تحقيق مكاسب وطنية، وجلب دعم دولي قانوني وسياسي للحق الفلسطيني، وفي هذا المجال يمكن التركيز على جوانب أربعة رئيسية يمكن العمل الدولي القانوني من خلالها وهي: المنظمات الدولية، والقضاء الدولي، والمعاهدات الدولية، وتفعيل مسؤوليات الدول الراعية لاتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949، وهو ما سنلقي عليه بعض الضوء، بتخصيص فقرة لكل جانب من الجوانب الأربعة، وذلك على النحو الآتي:

---

13 راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3236) الصادر بتاريخ 1974/11/22.

وأنظر: عبد الناصر قاسم الفرا، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مرجع سابق، ص 41 وما بعدها.

14 راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (176/43) الصادر بتاريخ 1988/12/15.

وراجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (17/66) الصادر بتاريخ 2011/11/30.

وراجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (158/68) الصادر بتاريخ 2012/12/20.

15 راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (119/67) الصادر بتاريخ 2012/11/29.

1-المنظمات الدولية:

شكل حصول منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي، والوحيد للشعب الفلسطيني على العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية، كإحدى المنظمات الدولية الإقليمية عام 1974[16]، المدخل لولوج فلسطين أروقة هيئة الأمم المتحدة، من خلال حصول منظمة التحرير الفلسطينية على صفة مراقب وظيفي، ثم مراقب دائم في ذات العام[17].

ثم تلى ذلك الحصول على العضوية الكاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عام 1977، كما استمر مركز فلسطين في الأمم المتحدة بالترقي، ونيل مزيد من المزايا المقاربة لمزايا الدول كاملة السيادة، وبالأخص بعد إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وثيقة استقلال دولة فلسطين عام 1988، وصولاً لحصول فلسطين على مركز دولة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012، وذلك بعد نيل فلسطين العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم اليونسكو عام 2011 [18]، وهو ما يؤهل فلسطين للحصول على عضوية العديد من المنظمات الدولية والمحاكم الدولية، مما يعزز من أوراق القوة الفلسطينية القانونية والسياسية، ويفتح مجال رحب لمسائلة دولة الاحتلال الإسرائيلي على ممارساتها المخالفة للقانون الدولي والمتنكرة للحق الفلسطيني، والطلب من تلك المنظمات الدولية دعم الشعب الفلسطيني وحقوقه، وقد صدرت العديد من القرارات المهمة الداعمة للحقوق الفلسطينية سواء من قبل أجهزة الأمم المتحدة، وبالأخص الجمعية العامة، أو من قبل بعض الوكالات الدولية المتخصصة كاليونسكو.

وتعد فلسطين عضواً كامل العضوية في عدد من المنظمات، أبرزها[19]:

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
- منظمة الجمارك العالمية.
- منظمة التعاون الإسلامي.
- حركة عدم الانحياز.

---

[16] وذلك وفق قرار مؤتمر القمة العربية السابع المنعقد في الرباط. أنظر: وثائق فلسطين، (280) وثيقة مختارة (1839-1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، بدون دار نشر، 1987، ص 425.

[17] عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (1947-1977)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1979، ص 225.

وراجع قرار الجمعية العامة رقم (3237) والصادر بتاريخ 22 /11/ 1974.

[18] محمد عوض التلباني، تحديات قانونية للأمن القومي الفلسطيني، محور ضمن كتاب (الأمن القومي الفلسطيني مرتكزات وتحديات)، مركز التخطيط الفلسطيني، بدون دار نشر، غزة، 2016، ص 197 وما بعدها.

[19] تقرير اخباري على موقع النجاح الاخباري، منشور بتاريخ 2018/2/20 على رابط (https://nnarchive.najah.edu/news/sys/2018/02/20/101219/).

تقرير صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينيين بتاريخ 2018/2/12 على رابط (http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/13662)

- مجموعة السبعة والسبعين والصين [20].
- المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني.
- المحكمة الجنائية الدولية.
- المحكمة الدائمة لفض النزاعات.
- المحكمة الدولية لقانون البحار.
- السلطة الدولية لقاع البحار.
- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.
- المنظمة الدولية للشرطة الجنائية [21].
- المجلس الدولي للزيتون [22].
- مؤسسة الكومسات التعليمية [23].
- الجمعية العمومية لمنظمة عالم المهارات الدولي[24].
- النيابة العامة لدولة فلسطين عضو رسمي في الجمعية الدولية للمدعين العامين[25].

تتمتع دولة فلسطين بصفة مراقب في عدد من المنظمات الدولية، أبرزها:

- منظمة الأغذية والزراعة (فاو).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

---

[20] تعد مجموعة ال 77 نسبة إلى أنه أكبر تحالف في العالم الثالث بالأمم المتحدة، ويهدف هذا التحالف إلى مساعدة دول العالم الثالث النامية على تطوير وتنمية مصالحها الاقتصادية وتحسين قدرتها التفاوضية المشتركة حول كافة المواضيع الاقتصادية العالمية الكبرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، وتطوير وتنمية التعاون الاقتصادي والفني ضمن الدول النامية.

[21] يشكل الإنتربول، أكبر منظمة شرطية في العالم. يتمثل دور الإنتربول في تمكين أجهزة الشرطة في العالم أجمع من العمل معا لجعل العالم أكثر أمانا. يهدف الإنتربول إلى تسهيل التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة حتى في غياب العلاقات الدبلوماسية بين بلدان محددة. ويجري التعاون في إطار القوانين القائمة في مختلف البلدان وبروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويحظر قانون المنظمة الأساسي أي تحرك أو نشاط ذي طابع سياسي أو عسكري أو ديني أو عنصري. هنا آخر أخبار الإنتربول وإصداراته من المواد المتعددة الوسائط. اقرأوا نشراتنا الإعلامية، وتقاريرنا الإخبارية، وخطابات المسؤولين في المنظمة؛ واطّلعوا على أنشطة المنظمة من خلال أشرطة الفيديو والصور؛ وأنزلوا صحائف الوقائع والكتيّبات والتقارير السنوية التي نصدرها.

[22] الاستفادة من البحوث العلمية والدراسات المتعلقة بالزيتون والتقنيات الحديثة لتطوير زراعة الزيتون بأقل تكلفة وأفضل الطرق، والتأكد من ملائمة زيت الزيتون وزيتون المائدة للمواصفات العالمية، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع جديدة في زراعة وصناعات تتعلق بالزيتون وتبادل الخبرات والاستشارات بما يطرأ من جديد بخصوص الزيتون، وبناء القدرات وذلك عن طريق ورش العمل والدورات والمؤتمرات، ووضع المنتج الفلسطيني على الطاولة العالمية والترويج له مما سيزيد فرصة التصدير لأسواق جديدة في شتى أنحاء العالم.

[23] 6أكتوبر/ تشرين الأول 2015: فلسطين تنضم إلى مؤسسة الكومسات التعليمية، ما يتيح الفرص للطلبة الفلسطينيين بتبادل الخبرات مع دول الأعضاء في المؤسسة.

[24] 12أغسطس/ آب 2015: الجمعية العمومية لمنظمة عالم المهارات الدولي، وفي أعمال دورتها الـ43 التي عقدت في مدينة ساو باولو البرازيلية، تصوّت لصالح انضمام دولة فلسطين إلى عضويتها رسمياً، لتكون الدولة رقم 75 في المنظمة. وهي متخصصة في تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني لدى الدول الأعضاء فيها، وتسعى لتنظيم مسابقة المهارات الدولية مرة كل عامين في إحدى الدول الأعضاء.

[25] 26نوفمبر/ تشرين الثاني 2014: الجمعية الدولية للمدعين العامين توافق على طلب النيابة العامة لدولة فلسطين الانضمام إليها، لتصبح فلسطين الدولة رقم 147 في هذه الجمعية، وذلك عقب مباحثات مع عدد من نيابات الدول الأطراف

- المنظمة الدولية للطيران المدني.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- منظمة العمل الدولية.
- المنظمة البحرية الدولية.
- اتحاد الاتصالات الدولي.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- اتحاد البريد الدولي.
- منظمة الصحة العالمية.
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
- منظمة السياحة العالمية.
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- نقابة الصحافيين الفلسطينيين عضواً مراقباً في اتحاد الصحافيين الأوروبيين في موسكو[27] [26].

2-القضاء الدولي:

يعتبر حصول فلسطين على الشخصية القانونية الدولية بصفتها دولة، بالإضافة للعضوية في المنظمات الدولية، سواء اتخذت عضوية فلسطين شكل العضوية الكاملة في بعض المنظمات الدولية، أو شكل عضوية المراقب في منظمات أخرى، إلى جانب اعتراف عشرات الدول بفلسطين كدولة، وترجمة ذلك وتعزيزه من خلال تبادل البعثات الدبلوماسية معها، يعد كل ذلك مكسب قانوني يمكّن فلسطين من أن تكون طرفاً في المعاهدات المنشئة، والمنظمة للقضاء الدولي والتحكيم الدولي، وهي الآليات التي دعت الأمم المتحدة إلى اعتمادها لحل أي نزاع دولي، إلى جانب الوسائل السياسية والدبلوماسية السلمية، وعليه نلقي بعض الضوء على أهم هيئات القضاء الدولي، وهي محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب حصول فلسطين على عضوية المحكمة الدولية لقانون البحار والمنبثقة عن اتفاقية قانون البحار، والتي تتيح تحديد الحدود البحرية لدولة فلسطين، والحفاظ

---

[26] 22نوفمبر/ تشرين الثاني 2014: اتحاد الصحافيين الأوروبيين يقرر قبول نقابة الصحافيين الفلسطينيين عضواً مراقباً في الاتحاد، وذلك خلال اجتماعاته السنوية التي عقدت في العاصمة الروسي

[27] تقرير اخباري على موقع النجاح الاخباري، منشور بتاريخ 2018/2/20 على رابط (https://nnarchive.najah.edu/news/sys/2018/02/20/101219/).

تقرير صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينيين بتاريخ 2018/2/12 على رابط (http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/13662)

على مواردنا الطبيعية في أعماق البحر، ومنها الغاز أو حقوق الصيد أو التنقيب وغيرها ، وذلك على النحو الآتي:

أ-اللجوء لمحكمة العدل الدولية:

حصلت دولة فلسطين بتاريخ 2015/12/29 على العضوية الكاملة في المحكمة الدائمة للتحكيم بصفتها أحدث دولة من الدول ال (121) الأعضاء في تلك المحكمة، بناء على اتفاقية لاهاي لسنة 1907[28]، وهي المحكمة التي يتم انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية من خلال أسماء القضاة المسجلين فيها أي في المحكمة الدائمة للتحكيم [29]، حيث قبل استعادة فلسطين مركزها القانوني الدولي بصفتها دولة لم يكن باستطاعة فلسطين التقاضي أمام محكمة العدل الدولية [30]، حيث التقاضي أمامها هو حصري للدول دون باقي أشخاص القانون الدولي الآخرين، من منظمات دولية أو أفراد أو شركات أو جماعات، ولكن بالرغم من عدم حصول فلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، والحاجة لحصول فلسطين على توصية من مجلس الأمن، من أجل أن تصبح عضواً في محكمة العدل الدولية، ولكن يمكن لفلسطين التقاضي أمام تلك المحكمة دون اشتراط العضوية في المحكمة، حيث تم الفصل في المركز القانوني لفلسطين باعتبارها دولة، ولكن تبقى عقبة أخرى مهمة وهي شرط الرضائية، وعدم الإلزامية في انعقاد اختصاص محكمة العدل الدولية، حائل يقوم دون قدرة فلسطين على اختصام دولة الاحتلال، أو غيرها من الدول أمام محكمة العدل الدولية للحصول على حكم قضائي دولي ملزم، ينهي أي نزاع قانوني دولي، أي يشترط أن يقبل الطرف الثاني في النزاع الدولي باختصاص محكمة العدل الدولية في نظر ذلك النزاع، وإصدار حكم ملزم ينهيه، حيث أن الأصل في ولاية محكمة العدل الدولية، أن تكون اختيارية في النظر في القضايا التي يمكن أن تعرض عليها، ومعنى انها اختيارية هو أنها قائمة على الرضا وصدور موافقة من جميع المتقاضين، فإذا رفض أحد المتخاصمين أن يخضع للمحكمة استحال عرض النزاع على المحكمة[31]، فالاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية تأسس على مبدأ أساسي وهو مبدأ الرضا المسبق للأطراف المتنازعة [32].

---

[28] راجع قائمة الدول الأعضاء في محكمة الدائمة للتحكيم على موقع المحكمة على شبكة الانترنت على رابط: (https://pca-cpa.org/ar/about/introduction/contracting-parties/)

[29] راجع المادة (3) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[30] أنشئت محكمة العدل الدولية عام 1945م، بموجب النظام الأساسي الملحق بميثاق الأمم المتحدة، وقد انشئت هذه المحكمة على أنقاض محكمة العدل الدولية الدائمة مع احتفاظها بنظامها الأساسي ذاته. والتي تعد من الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة، وهي أكبر هيئة قضائية دولية ذات اختصاص قضائي تتولى تسوية المنازعات الدولية طبقا لقواعد القانون الدولي، وهي بذلك ليست منظمة دولية قائمة بذاتها حيث نظامها الأساسي ملحق بميثاق الأمم المتحدة. أنظر: أسئلة وأجوبة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، منشورات إدارة شؤون الاعلام في الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 2. وراجع المادة (92) من ميثاق الأمم المتحدة.

[31] غازي حسن صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، ط (1)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص84.

[32] مرشد أحمد السيد، وخالد سلمان جواد، القضاء الدولي الإقليمي، ط (1)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص112.

كما خلت الاتفاقيات الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، من أي نص يقرر إحالة أي خلاف على تفسير أو تطبيق نصوص الاتفاقية على أي صورة من صور التحكيم الدولية، أو يسمح بالتقاضي أمام القضاء الدولي، بل في المقابل قررت تلك الاتفاقيات بأن يتم تفسير وتطبيق وتعديل الاتفاقيات من خلال التفاوض المباشر بين الطرفين، حيث ورد في الاتفاقيات الانتقالية السالفة الذكر أنه :" سوف يتم تحويل أي خلاف يتعلق في تطبيق الاتفاقية إلى آلية التنسيق والتعاون المناسبة التي أقيمت بمقتضى هذه الاتفاقية، سوف تطبق أحكام المادة الخامسة عشر من إعلان المبادئ على أي خلاف لم يسوى من خلال آلية التنسيق والتعاون المناسبة، خصوصاً النزاعات التي تنشا من تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية أو أية اتفاقات مرتبطة وتخص المرحلة الانتقالية، يجب إن يتم تسويتها من خلال لجنة الارتباط. يمكن حل النزاعات التي لا تسوى بالمفاوضات من خلال آلية لحسم النزاع يتفق عليها بين الطرفين. يمكن للطرفين أن يتفقا على الخضوع للتحكيم من اجل فض النزاعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، والتي لا يمكن تسويتها بالمصالحة لهذه الغاية، وبناء على اتفاق الطرفين، يمكن تشكيل لجنة تحكيم "[33].

ولكن يبقى طريقان للاستفادة الفلسطينية من وجود محكمة العدل الدولية، الطريق الأول هو الطريق الافتائي أي طلب فتوى أو رأي استشاري من المحكمة، وذلك عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي توجه سؤال إلى المحكمة، وقد تم استخدام هذه الوسيلة عام 2004 ، وعبر الجمعية العامة تم الحصول من محكمة العدل الدولية على فتوى بعدم شرعية جدار الفصل العنصري، المقام على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ، وهي الوسيلة المتاحة حالياً لطلب رأي استشاري في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية، أو الامريكية سواء فيما يخص وضع القدس أو حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

أما الطريق الآخر أو الاستفادة من الإحالة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، المقررة وفق بعض الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الإبادة الجماعية، فالدول الأعضاء في حال وقع نزاع حول تطبيق الاتفاقية، تقبل الدول الأعضاء مسبقاً باللجوء لمحكمة العدل الدولية، والمثال الأقرب هو البروتوكول الاختياري لاتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية، الذي ينص على أن الدول الأعضاء في هذا البروتوكول، تقبل مسبقاً وتلتزم بالولاية القانونية لمحكمة العدل الدولية، في حال نشوء نزاع حول تفسير، أو تطبيق اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية، وكل من فلسطين والولايات المتحدة أعضاء في هذه الاتفاقية، وتجنباً لذلك أعلنت الولايات المتحدة الانسحاب من هذا البروتوكول، لسد الطريق على دولة فلسطين التي

[33] راجع المادة (21) تحت عنوان تسوية الخلافات والنزاعات من البند الثالث –الفصل الثالث (القضايا القانونية) من الاتفاقية الفلسطينية–الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في واشنطن بتاريخ 28 أيلول 1995.

أعلنت نيتها تقديم شكوى ضد الولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية بسبب نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس المحتلة.

ب-المحكمة الجنائية الدولية:

وقع الرئيس الفلسطيني بتاريخ 2014/12/31 أوراق الانضمام لجملة من المعاهدات الدولية، ومن بينها ميثاق روما لسنة 1998، وبذلك أصبحت فلسطين عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، وتم استبعاد حجة عدم حصول فلسطين على صفة دولة لمنع فلسطين من رفع ملفات اتهام أمام المحكمة الجنائية الدولية[34]، وبالفعل قامت فلسطين بتجهيز ورفع العديد من الملفات لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وتلك الملفات في طور الدراسة أمام الدوائر التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية، قبل أن يوجه مدعي عام المحكمة لائحة اتهام نهائية لأي طرف متورط بتلك الجرائم، وتجدر الإشارة الى أن طريق التقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية طريق طويل وشاق، وتكتنفه العديد من الصعوبات الإجرائية والسياسية سواء بطء الإجراءات التمهيدية والتحضيرية [35]، كما تملك الدول الكبرى القدرة على ممارسة تأثير على عمل المحكمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن تلك الطرق صلاحية مجلس الأمن في وقف أي تحقيق أمام المحكمة الجنائية الدولية، وعليه فإن محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية، رغم أنه طريق مشروع ويستند لأحكام القانون الدولي، إلا أنه من الناحية العملية من الصعب تحققه في مدى زمني معقول، وبدون إعاقة متعمدة حماية لدولة الاحتلال [36].

ورغم ذلك يرى الباحث بأنه يقع على الجانب الفلسطيني واجب تحضير الملفات، وتدعيمها وتوثيق الجرائم والمخالفات الجسيمية لأحكام القانون الدولي الإنساني، ورفع تلك الملفات للمحكمة الجنائية الدولية، بهدف أن يشكل ذلك رادعاً عن ارتكاب الجرائم الدولية، ولكن دون انتظار جلب سريع لمجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية دون أعاقة أو تأخير، كما يتوجب أن تحاط ممارسات وأفعال وتصريحات الجانب الفلسطيني، سواء رجال الحكم أو فصائل المقاومة، بالحكمة والدراية بحدود ما يسمح به القانون الدولي، وعدم مخالفة أحكامه حتى لا يتم طلب التحقيق معهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، أو التذرع بارتكاب الجانب الفلسطيني لتجاوزات لأحكام القانون الدولي الإنساني كمبرر للتغاضي عن الجرائم الإسرائيلية.

---

[34] أنظر التقرير السنوي العشرين (1 كانون ثاني حتى 31 كانون أول 2014)، وضع حقوق الإنسان في دولة فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، 2015، ص 21.

[35] ميس فايز صبيح، سلطات المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير في القانون العام مقدمة لكلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2009، ص111، ص157.

[36] حمزة طالب المواهرة، دور مجلس الأمن في إحالة الجرائم الدولية إلى المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير في القانون العام مقدمة لكلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2012، ص 89 وما بعدها.

3-المعاهدات الدولية:

يعد الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية إحدى أهم الأدوات القانونية، والأليات التي يسمح بها القانون الدولي، باعتبار فلسطين اليوم جزء أصيل من المجتمع الدولي، بصفتها دولة تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، وتسعى منظمة التحرير لتعزيز تلك الشخصية القانونية لدولة فلسطين، على الرغم من خضوع جزء كبير من إقليم هذه الدولة للاحتلال العسكري الإسرائيلي، من خلال الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، بهدف استثمار الآليات التي كرستها لتلك المعاهدات والاتفاقيات بما يخدم حقوق الشعب الفلسطيني، ومشروعه الوطني ونضاله لإنهاء الاحتلال، واسترداد السيادة المنتقصة، فقد أصبح الباب مشرعاً أمام فلسطين للانضمام لعدد من المعاهدات، بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012، ولكن القيادة الفلسطينية انتظرت حتى مطلع شهر نيسان 2014 لتختار الانضمام لعدد (16) معاهدة واتفاق وبروتوكول دولي، من خلال تسليم وزارة الخارجية الوثائق الرسمية، التي تفيد برغبة دولة فلسطين في الانضمام بالتوقيع على تلك المعاهدات، وتسليم تلك الوثائق للجهات الدولية المختصة، حسب نوع المعاهدة سواء الحكومة السويسرية، أو الأمين العام للأمم المتحدة، أو غيرها من الجهات المناط بها استقبال أوراق الانضمام للمعاهدات، وقد تنوعت تلك الاتفاقيات بين تلك الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو القانون الدولي الإنساني، أو القانون الدولي الدبلوماسي وغيره، وقبل ساعات من نهاية ذلك العام يوم 2014/12/31 عادت دولة فلسطين، وقدمت طلبات للانضمام لعدد (18) من الاتفاقيات والبروتوكولات والإعلانات الدولية منها: اتفاقية قانون البحار، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية وغيرها [37].

---

[37] هذه الاتفاقيات الدولية هي: 1-اتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة 1907 ومرفقها: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية.2 -الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. 3-اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. 4-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. 5-اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. 6-الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. 7-اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. 8-اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. 9-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .10 -اتفاقية حقوق الطفل. 11-اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. 12-اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية. 13-اتفاقيات جنيف الأربع. 14-البروتوكول الأول الإضافي للاتفاقيات جنيف الرابعة الخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي. 15-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. 16-العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انظر: التقرير السنوي العشرون -وضع حقوق الإنسان في دولة فلسطين، مرجع سابق، ص 21 وما بعدها.

وبتاريخ 12/ 2015/12 فلسطين تنضم رسمياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ "اتفاق باريس"، وذلك بتسليم صك الانضمام الموقع من الرئيس محمود عباس إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، بصفته الجهة الوديعة للاتفاقية. أنظر: وكالة الانباء الفلسطينية وفا على الرابط: (http://www.wafa.ps).

كما يسجل الباحث أنه في الوقت الذي يعد فيه انضمام الدولة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، آلية وأداة قد توفر دعماً سياسياً وقانونياً وتقنياً لحقوق الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع، إلا أن ذلك الانضمام يرتب عدد من الالتزامات القانونية الهامة، أبرزها نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية ليتحقق العلم بها، وليتم دمجها في النظام القانوني الداخلي، وكذا موائمة التشريعات السارية مع الاتفاقيات الدولية، واحترام الالتزامات عند الممارسة الفعلية لدى السلطات الثلاث، وبالأخص السلطة التنفيذية، وكذا تقديم إعلانات وتقارير بشكل دوري للمؤسسات الدولية، التي تفرضها تلك الاتفاقيات، بهدف مراقبة احترام والتزام الدول الأعضاء بأحكام الاتفاقيات، ولتشكل رقابة دولية عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع القانوني والقضائي المنقسم، جراء استمرار الانقسام السياسي الداخلي، وآثاره العميقة على عمل المؤسسات الدستورية التشريعية والتنفيذية والقضائية، وازدواج المؤسسات والهيئات والتشكيلات، والتنازع في الاختصاصات والصلاحيات، وفي ممارسة مظاهر السيادة الوطنية، ما يتطلب معالجة تلك الاشكاليات والقضايا بهدف حسن استثمار الاتفاقيات الدولية [38] .

4-تفعيل مسؤوليات الدول الاطراف لاتفاقيات جنيف الرابعة:

تضمنت اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لسنة 1949 إقرار أحكام وأليات، تصب في اتجاه تعزيز احترام نصوص تلك الاتفاقية، والتصدي لانتهاك أحكامها، وفي هذا السياق جاءت المادة الأولى من هذه الاتفاقية لتقرر بأنه:" تتعهد الأطراف السامية بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال "، ليشكل ذلك التزاماً قانونياً دولياً على كاهل جميع الدول الأطراف للاتفاقية، وقد عادت الاتفاقية لتضع التزامات وواجبات على تلك الدول في مواجهة الخروج عن قواعد تلك الاتفاقية، حيث قررت الاتفاقية بأنه: " تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية.يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أياً كانت جنسيتهم. وله أيضاً، إذا فضل ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعه، أن يسلمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص. على كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة المبينة في المادة التالية" [39].

---

[38] محمد عوض أحمد التلباني، الابعاد القانونية لانضمام فلسطين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ورقة عمل غير منشورة، مقدمة خلال اليوم التدريبي المنظم من قبل مركز مساواة، غزة، 2015، ص 25 وما بعدها.

[39] راجع المادة (146) من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لسنة 1949.

وفي هذا السياق تعد المطالبة بتفعيل دور الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة، هدف وآلية مهمة يمكن الاستعانة بها لردع إسرائيل عن ممارساتها التي تنتهك بشكل ممنهج، ومستمر إلتزاماتها كدولة احتلال عسكري، يتوجب أن يتوافق سلوكها وإجراءاتها مع أحكام الاتفاقية، وقد تم المناداة بذلك والطلب من الحكومة السويسرية بعقد اجتماع للدول الأطراف لضمان احترام إسرائيل لالتزاماتها في ضوء الاتفاقية، ولكن الواقع العملي ورغم عقد أكثر من اجتماع دولي لتلك الغاية، آخره كان بتاريخ 2014/12/17 ، إلا أن تلك الاجتماعات لم تحقق الغاية المنشودة منها، ولم تحقق الزام إسرائيل باحترام التزاماتها الدولية، و انتهت الاجتماعات دون اتخاذ تدابير فعلية قادرة على ارغام إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي الإنساني، أو باتجاه معاقبتها على انتهاكاتها الجسيمية لأحكام القانون الدولي الإنساني[40]، ومع ذلك يجب عدم تجاهل تلك الآلية والاستمرار في العمل على تفعيل هذه الآلية وحث الدول على اتخاذ تدابير فعالة في هذا المجال.

[40] التقرير السنوي العشرون –وضع حقوق الإنسان في دولة فلسطين، مرجع سابق، ص 19.

مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية والتسوية السياسية

أ.يحيى سعيد قاعود

تقديم

تضع أغلب الدول المتقدمة ضمن استراتيجيتها الاعتماد على مراكز الأبحاث لمساعدتها في رسم علاقاتها الدولية، وتنحوا إسرائيل هذا المنحى، فهي تولي تلك المراكز اهتماماً كبيراً وتعتمد عليها في وضع استراتيجياتها وفي دراسة الواقع والمستجدات العربية والدولية لتكون في مرمى النظر الإسرائيلي بشكل دائم[1]. وتبحث هذه الدراسة في تطور الرؤي الفكرية لمراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية تجاه الأمن والتسوية السياسية، ومدى تطبيقها في السياسية الخارجية الإسرائيلية. ولجأت الدراسة إلى استخدام المنهج الاستقرائي، لدراسة وتحليل انتاج مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية ودورها في تطور مشاريع التسوية السياسية مع العالم العربي عامة، والشعب الفلسطيني خاصة، ورؤيتها للأمن والسلام في المنطقة العربية وتطلعاتها المستقبلية.

تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن مدى تأثير مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية في الحياة السياسية لإسرائيل، وتركز على فهم طبيعة العلاقة بين الأمن الإسرائيلي والتسوية السياسية في ظل البيئة السياسية والجغرافية للمنطقة العربية، ومن ثم دراسة انعكاس الرؤى الإسرائيلية الجديدة على عملية التسوية السياسية. وتأتي هذه الدراسة لتجيب عن تساؤل رئيس وهو: ما هي رؤية مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية المستقبلية للأمن والتسوية السياسية؟

تهدف الدراسة إلى قراءة وتحليل تطور الرؤى الفكرية لمراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية للأمن الإسرائيلي وعملية التسوية السياسية. وكذلك معرفة رؤية وتصور مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية للأخطار التي تواجهها إسرائيل ومدى تأثيرها على عملية التسوية. وبالتالي، تطرح هذه المراكز لتجاوز

([1]) الشهواني، هاشم. (2011): مراكز الأبحاث الإسرائيلية وأثرها على صنع القرار السياسي الإسرائيلي، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الوصل، العدد 23، الموصل– العراق، ص351.

الأخطار الداخلية والخارجية التي تواجه إسرائيل رؤية فكرية جديدة للتسوية السياسية ما بين الدول العربية وإسرائيل، من خلال التخلي عن حل الدولتين وتبنى اللا حل في المرحلة الحالية. وتنطلق أهمية الدراسة من واقع العلاقة بين الفكر والسياسة في إسرائيل، فالفكر ينظر لأمن إسرائيل ومجالها الحيوي في ظل البيئة المحيطة بها سياسياً وجغرافياً، والسياسة العامة في إسرائيل تطبق هذه الأفكار، أي تنعكس هذه الأفكار في السياسة الخارجية الإسرائيلية وتوجهاتها نحو التسوية السياسية.

في الختام، تعرض الدراسة أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها عن رؤية مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية المستقبلية تجاه التسوية السياسية وعلاقتها بمعضلة الأمن الإسرائيلي. وكذلك تقترح الدراسة عدة مسارات لصانع القرار الفلسطيني لمواجهة السياسة الإسرائيلية العامة تجاه التسوية السياسية.

المحور الأول

مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية

بقي الصراع الإسرائيلي– العربي رغم كل محاولات الترقيع والتزييف صراع وجود وليس صراع حدود، وهو في أحد جوانبه صراع حضاري وقيمي مركب ومتعدد الوجوه والدوائر يحمل بين طياته الكثير من التعقيدات والإشكاليات المترابطة بتعدد وجوهه ومستوياته التي تجعل منه صراعاً ليس كغيره من الصراعات، ومن أبرز سماته إقحام كيان مصطنع دخيل وجسم غريب نافر وسط محيط عربي متجانس، وقد أدرك الاحتلال هذه الحقيقة وتعامل معها بحنكة عالية. وقد لعبت مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية دوراً بارزاً في ضمان تفوق الاحتلال عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً، وقد أثبتت انتاجاتها البحثية في رسم مستقبل دولة الاحتلال، فكانت أحد دعائم إدارة الصراع ووسيلة تكمل الغزو العسكري[2]. فيما يرى وائل احريز أن تعدد مراكز الأبحاث في إسرائيل لا يعبر بالضرورة عن حالة تقدم بحثي أو أكاديمي كما هو الحال في الدول الغربية المتقدمة؛ بقدر ما يعبر عن حاجة هذه الدولة إلى استباق محيطها "العدائي" بكل السبل والوسائل، والتأكيد الدائم على أنها نقطة مضيئة متقدمة– ضمن معايير غربية– في عالم عربي متخلف[3]. تنفق إسرائيل ما مقداره 4.7% من انتاجها القومي على البحث العلمي، بما يمثل أعلى نسبة إنفاق في العالم، في الوقت الذي تنفق فيه الدول العربية مجتمعة ما مقداره 0.2% فقط من

(2) خطاب، نظيرة. (2012): دور مراكز الأبحاث الإسرائيلية في مخطط الغزو الفكري للمنطقة العربية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية– جامعة بغداد، العدد(12)، كانون أول 2012، ص3–4.

(3) احريز، وائل. (2017): مراكز البحث والتفكير الاستراتيجي في دولة الاحتلال، مركز برق للأبحاث والدراسات، ص3.

دخلها القومي على البحث العلمي وهذا يدلل على أهمية مراكز الفكر والدراسات في إسرائيل[4]. وتتنوع مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية في كافة المجالات العلمية، فيما تركز الدراسة في محورها الأول على مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية التي تصنع السياسة العامة، من خلال انتاجها العلمي والاستراتيجي لصناع القرار في إسرائيل والذي ينعكس بشكل مباشر في السياسة الإسرائيلية العامة. وبالتالي، نجد أهمية كبيرة لمراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية في رسم الاستراتيجية الإسرائيلية ومعالجتها لمهددات وتحديات الأمن الإسرائيلي.

أهمية مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية

إن أهمية مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية تكمن في دورها الفاعل في النظام السياسي في إسرائيل بشكل عام، وتاريخ دولة الاحتلال يشهد بذلك، حيث نفذت الحكومات الإسرائيلية المختلفة العديد من المشروعات الفكرية التي قدمتها مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية، بالإضافة إلى استطلاعات رأي المجتمع الإسرائيلي المتناغمة مع ما يصدر عن تلك المراكز. فالحكومات الإسرائيلية ترفض الالتزام باستحقاقات أوسلو، وتسعى لتطبيق الرؤى الفكرية الجديدة التي تصدر عن مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية حول ما هيه وشكل الدولة الفلسطينية المستقبلية. وكذلك يرفض المجتمع الإسرائيلي الانسحاب من القدس ويؤيد البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، ويريد التخلص من عرب الداخل "عرب 48". إن دراسة العالم العربي من قبل المفكرين الإسرائيليين كانت دائماً موضع اهتمام إسرائيل لأنها وسيلة فاعلة تخدم مصالحها بتزويدها بالمعرفة العلمية للمعادلات السياسية والاستراتيجية والقيم الثقافية والاجتماعية للدول العربية المجاورة والمحيطة بها. كما أن الدراسات التي يقوم بها الإسرائيليون عن العالم العربي ليست جديدة، فمعهد الدراسات الشرقية على سبيل المثال، أنشئ في الجامعة العبرية منذ عام 1926م.

إن استعداد دولة الاحتلال للمعارك السياسية والعسكرية مع العرب، كانت تأتي نتيجة رصد إمكانيات العرب ودراسة كافة الأنشطة العربية من كافة الجوانب، أي دراسة الأوضاع السياسية، والتاريخية، والاجتماعية. وكانت مراكز الفكر هي الحاضنة الملائمة والمصنع لأفكار الغزو السياسي والاقتصادي والفكري[5]. بات واضحاً أن دور مراكز البحث والدراسات في إسرائيل حيوي واستراتيجي، لدرجة أن الاعتماد عليها في السياسة الخارجية والداخلية أصبح شبه كلي، كما أن تعدد المنابر والاستراتيجيات التي تقوم عليها جعل منها موضع ثقة، لأن مثل تلك التعددية تضمن أن تعطي آراءها

(4) قاعود، يحيى. (2015): غزة الكبرى في الفكر الإسرائيلي وسبل المواجهة، كتاب مؤتمر قطاع غزة الواقع وآفاق المستقبل، ج1، جامعة الازهر بغزة، غزة– فلسطين. ص235.

(5) مرجع سابق. خطاب، نظيره، ص6.

طيفاً واسعاً من مكونات المجتمع، ولا تعكس رأي ثلة استأثرت بالرأي دون غيرها ممن يجعل القرار أحادي التوجه والاتجاه. وصانع القرار في إسرائيل يعتمد على خزانات التفكير في ظل الأحداث والمستجدات التي تعصف بالمنطقة العربية وبروز تهديدات جدية أمنية عليها، للاستفادة من مخزونها العلمي والعملي، جنباً إلى جنب مع عقد التحالفات والاستعداد للأسوأ(6).

وحري بنا أن نذكر ما تقوم به جامعة بنسلفانيا الأمريكية بإصدار تقرير سنوي عن تصنيف مراكز البحث والتفكير الاستراتيجي حول العالم، ويعد أهم تقرير دولي عن هذه المراكز، ويتضمن ترتيب أفضلها على مستوى العالم، أو مستوى كل إقليم، حيث صدر هذا التصنيف من فريق مكون من 750 خبيراً من 120 دولة، وعدد كبير من المؤسسات، ويتم اختيار أفضل 100 مركز حول العالم من مجموعة تقارب 6600 مركز تفكير في 182 دولة، وفي عام 2012م حول ترتيب هذه المراكز، تصدرت إسرائيل دول المنطقة بوجود عدد كبير من مراكز التفكير، وفيها 54 مركزاً، وبالتالي إسرائيل تقع ضمن أكثر 25 دولة حول العالم بها مراكز بحث وتفكير، واحتل أحدها "معهد أبحاث الأمن القومي INSS" الترتيب 108 على العالم(7). ومن الجدير ذكره أن الجامعات الإسرائيلية حصدت المرتبة الأولى في الشرق الأوسط لترتيب الجامعات حول العالم لعام 2017م وفقاً للمؤشر العالمي ويبومتريكس Webometricsالمتخصص في ترتيب الجامعات عالميًا، وهو "أكبر تصنيف أكاديمي لمؤسسات التعليم العالي" حول العالم(8). هذا التقدم العلمي الهائل في جامعات ومراكز الفكر الإسرائيلية يعطي مؤشراً قوياً على دورها الفاعل في الحياة السياسية الإسرائيلية بشكل كامل، وقبل أن نحلل تطورات الفكر السياسي للأمن والتسوية السياسية في مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية، علينا أن نذكر أهم هذه المراكز والأدوار المعهودة لها.

أهم مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية

تتنوع مراكز الفكر والدراسات في إسرائيل، حيث توجد هناك مراكز بحث صناعية وتكنولوجية أو زراعية أو تربوية، وتنقسم مراكز البحث إلى مراكز متخصصة لحقل علمي واحد، أو تكون مراكز بحث متنوعة التخصص، أو مراكز البحوث الاقتصادية بمختلف أشكالها، أو مراكز البحوث الاجتماعية أو

(6) أبو عامر، عدنان. (2013): مراكز البحث العلمي في إسرائيل السياسات، الأهداف، التمويل، مركز نماء للبحوث والدراسات، غزة- فلسطين، ص66.

(7) أبو عامر، عدنان. (2013): ص91-92.

(8) موقع ساسة بوست. (2017): ترتيب جامعات العالم 2017: إسرائيل تتصدر الشرق الأوسط. أين يقع العالم العربي؟، نشر بتاريخ 1 أغسطس 2017م.

/https://www.sasapost.com/webometrics-global-ranking-webs-of-universities

السياسية والإستراتيجية[9]. ويمكن تقسيم مراكز الفكر والدراسات في إسرائيل إلى أربعة قطاعات رئيسية، وهي:

أولاً: القطاع الجامعي: تعرف الجامعات في إسرائيل كجامعات بحث، وذلك لحصولها على ميزانيات بحث وتطوير، بالإضافة إلى كونها مؤسسات تعليم عال وتدريس، فهناك سبع مؤسسات تعرف بأنها جامعات بحث في إسرائيل: الجامعة العبرية، جامعة تل أبيب، جامعة بار إيلان، جامعة حيفا، جامعة بن غوريون، معهد العلوم التطبيقية– التحنيون، وجامعة حيفا، ومعهد وايزمن للعلوم، وفي عام 2013م تم الاعتراف بجامعة تاسعة: جامعة مستوطنة اريئيل، وهناك الجامعة المفتوحة ولكن لا يعتد بها جامعة بحث[10].

ثانياً: القطاع العام أو الحكومي: يعتمد نظام الحكم المؤسساتي في إسرائيل على كوادر عمل وقوى بشرية متخصصة ثابتة تعمل داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة. فهناك مراكز تفكير متلازمة وتابعة لكل وزارة يعمل فيها باحثون متفرغون لرصد وتقديم التوصيات المتعلقة في الوزارة التي يعمل فيها الطاقم[11]. وتعتبر مراكز التفكير الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية ذات أهمية عليا، حيث تصدر الدراسات الخاصة وتقديرات المواقف وتقارير المعلومات، فقد أظهرت دراسة مهند مصطفى بأن المراكز الخاصة تشكل 11% فقط، بينما تشكل المراكز الحكومية 36%، والمراكز الأكاديمية والجامعية[12] تشكل 53% من بنية مراكز البحث والتفكير في إسرائيل[13].

---

(9) الشهواني، هاشم. (2011): مراكز الأبحاث الإسرائيلية وأثرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، جامعة الموصل، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد (8)، ص 23–24.

(10) عواودة، وديع. (2014) التعليم العالي في إسرائيل بين الجامعات والكليات، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 53، ص66.

(11) الشهواني، هاشم. (2011): مراكز الأبحاث الإسرائيلية وأثرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، جامعة الموصل، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد (8)، ص 23.

(12) **المراكز الجامعية:** تعتبر الجامعات الإسرائيلية المخزون الأكثر كثافة في مراكز الأبحاث، حيث تتبع لها مؤسسات بحثية، منوط بها إنجاز الأبحاث المتنوعة في شؤون الاستشراق والصراع العربي الإسرائيلي، أهمها:

– جامعة تل أبيب لوحدها عدة مراكز بحثية تعنى بالشؤون العربية والإسرائيلية، أبرزها: معهد شيلواح للدراسات الإستراتيجية، الموصوف بخزان المعلومات الأكاديمي الرئيس في مجال اختصاصه. ومركز يافه JCSS للدراسات الإستراتيجية والذي يعتبر من أهم مراكز الفكر الإسرائيلية المتخصصة في المجال الاستراتيجي والعسكري.

–جامعة حيفا فلديها معهد الدراسات الشرق أوسطية، ويتضمن عدة أقسام منها: دراسات اقتصاد الشرق الأوسط، تاريخ الحكم العثماني في فلسطين. والمركز اليهودي– العربي.

–جامعة بار إيلان، وتتبعها دوائر بحثية تنشر دراسات متخصصة في الشؤون اليهودية والقضايا العامة تتسم غالبيتها بطابعها الديني، ومن أبرزها: معهد دراسة الحركات السرية.

–جامعة بن غوريون، أهم مراكزها البحثية: الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات.

–الجامعة العبرية، وهي أول جامعة إسرائيل ويتبع للجامعة العديد من مراكز البحث أهمها: مركز أوريون لدراسة مخطوطات البحر الميت، مركز الدراسات المسيحية، معهد الابتكار في مجال التعليم، مركز بيغن– السادات للدراسات الإستراتيجية.

للاستزادة راجع: عدنان أبو عامر، ص92–126.

ثالثاً: القطاع الخاص أو المستقل: هي مراكز التفكير الإسرائيلية المستقلة أو الخاصة، وتعبر عن توجهات القائمين والداعمين لها[14]. وهي مؤسسات بحثية تتمتع باستقلال نسبي عن صانع القرار والأحزاب السياسية والجامعات وجماعات المصالح، وتقوم بدراسة قضايا السياسة العامة وتحليلها، وتقدم النصح والمشورة في هيئة بدائل سياسات تطرحها للتأثير على صناع القرار.

من أشهر المراكز البحثية الخاصة في إسرائيل مركز هرتسيليا. وهو مركز للنخبة فقط، لا يتلقى تمويلا من الميزانية القومية، لأن في ذلك ضمان لحريته الأكاديمية والإدارية. ويهدف المركز إلى إعداد قيادات إسرائيلية مستقبلية، وذلك من خلال توفير أعلى درجات الدعم للقادة في المجالات المختلفة، كمجال الإعمال، والتكنولوجيا والسياسة، وعلوم الفضاء. ويحتوي هذا المركز على سبع كليات ينتسب إليها ثلاثة آلاف طالب، ومن الكليات الموجودة بها كلية "لودر للحكم والدبلوماسية والاستراتيجية"، التي تعد المتخرجين لتولي المناصب العليا في القطاعين العام والخاص، كما ويضم المركز "المؤسسة الدولية لمواجهة الإرهاب"، وهي مركز دراسات مستقل، توفر باحثين متخصصين في الإرهاب ومحاربته، والأمن القومي المحلي، وتقدير المخاطر وغيرها من المجالات المختلفة[15]. ويعتبر معهد السياسة والاستراتيجية من أبرز وأهم مراكز الفكر بإسرائيل حيث يمثل محفلاً لالتقاء صناع القرار والأكاديميين والساسة علاوة على أبرز القادة من مختلف دول العالم وذلك خلال ما ينظمه من مؤتمر سنوي "مؤتمر هرتسيليا لميزان الأمن القومي" المتخصص في موازنة قوة وأمن إسرائيل، وهي جزء من كلية لودر، تم تأسيسها عام2000م، حيث تهدف إلى دعم صياغة السياسة القومية في قضايا مهمة في الدولة مثل الأمن القومي، والسياسة الخارجية، والمؤسسة العسكرية، والاستراتيجية، والبنية التحتية، والعديد من القضايا التي تهم دولة إسرائيل[16].

رابعاً: القطاع الحزبي: وهي مراكز الفكر والدراسات الخاصة بالأحزاب السياسية في إسرائيل. يذكر إبراهيم عبد الكريم في دراسته "الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، 1993م"، أن العديد من اللجان والهيئات البحثية تعمل في الأحزاب والحركات الإسرائيلية، ومنها "معهد الدراسات العربية" وقد أنشئ عام 1963، ومع أن المعهد قريب من "اليسار الإسرائيلي"، إلا أن فيه نشطاء من مختلف

(13) مصطفي، مهند. (2014): المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية المعرفة السياسية والاقتصاد، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله– فلسطين، ص221.

(14) الشهواني، هاشم. (2011): مراكز الأبحاث الإسرائيلية وأثرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، جامعة الموصل، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد (8)، ص 23.

(15) صوافطة، أشرف. (2016): أثر البحث العلمي على صناعة القرار السياسي: إسرائيل نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي. http://democraticac.de/?p=25826

(16) جمال الدين، هبة. (2015): مستقبل المنطقة العربية: وجهة نظر إسرائيلية، مجلة الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة– مصر، ص157–158.

الأحزاب، وتتنوع أنشطة المعهد في ثلاث دوائر هي، تعليم اللغة العربية لليهود، وتنظيم لقاءات مشتركة لطلاب عرب ويهود، ثم دائرة الأبحاث، وتعد الموضوعات الخاصة بعرب إسرائيل من أبرز اهتماماته في مجال الدراسات، ولوحظ أنه بدأ يزيد اهتماماته بالضفة والقطاع منذ انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية. ويصدر المركز ثلاثة كتب سنوياً[17]. وبالرغم من وجود سياسيين وكتاب في كل حزب سياسي إسرائيلي إن كان يمينياً أم يسارياً، إلا أن أهم ما يصدر عن الأحزاب السياسية في إسرائيل بشكل عام هو: موقف الحزب السياسي من الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، الذي يظهر بوضوح في برنامجه السياسي ومؤتمراته وخطاباته السياسية. أي "موقف الحزب الرسمي من الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني".

إن عرضنا لمراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية ليس لرصدها فحسب، وإنما لتحليل رؤية هذه المراكز مجتمعة للأمن القومي الإسرائيلي وعلاقتها بالسلام وإقامة الدولة الفلسطينية. واللافت للنظر في مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية ورغم الاختلاف الأيديولوجي والإنتاج الأدبي والعلمي بين قطاعات المراكز السابقة، إلا أنها تحظى باحترام قادة الاحتلال، وتنال الدراسات التي تصدرها أهمية كبرى في التطبيق العملي للسياسة الخارجية الإسرائيلية. وبمعنى آخر تلك المراكز بمختلف أنواعها وأشكالها والدراسات الصادرة عنها، هي من تصنع السياسة العامة لدولة الاحتلال.

ومن بين أهم تلك المراكز الفكرية "مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي الإسرائيلي". فقد صدرت عنه الكثير من الدراسات وأوراق العمل التي طبقت في السياسة الإسرائيلية، وتكمن أهمية مؤتمر هرتسيليا كذلك في الموازنة بين الآراء المختلفة والشخصيات السياسية المتضاربة والمتنافسة داخل الحكومة والأحزاب السياسية، من أجل الحفاظ على أمن إسرائيل، والعمل على مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجهها إسرائيل منذ بداية العام 2000م حتى الآن.

(17) إبراهيم، عبد الكريم. (1993): الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، نقلاً عن جريدة الاتحاد الإماراتية "الأبحاث الحزبية في إسرائيل" بقلم، خليل علي حيدر، 15 أغسطس 2009م.

المحور الثاني

الدولة الفلسطينية من منظور مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية

يناقش هذا المحور تطور رؤية مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية للدولة الفلسطينية. التي مرت بثلاث مراحل رئيسية وفقاً للتغيرات السياسية، وهي: المرحلة الأولى، جاءت بعد احتلال كامل الأراضي الفلسطينية. والمرحلة الثانية، تزامنت مع توقيع إتفاق أوسلوا والحل السلمي، أما المرحلة الثالثة فهي الرؤية الفكرية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى 2000م. وبالرغم من أن هناك اختلافاً في الرؤى والطرح التي تساوقت مع تطور الأوضاع السياسية في كل مرحلة، إلا أنه هناك انسجاماً في رؤية مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية للأمن المتغير والثابت في تلك المراحل، والسلام المتغير التابع لأي اتفاق سياسي.

الدولة الفلسطينية في الفكر الإسرائيلي حتى اتفاق أوسلو

بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967م احتلت إسرائيل كل فلسطين وأجزاء من دول الطوق، وبدأ العقل الإسرائيلي يرسم مستقبل الأراضي الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرته. وكان هناك إجماع إستراتيجي يربط بين الأمن والطبوغرافيا، فبالنسبة للاستراتيجيين الإسرائيليين، تعد الأرض عنصراً ومكوناً حاسماً في أمن الدولة. وبشكل عام اعتقد قادة إسرائيل بأن أكثر ما تحتاجه إسرائيل هو العمق الاستراتيجي حتى يتسنى لها الدفاع عن نفسها في الحروب المستقبلية[18].

يعتبر إيغال ألون Yigal Allon أول من رسم خريطة الاستعمار اليهودي في الأرض المحتلة حديثاً، لقد كان وزيراً للعمل في الحكومة الإسرائيلية بعد حرب 1967م، ويتلخص مشروع ألون بأنه محاولة لإيجاد حل للصراع، أي التوصل إلى تسوية على الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة بين إسرائيل والأردن، قبل أن تنقح الفكرة على نحو يحل السيادة الفلسطينية محل الأردنية. والسؤال الذي يطرح نفسه: عن أي سيادة تحدث ألون؟

اقترح ألون فصل مناطق ومحافظات الضفة الغربية من خلال سلسلة من المستعمرات الاستيطانية التي أريد لها أن تفصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض. عبر ألون عن أفكاره في اجتماعي الحكومة 18و19 حزيران 1967م، وقد عرضت آنذاك لأول مرة صيغة الحكم الذاتي ونموذج ما يمكن أن ندعوه سجنا مفتوحاً بصفتهما أفضل خيار يمكن تقديمه إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث قال: "أريد أن أمنحهم حكما ذاتياً، شرط أن يكونوا جزءاً من دولة إسرائيل"[19]. وفي مقال لـ

(18) البراري، حسن. (2014): الأردن وإسرائيل علاقة مضطربة في إقليم ملتهب، الناشر مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب عمان– الأردن، ص42.

(19) بابه، إيلان. (2012): المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية: الاحتلال والتطهير العرفي بوسائل أخرى، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (91)، بيروت– لبنان، ص109.

أيالون نشر في مجلة Foreign Affairs الأمريكية، شرح فيها المنطق خلف فكرة ما اسماه بالحدود القابلة للدفاع، ويرى ألون أن إسرائيل لا يمكن لها أن تنسحب إلى حدود الرابع من حزيران لاعتبارات أمنية واستراتيجية بحته[20]. أي أن جوهر التنظيرات الفكرية في تلك الفترة هو ضم الأراضي المحتلة حديثاً لإسرائيل.

في عام 1986م طرح ابراهام كاتس Abraham Cats مشروع "قطاع غزة أولاً"، وعكس المشروع أفكار واتجاهات حزب العمل، وقد جاء في مشروع كاتس "تلتزم كل من الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل بنقل جميع الشؤون الإدارية لأيدي السكان المحليين بعد عشرين عاماً، والذي بإمكانهم إدارة شؤونهم الإدارية، وبعد انتهاء المدة يقرر السكان ماهية السيادة على القطاع وتكون كافة الخيارات مفتوحة أمامهم بما في ذلك الانضمام إلى إسرائيل"[21].

إن مشروع كاتس– حزب العمل مبني على فكرة ألون حول ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وحكم ذاتي للسكان وليس للأرض المحتلة. ولكن الجديد هو طرح الرؤية دولياً من خلال إشراك مصر والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا يقول أحمد خليفة "لم يكن المقصود في الدراسات والمشاريع المطروحة في تلك الفترة حل المشكلة الفلسطينية، أو وضعها على طريق الحل، بل لقطع الطريق على أي حل سياسي ينطوي على تخلي إسرائيل عن المناطق الفلسطينية المحتلة"[22]. أي أن الفكرة الرئيسية في تلك الرؤى الفكرية هو ضم الأراضي وتفريغها من السكان. ومجمل الطروحات حملت فكرة الحكم الذاتي للأرضي المحتلة لتنظيم حياة السكان اليومية، ولم تهدف لإقامة سلطة سيادية على الأرض.

أوسلو بين الإخفاق والالتفاف

تنبأ أحد مهندسي عملية أوسلو رون بونداك أن فترة حكم بنيامين نتنياهو كرئيس لحكومة إسرائيل 1996–1999 غير معنية بالتوصل إلى اتفاق سلام على أساس قرار مجلس الأمن 242 "الأرض مقابل السلام"، ومن المحتمل ألا تكون الحكومات التي ستليها أيضاً راغبة بذلك. واستنتج هذه المعادلة "إسرائيل غير راغبة بالتوصل إلى اتفاق سلام ينهي الصراع من خلال رفض إسرائيل تطبيق سريع وناجع للاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين، والبدء بصورة جادة وحقيقية بمفاوضات مكثفة على الاتفاق الدائم. حيث استمر البناء الاستيطاني في الفترة التي تلت حكم نتنياهو أيضاً "حكومة إيهود باراك، والتي

(20) البراري، حسن. (2014): الأردن وإسرائيل علاقة مضطربة في إقليم ملتهب، الناشر مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب عمان– الأردن، ص42.

(21) عبد الرحمن، أسعد. والزور، نواف. (1990): الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة.. وبعد الانتفاضة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ص21–22.

(22) خليفة، أحمد. (1992): الجديد والقديم في التصور الإسرائيلي للحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد3، العدد9، ص4.

لم تطبق المرحلة الثالثة من عملية السلام، واستمرت في تغيير الواقع بواسطة المستوطنات والمصادرات في الضفة الغربية، وأجلت المفاوضات على اتفاق دائم مع الفلسطينيين[23].

إسرائيل اليوم

لابد من إعادة معرفتنا بإسرائيل اليوم، فقد صرح نتنياهو أنه يريد سلام مع الدول العربية ولا ضرورة للسلام مع الفلسطينيين. من مشروع أيالون للحكم الذاتي للمواطنين دون الأرض حتى اليوم العرض هو سلام عربي وليس فلسطيني، وفق الحلول المقترحة لإنهاء الصراع من مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية التي تجاوزت حل الدولتين. وفى هذا يقول عالم الاجتماع الإسرائيلي أوري بن اليعازر "سلمت إسرائيل بالوضع السياسي القائم وان التسوية السلمية على أساس حل الدولتين تلاشت"، ويستطرد القول بأن إسرائيل ليست جاهزة بفرض سيادة كاملة على الأراضي الفلسطينية بشكل كامل، وبديلاً لهتين الإمكانيتين "تمضي الزعامات الإسرائيلية في طريق ثالث، مصحوب بمحاولة من جانب واحد لوقف العنف عن طريق الإكراه والفصل، وانتهاج سياسة تفصل بين الفلسطينيين والمستوطنين، بين إسرائيل وأجزاء من الضفة، وفي الوقت ذاته فإن هذه السياسة تربط بين إسرائيل وبين المناطق التي جرى ضمها واقعياً في الضفة، وبين إسرائيل والمستوطنين الذين يعتبرون جزءاً لا يتجزأ من مواطني إسرائيل"[24]. ولم تبق هذه الأفكار حبيسة العقول فحسب، بل نفذت إسرائيل الانسحاب من غزة، ثم أعلنت انتهاء الحكم العسكري في قطاع غزة. وأكد تقرير مركز بيت سيلم "على مشارف خمسين عاماً من الاحتلال" أن اعلان إسرائيل في سبتمبر 2007م قطاع غزة "كيان معادي"، وهو ما يعادل وضع دولة معادية[25]. إن المعضلة الإسرائيلية في سياستها اليوم تكمن في "أين تقف إسرائيل اليوم؟ وإلى أين تريد أن تصل"، ضم كامل وفق المشاريع والدراسات الصادرة عن مراكز الفكر جملة واحدة يصعب تنفيذها، لذا، توجهت السياسة الإسرائيلية إلى فرض وقائع جديدة على الأرض تسعى من خلالها إلى الوصول لما تصبوا إليه من تطلعات مستقبلية.

تمثلت هذه الرؤية في الكثير من الدراسات والمشاريع الفكرية التي قدمت بعد عام 2000م في مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية كما ذكرنا سابقاً، ولعل أكثرها صدر عن مؤتمر الأمن القومي الإسرائيلي–هرتسيليا. وكذلك طرحت الأحزاب السياسية في إسرائيل، لاسيما في برامجها الانتخابية التي

---

(23) رون بونداك. (2002): من أوسلو حتى طابا: سيرورة منقطعة، سلسلة أوراق إسرائيلية(11)، (ت) محمد غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، رام الله–فلسطين، ص11.

(24) بن اليعازر، أوري. (2016): حروب إسرائيل الجديدة تفسير سوسيولوجي– تاريخي، (ت) سعيد عايش، مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله– فلسطين، ص584.

(25) B'Tselem. (2016): Reality Check: Almost Fifty Years of Occupation, p1.

تحدثت بها عن التسوية ومشاريع الضم. فاليوم تحمل فكرة الضم لدى اليمين الإسرائيلي تصورات مختلفة، ويصنفها مهند مصطفي على النحو التالي[26]:

من حيث الشكل، هنالك نوعان من الضم يتحدث عنهما اليمين، الضم الجزئي والضم الكلي، يعني الجزئي تحديداً ضم مناطق معينة من الضفة الغربية، وغالباً يتم الحديث عن ضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية. وهذا التصور لم يعد مقصوراً على حزب "البيت اليهودي"، بل ينطلق من غالبية أعضاء حزب "الليكود". أما الضم الكلي فينطلق من فرض السيادة الإسرائيلية على كل الضفة الغربية دون استثناء.

أما من حيث الديناميكية، فهنالك الضم التدريجي الذي يهدف إلى الوصول إلى الضم المقصود سواء الجزئي أم الكلي.

من جانب آخر، تستمر السيطرة الإسرائيلية على جميع سكان الضفة الغربية، الذين في الظاهر تحكمهم السلطة الوطنية، فالسفر من مدينة إلى مدينة ومن منطقة إلى منطقة يتطلب العبور عن الحواجز الإسرائيلية، ومواطني الضفة الغربية لا يستطيعون السفر للخارج دون الموافقة الإسرائيلية ولا يمكن للمواطنين الأجانب دخول الضفة الغربية دون الحصول على الموافقة الإسرائيلية، وكذلك تدخل قوات الاحتلال مناطق "أ" و "ب"، كما تخضع الضفة الغربية للقوانين العسكرية الإسرائيلية[27]. إذن الضفة الغربية أمام سيناريو الضم الإسرائيلي، الذي بدأ بالسيطرة والسيادة على الأرض وصولاً للضم الكامل وفق مشاريع التسوية التي تطرحها إسرائيل على الفلسطينيين والعرب.

---

[26] مصطفي، مهند. (2017): مشاريع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 66، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله– فلسطين، ص38.

[27] B'Tselem. (2016): Reality Check: Almost Fifty Years of Occupation, p3.

المحور الثالث

مستقبل عملية السلام من منظور مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية

ركزت الدراسات الصادرة عن مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية على التسوية السياسية وإحلال السلام في المنطقة العربية، حيث كانت الرؤية الجديدة لإنهاء الصراع مختلفة تماماً عما طرح في السابق، إن كان حل الدولة الواحدة أم حل الدولتين. فهي تطرح سلاماً يتوافق مع رؤيتها الأمنية، وترسم له مسارات واضحة في السياسة العامة الإسرائيلية في ظل البيئة العربية الحالية، لذا نجد أن هناك تحولاً كاملاً في الرؤية الإسرائيلية للتسوية السياسية. وفي هذا المحور سوف نحلل رؤية مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية للسلام، وسياسة الحكومة الإسرائيلية لتطبيقها.

التوجه الإسرائيلي نحو علاقات طبيعية مع الدول العربية

كان لمراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية دوراً كبيراً في التنظير الفكري وإقامة العلاقات مع الدول العربية واحتوائهما بعد إعداد الخطط لضربهما وتحييد قوتهما، وعلى سبيل المثال: أصدر مركز "شيلواح لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا" التابع لجامعة تل أبيب دراسة عن "احتمالية قيام علاقات ثقة بين إسرائيل والعالم العربي، كانون أول 1989م"[28]. فقد عملت مراكز الفكر منذ وقت مبكر على طرح أفكار تخدم هذه الرؤية المبكرة وإقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل ومحيطها العربي، وكانت البداية مع محادثات السلام العربية– الإسرائيلية، بمعنى أن الرؤية الإسرائيلية كانت سلاماً إسرائيلياً تاماً مع العرب عن طريق إنهاء الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني.

إسرائيل كيان سياسي قلق. لذا، تفكر بالمستقبل وفق آليات التخطيط المتعارف عليها علمياً ومنهجياً، لأجل البحث عن حلول للتهديدات العديدة التي تحيط بها من كل اتجاه، لعل أهمها كما ورد في "إسرائيل 2028... رؤية واستراتيجية للاقتصاد والمجتمع– في عالم الإطار الواحد[29]": الأزمات في الدول العربية والإسلامية، وانطواؤها على تنوع عرقي وديني يعمق الهوة بين جزئياتها. ومن هذا الخضم العنيف تصوغ مدارس التفكير الإسرائيلية آرائها وتتنوع المحاولات العلمية التي تذهب إلى أن التخطيط عنصر جوهري من عناصر القوة في عالم تسوده موجة كاسحة من المراجعات الاستراتيجية، وسقوط نظريات ومذاهب ونظم حكمت المنطقة عرفاً وقانوناً، لذا لا تجد النخبة الإسرائيلية مفراً من ضرورة

(28) مرجع سابق. خطاب، نظيره، ص6.

(29) **إسرائيل 2028.. رؤية واستراتيجية للاقتصاد والمجتمع– في عالم الإطار الواحد:** وضعت هذه الاستراتيجية في العام 2008م، من قبل لجنة من المجتمع المدني من العلماء ورجال الأعمال والمدراء والخبراء اليهود في إسرائيل ودول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ضمت 73 خبيراً برئاسة رئيس اتحاد أصحاب الصناعات الإسرائيلي سابقاً إيلي هورفيتس.

تغيير آليات الصراع ضد الدول المحيطة، فلم تعد القوة الغاشمة وحدها كافية لردع الخصوم، وإنما صعدت إلى الواجهة القوة الناعمة التي قوامها الاقتصاد، وقوة الفكر العلمي والتكنولوجي. ومن هذه الرؤية الجديدة تنطلق إسرائيل ولأول مرة في الدراسات الإسرائيلية التي تدعو النخبة صناع القرار إلى ضرورة هجر الهواجس الأمنية العتيقة والإقلاع عن فكرة أن إسرائيل كيان مهدد باستمرار، ويدعو إلى الحوار والتعايش والتفاوض وتعظيم قيم السلام[30]. جاءت توجهات الفكر الإسرائيلي قبل اندلاع ثورات الربيع العربي، وزادت تأكيداً بعد اندلاع الثورات العربية، حيث تساوقت الرؤية الإسرائيلية مع المتغيرات الحالية في المنطقة العربية. ويحدد مهند مصطفى مراحل تبلور التصور الإسرائيلي للبيئة الإقليمية في ثلاث مراحل وهي[31]:

الصدمة: لم تلق إسرائيل بالاً للثورة التونسية، وشكلت الصدمة بالنسبة لدوائر البحث والاستخبارات حينما اندلعت الثورة المصرية في يناير 2011م، وفي هذا الصدد يشير مدير مركز بيغن–السادات للدراسات الاستراتيجية أفرايم عنبار، إلى المفاجأة التي أصابت الدوائر البحثية، السياسية والاستخبارية، فقد جاءت الثورة المصرية بمثابة الصدمة التي لم تتوقعها إسرائيل.

مرحلة التكيف التكتيكي: أعقبت الصدمة الإسرائيلية من ثورات الربيع العربي مرحلة التكيف التكتيكي، أي محاولة فهم ما يحدث في المنطقة العربية.

مرحلة إعادة التوازن الاستراتيجي: ارتبطت مرحلة استعادة التوازن الاستراتيجي مع سقوط الإخوان المسلمين في مصر وتعقيد الأزمة السورية وتعثر التحولات السياسية في ليبيا واليمن، أصاب إسرائيل في هذه المرحلة ضرب من الثقة في الذات. فمن جهة، اثبتت للغرب أنها الدولة الوحيدة القادرة على فهم العقلية والتحولات العربية. ومن جهة أخرى، تعيش إسرائيل زهواً استراتيجياً غير مسبوق في تاريخ صراعها مع العرب، فالدول العربية تنهار وجيوشها تتفكك، والصراعات الأهلية والبينية الإقليمية تزداد، وبالتالي أصبحت القضية الفلسطينية هامشية في الأجندة العربية، لذا، لم تتوان إسرائيل عن إفشال كل تسوية للحل السلمي.

التعاون العربي– الإسرائيلي كخطوة أولى لتطبيع العلاقات

تغيرت مخاوف الإسرائيليين من المد الثورة الشعبي الذي اجتاح العالم العربي بعض الشيء، بعد اندلاع الثورة في سورية، فقبل اندلاع الثورة السورية في آذار 2011م سقطت أنظمة موالية للغرب أو

---

(30) **راجع في ذلك:**

البحراوي، إبراهيم. وآخرون. (2012): إستراتيجية إسرائيل 2028م دراسة تحليلية، مركز الدراسات الإسرائيلية– جامعة الزقازيق، الزقازيق– مصر. الصفحات من 100– 123.

(31) مصطفى، مهند. (2016): إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية، الناشر المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات، برنامج الدراسات الإسرائيلية، البيرة– فلسطين، ص 15،22.

منفتحة عليه، الأمر الذي اعتبرته دوائر القرار في إسرائيل تهديداً للاستقرار وتحولاً استراتيجياً يهدد مصالحها الإستراتيجية على المدى البعيد. وظلت الرؤية الإسرائيلية سوداوية، قاتمة، إلى حين اندلاع الثورة السورية، ففي خطاب رئيس الحكومة نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة 2012م حيث أعلن أنه يمد يد السلام لشعبي ليبيا وتونس اللذين يحاولان بناء الديمقراطية، ولمواطني سورية ولبنان وإيران الذين يناضلون ضد أنظمة قمعية[32].

الرؤية الإسرائيلية ترى بوضوح أن انعكاسات التغيرات العربية عليها على المدى البعيد سيكون سلبياً، فتعمل على تفادي انعكاسات المستقبل من خلال استغلال الحاضر وبناء موقع لها في البيئة الإقليمية الجديدة، وتحقيق مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في الدفع بعزل القوى المعادية لها، وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية باتجاه ضم نصف مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية بشكل رسمي أو فعلي، وتأجيل أي بت في مسألة الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، والعمل على بناء محور جديد من التحالفات الإقليمية ودول الأطراف في البيئة الإقليمية القريبة المتغيرة، وهي تعمل في تلك البيئة على صعد عدة، أهما[33]:

أولاً، تعزيز العلاقات الإقليمية مع الدول العربية التي تصنفها معتدلة عبر الدخول من بوابة المصالح المشتركة الآنية التي فرضها الواقع الإقليمي المتشكل بعد الثورات العربية.

ثانيا، تهميش الموضوع الفلسطيني وإدراجه في أسفل سلم أولويات التفكير الإسرائيلي، عبر معارضة كل مبادرة للتسوية، وتعزيز السيطرة الكولونيالية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتبنى فكرة التسوية الإقليمية العامة كمقدمة للتسوية مع الفلسطينيين.

وقد احتل موضوع التهديد الإيراني والتحالف العربي الاهتمام الأبرز لأوراق وكلمات مؤتمر هرتسيليا السابع عشر 2017م الذي جاء بعنوان "ميزان الفرص والمخاطر على دولة إسرائيل"، حيث ألقى موشيه يعلون كلمة أكد فيها أن "المعسكر السني الذي تقوده السعودية مع إسرائيل يهدف إلى مواجهة إيران". فيما أوضح اللواء احتياط عاموس غلعاد الذي يترأس "معهد السياسات والاستراتيجية" وسلسلة مؤتمرات هرتسيليا، أن الاستراتيجية الإسرائيلية المضادة لمواجهة التهديد الإيراني هي بالتحالف مع أنظمة عربية، ولفت أن إسرائيل تتمتع بعلاقات جيدة على مستويات مختلفة مع المنطقة العربية على أساس مواجهة إيران والإخوان المسلمين وداعش مجتمعين[34]. من الواضح أن إسرائيل تتوق إلى سقوط النظام السوري واستبداله بنظام سني معتدل مقرب من السعودية، يصبح رأس حربة في مواجهة إيران

(32) خيزران، يسري. (2014): رؤية إسرائيلية للثورات العربية، ملفات مدى الكرمل، برنامج دراسات إسرائيل، ص9.

(33) مصطفى، مهند. (2016): إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية، الناشر المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات، برنامج الدراسات الإسرائيلية، البيرة– فلسطين، ص 28،29.

(34) جريدة الاخبار. (2017): مؤتمر هرتسيليا: إيران التهديد المركزي... وإسرائيل، جريدة الاخبار العدد 3207، 22 حزيران 2017، ص20.

وحزب الله. ويؤيد ذلك ما اقترحه السكرتير العسكري السابق لوزير الأمن شاؤول موفاز، ومدير مكتب وزير الدفاع السابق ايهود براك، حيث دعا إلى تدخل دولي وإقليمي لدعم المعارضة وتعجيل سقوط النظام[35]. أي أن هناك تغيراً كبيراً في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول المنطقة، وهذه السياسة تطبيقاً لرؤية مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية. ولتنفيذ هذه السياسية عملت السياسة الخارجية الإسرائيلية بترويج هذه الرؤية للدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الامريكية.

الحلول الإسرائيلية مفاوضات لا معاهدات

تعتمد مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية في توصيات دراساتها إلى تبني خيار المفاوضات في الحلول المطروحة لا المعاهدات الدولية، فهي لا ترغب بأن تظهر الطرف المعطل لعملية السلام على المستوى الدولي، وتطرح بشكل قوي فكرة المفاوضات، التي لا تبدأ حيث انتهت، وإنما تحمل رؤى جديدة وتطالب بتنازلات جديدة، وهذا الأمر لن يتحقق لإسرائيل إلا من خلال المفاوضات، أما المعاهدات فلها صفة الإلزام ببنود المعاهدة.

لقد شَكَّلَ رفض فكرة المؤتمر الدولي مبدأ أساسيا في رؤية رئيس الوزراء السابق إسحاق شامير السياسية، إذ أوضح شامير في حينه قائلا: "إن المؤتمر الدولي هو أشبه بهيئة قضائية، أو محكمة دولية، يمثل أمامها متهم واحد، بمعنى أن طرفا واحدا سوف يُدانُ فيها وسيجبر على دفع كامل الثمن، في حين أن الطرف الثاني المدعوم من قبل هيئة القضاة، سيكون هو الرابح والمستفيد الوحيد فقط، مقابل حَملِهِ على التوقيع على مجرد "ورقة" عنوانها: اتفاقية سلام". كذلك فإن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يعي جيداً مغزى فكرة المؤتمر الدولي، إذ يصر نتنياهو على مبدأ المفاوضات المباشرة، رافضا بذلك إملاءات المجتمع الدولي. فهو يدرك جيدا أن أية مبادرة من هذا القبيل– سواء في إطار مؤتمر خاص أو في إطار الجمعية العامة للأُمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي – لن يكون هدفها تحقيق السلام، وإنما إرغام إسرائيل على الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران 1967، دون أن تُبحَثَ أو تُقبَلَ أيٌ من مطالبها، وفي مُقَدمها الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي[36]. ويرصد مدير معهد الدبلوماسية العامة في المركز المقدسي للشؤون العامة والدولة والسفير السابق ألين بيكر، خلفية مفهوم حل الدولتين استناداً إلى عدد من الوثائق الدولية ووفق مفهوم ورؤية اليمين

(35) خيزران، يسري. (2014): رؤية إسرائيلية للثورات العربية، ملفات مدى الكرمل، برنامج دراسات إسرائيل، ص10

(36) احمينير، يوسي. (2017): ضمان مستقبل إسرائيل وأمنها إلى الأبد مرهون بتمسكها بالضفة الغربية وهضبة الجولان، وإصرارها على قوة الحق التاريخي. (ت)سعيد عايش، عن فصلية "هؤماه" الصادرة عن "محفل جابوتنسكي" العدد 205، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تاريخ النشر: 4 نيسان 2017.
https://www.madarcenter.org

الإسرائيلي، حيث قال: كما هو معلوم فإن الوثائق المركزية المهمة المتعلقة بعملية السلام[37]، وكذلك مجمل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في نطاق اتفاقيات أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين الأعوام 1993 و 1999، لا تتطرق إلى حل الدولتين، وتبقي مسألة المكانة الدائمة للأراضي الفلسطينية مطروحة للمفاوضات المباشرة بين الطرفين. وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في جامعة بار إيلان في تل أبيب عام 2009، جدد تمسكه بفكرة حل "دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في إطار علاقات صداقة واحترام متبادلة، وأن يكون لكل دولة منهما علم ونشيد وحكومة خاصة، دون أن توجه أو تشكل إحداهما تهديدا لأمن أو بقاء الدولة الأخرى." ورؤيته تتضمن الأسس والمبادئ التالية: اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي؛ أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ومن ضمن ذلك حظر استيراد الصواريخ والقذائف الصاروخية؛ عدم الاحتفاظ بجيش أو عقد تحالفات مع عناصر وجهات إرهابية؛ بالإضافة إلى اتخاذ خطوات حقيقية لمنع تهريب الأسلحة إلى داخل مناطق هذه الدولة، حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود دولة إسرائيل، فرض قيود على استخدام الدولة الفلسطينية للمجال الجوي[38]. ويمكن استنادا إلى هذا المسار التاريخي تلخيص المعنى الحقيقي لتعبير أو مفهوم "حل الدولتين" على النحو الآتي: أن يكون قيام الدولة الفلسطينية نتيجة لمفاوضات مباشرة بين قيادة فلسطينية موحدة وبين إسرائيل، وأن تُحل القضايا والمواضيع المركزية، ومن ضمن ذلك مسائل الحدود والقدس واللاجئين، عن طريق المفاوضات فقط، وليس عن طريق قرارات صادرة عن الهيئات التابعة للأمم المتحدة أو أية جهات أخرى[39].

إسرائيل قدمت التنازلات لإتمام التسوية السياسية ولن تقدم أكثر

الفلسطينيون يتمتعون حاليا بصورة فعلية، وللمرّة الأولى في تاريخهم، بإدارة ذاتية موسعة، في أجزاء واسعة من المناطق المحتلة، إذ أن السلطة الفلسطينية تعمل كدولة بكل معنى الكلمة تقريبا، فلديها نظام حكم وعلم ورموز ومراسم وسُفراء وشرطة ومنظمات وفصائل. وينبغي لإسرائيل التمسك بمواقفها وأن تقول للعالم بأنها قدمت التنازلات المطلوبة منها، ولن تقدم المزيد. فإسرائيل لم تعد تسيطر على 98% من الفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين يتمتعون بحكم ذاتي كامل في مناطق (أ، ب)، والذي يعني أن الفلسطينيين لن يكونوا مواطنين إسرائيليين، وأنه يمكن لهم، إذا ما أرادوا، أن يجسدوا تطلعاتهم

(37) قراري مجلس الأمن 242، و338.

(38) بيكر، ألين. (2017): مفهوم "حل الدولتين" وفق رؤية يمينية إسرائيلية، (ت) سعيد عياش، تغطيات خاصة، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تاريخ النشر: 25 نيسان 2017.
https://www.madarcenter.org

(39) بيكر، ألين. (2017): مفهوم "حل الدولتين" وفق رؤية يمينية إسرائيلية، (ت) سعيد عياش، تغطيات خاصة، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تاريخ النشر: 25 نيسان 2017.

الوطنية كجزء من المملكة الأردنية. في المقابل فإن إسرائيل تجسد حقها في الاستيطان في بقاع وطنها التاريخي[40].

الأمن والاستيطان وبقاء إسرائيل

شكلت قضيتي الأمن والاستيطان جوهر الفكر الإسرائيلي لإقامة "الدولة اليهودية"، وبالتالي انعكست تلك القضايا على إمكانية قيام دولة فلسطينية في الأرض التي تدور عليها النقاشات والدراسات المعمقة في دولة الاحتلال. فالدولة الفلسطينية ستقام على حساب الأمن والاستيطان وفق الرؤية الإسرائيلية. لذا، أي حل لا يضمن الأمن والاستيطان لن تقبل به إسرائيل. إن هذه الأفكار ليست جديدة فهي موجودة قبل أن تقام دولة الاحتلال، فقضية الاستيطان هي أساس وجوهر المشروع الصهيوني، وبعد إقامته في الأراضي الفلسطينية، أصبح الاستيطان يتطلب أمن قوي لبقائه وتمدده، من ناحيتين، الأولى في المجال الحيوي لدولة إسرائيل ومحيطها العربي، أما الثانية فهو على حساب الشعب الفلسطيني المقيم في الأرض المراد استيطانها.

إن الرؤى والأفكار الجديدة التي تنتجها مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية، هي بعد إقامة الدولة الإسرائيلية على أكثر من 77% من أرض فلسطين، فقد أصبحت قضية الأمن هي الأساس بعد أن استوطنت الأرض وتمددت كيفما خطط لها، فالرؤى الإسرائيلية المطروحة الآن تتساوق مع الأمن والاستيطان في أرضي الدولة الفلسطينية على حدود 1967م.

تحدث المفكر الصهيوني زئيف جابوتنسكي ملهم اليمين الإسرائيلي عن السكان الأصليين في فلسطين وكيفية تفكيرهم حول الاستيطان الصهيوني الإحلالي قائلاً: "من غير الممكن أبدا الحصول على موافقة طواعية من عرب فلسطين على تحويل فلسطين من بلاد عربية إلى بلاد ذات أغلبية يهودية... كل شعب من الشعوب الأصلانية، متحضراً كان أم متوحشاً، يرى في بلاده بيتا قومياً، ويرغب في أن يكون ويبقى إلى الأبد ملك تلك البلاد بكاملها، وكذلك لن يأذن، راضياً، لأي مالك جديد أو لأي شريك أو شركاء بإدارة اقتصادها أو الدخول إليها"[41]. لذا، طرح جابوتنسكي فكرة الجدار الحديدي ضد الفلسطينيين قائلاً: "لذلك، لا يجوز اعتبارهم رعاعاً بل شعب حي، حتى لو كان شعباً متخلفاً. يوافق الشعب الحي على تقديم تنازلات في قضايا مثل هذه القضايا العظيمة والمصيرية عندما

---

(40) احمينير، يوسي. (2017): ضمان مستقبل إسرائيل وأمنها إلى الأبد مرهون بتمسكها بالضفة الغربية وهضبة الجولان، وإصرارها على قوة الحق التاريخي. (ت)سعيد عايش، عن فصلية "هؤماه" الصادرة عن "محفل جابوتنسكي" العدد 205، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تاريخ النشر: 4 نيسان 2017.
https://www.madarcenter.org

(41) جابوتنسكي، زئيف. (2010): عن الجدار الحديدي: نشر في 4 تشرين الثاني 1923، لغة النص الأصلية: الروسية، (ت): نبيل الصالح، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 37-38، ص35، 31.

ينعدم الأمل، وعندما لا يظهر للعيان أي شق في الجدار الحديدي. عندها فقط تفقد مجموعات متطرفة شعارها "لا"، وينتقل نفوذها إلى المجموعات المعتدلة. عندها فقط يأتي ألينا هؤلاء المعتدلين حاملين اقتراحا للتنازلات المتبادلة، ويباشرون التفاوض معنا باستقامة حول قضايا عملية، مثل الضمانات لعدم الطرد من البلاد أو حول المساواة في الحقوق أو بشأن حكم ذاتي وطني مستقل؛ ومثل هذا الاتفاق، هو الجدار الحديدي، أي تعزيز السيطرة على فلسطين بحيث لا تكون معرضة لأي تأثير عربي"[42].

إن الجدار الحديدي الذي يقره جابوتنسكي ليس فقط جدار العزل بين شعب مصطنع في أرض فلسطين وأصحاب الأرض، بل ذهب أبعد من ذلك حيث يرى أن القوة في زراعة المستوطنين تأتي من خلال سلب الأرض ومنع دعم العرب للفلسطينيين، وتعزيز السطوة الحديدية عليهم في فلسطين. وقد طور اليمين الإسرائيلي الحالي رؤية جابوتنسكي حيث بدأت السطوة الحديدية لليمين تزداد في الأراضي المحتلة عام 1967م.

إن مفهوم الأمن الإسرائيلي، ليس مفهوماً جامداً، بل هو متحرك يواكب السياسة التوسعية التي تنتهجها إسرائيل، وهذا مفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة[43]. وهو مرتبط بجوهر المشروع الصهيوني "الاستيطان"، فإذا توسع الاستيطان في أراض الدولة الفلسطينية نما مفهوم الأمن الإسرائيلي. والعكس صحيح، فالأمن الإسرائيلي أيضاً يعتمد على المجال الحيوي الإسرائيلي. وبالتالي نقطة الارتكاز بين الأمن والاستيطان هو: التطلعات المستقبلية الإسرائيلية.

التنظيرات الفكرية في السياسات الإسرائيلية

أولاً: رسم خرائط سياسية وجغرافية جديدة للضفة الغربية

يبلغ طول الضفة الغربية 124كم وعرضها 30كم، وقد أدت تضاريسها وسكانها دوراً حاسماً في اتخاذ القرارات الإسرائيلية على الأرض، حيث دار الجدل في إسرائيل حول ثلاثة خيارات: الترحيل، أو الضم إلى الأردن، أو الاستقلال الذاتي، وحين سقط خيار الضم إلى الأردن في سنة 1988م، بات الأمر خليط من الخيارين الأولين وهو السياسة الأساسية.

قسمت هذه الرؤية الإسرائيلية الخرائطية الضفة الغربية بعد سنة 1967م إلى أجزاء يطالها الضم، وإلى أماكن آهله. وهذا التمييز بين المناطق التي يسكنها فلسطينيون وتلك الخالية بانتظار الاستيطان اليهودي، وهو الذي أملى سياسة إسرائيل الاستعمارية والتهودية منذ سنة 1967م.

(42) جابوتنسكي، زئيف. (2010): عن الجدار الحديدي: نشر في 4 تشرين الثاني 1923، لغة النص الأصلية: الروسية، (ت): نبيل الصالح، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 37-38، ص35، 31.

(43) محمود، خالد. (2007): آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت- لبنان ص 57.

تسعى السياسة الإسرائيلية الحالية إلى فتح علاقات دبلوماسية طبيعية مع الدول العربية واستبعاد القضية الفلسطينية، فهي تستثمر ظروف المنطقة العربية الراهنة لتمرير رؤيتها. ومن جانب آخر تقدم على فرض وقائع سياسية على أرض الواقع. وفق معادلة استمرار فرض الوقائع دون حل الصراع، فالثمن المدفوع في حال استمراره أقل بكثير من أي استحقاق قد تدفعه إسرائيل في حال الوصول لتسوية سياسية شاملة للقضية الفلسطينية.

تعمل إسرائيل في عدة جوانب ومجالات لتمرير هذه الرؤية قانونياً وسياسياً وأمنياً ودبلوماسياً، وجغرافياً. فقد اقر البرلمان "الكنيست" الإسرائيلي الحالي منذ مايو 2015م (156) قانوناً ومشروع قانون. فقد شهد إقراراً بالقراءة الأولى، وبمسار تشريعي سريع، قانوناً من شأنه أن يمنع مستقبلاً إقرار أي تفاق يقضي بانسحاب ولو جزئي من القدس المحتلة. ومشروع آخر، بالقراءة التمهيدية يقضي بنهب أموال الضرائب الفلسطينية، بذات قدر المخصصات التي تدفعها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير لعائلات الشهداء والأسرى. وقوانين أخرى أشد عنصرية ودعما للاستيطان في الضفة الغربية، أهمها "مشروع قانون التسوية[44]". تبع القوانين العنصرية إجراءات على أرض الواقع، فقد أقدمت قوات الاحتلال على تركيب بوابات إلكترونية على جميع أبواب المسجد الأقصى في 16 يوليو 2017م، تمهيداً لتقسيمه زمانياً ومكانياً، بالإضافة إلى تشريع قانون منع إقامة الآذان بمكبرات الصوت كلياً وجزئياً[45]. إلا أن تظاهر المقدسيين والمرجعيات الدينية ورفضهم للدخول عبر بوابات التفتيش الإلكترونية لعدة أيام، أدى لتراجع سلطات الاحتلال عن هذه الخطوة حالياً ورفع البوابات.

ثم تبعه قرار من حكومة الاحتلال في 31 أغسطس 2017م بمنح مستوطني الخليل "سلطة إدارة شؤنهم البلدية". وحذر رئيس الوزراء رامي الحمدلله من خطورة القرار الإسرائيلي، مشدداً على أن

---

(44) **مشروع قانون التسوية:** أقرت الهيئة العامة للكنيست في 6 فبراير 2017م، بالقراءة النهائية، مشروع قانون معدل لثلاثة مشاريع قانون، ما يسمى بـ "قانون التسوية"، الذي يقضي بمصادرة الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة في الضفة الغربية، بعرض تثبيت البؤر الاستيطانية القامة عليها. وأقرت المادة (1) من مشروع القانون " الهدف: هدف القانون هو تسوية التوطين الإسرائيلي في يهودا والسامر، والسماح باستمرار تعززه وتطويره". كما ذكر في مقدمه مشروع القانون فهو يستهدف تسوية التوطين الإسرائيلي في الضفة الغربية، والسماح باستمراره وتعزيزه وتطويره وما يترتب عليه من سلب الأراضي الفلسطينية لصالح إقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية. وإضفاء الشرعية الإسرائيلية على الاستيطان بالمفهوم القانوني، ومصادرة حق استعمال وملكية أكثر من 8183 دونماً من أراض الفلسطينيين.

مشروع قانون القدس: تقدمت النائبة شولي معلم بمشروع قانون يطلب أغلبية عددية من 80 نائباً في الكنيست لأي تغيير في القانون الأساس المسمى "القدس عاصمة إسرائيل"، واقر مشروع القانون بالقراءة التمهيدية الأولى يوم 19 يوليو 2017.

راجع في ذلك كل من:

-مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. (2017): تقرير القوانين العنصرية والداعمة والاحتلال، رصد ومتابعة برهوم جرايسي.

-علام الطاهر. (2017): قانون "التسوية".. تشريع إسرائيلي متطرف لضم الضفة الغربية وشرعنه يهودية الدولة، جريدة القدس، 13 مارس 2017م.

-مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. (2017): إقرار بالقراءة النهائية لقانون "التسوية"، 7 فبراير 2017م.

(45) جريدة الحياة الجديدة. (2017): المقدسيون يرابطون على أبواب الأقصى رغم العدوان المتكرر، 17 يوليو 2017م.

القرار يعتبر خرقاً للقانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية، ويؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية[46]. ويعلق الكاتب عمر حلمي الغول على قرار الاحتلال قائلا: "إن هدف الإجراء الإسرائيلي هو إلغاء وإسقاط برتوكول الخليل لإعادة الانتشار 1997م، ومن ثم ضم وتهويد مدينة الخليل بالكامل أسوة بمدينة القدس، وتحويل الحرم الإبراهيمي الشريف كله إلى كنيس يهودي"[47]. إن التغول الاستيطاني والقوانين العنصرية في مناطق مختلفة في الضفة الغربية يهدف إلى إعادة السيادة الإسرائيلية بالكامل على الضفة الغربية، وعزل المدن والأحياء الفلسطينية عن بعضها البعض، وبهذا يصبح قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م أمراً مستحيلاً.

ثانيا. سياسات النخبة الإسرائيلية الجديدة

في تصريح علني لوزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بنيت في احتفالاً تحت عنوان "أضواء اليوبيل" نظم بمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيس مستوطنة بيت إيل وسط الضفة الغربية يوم الثلاثاء 29 أغسطس 2017م، أعلن رفضه إقامة دولة فلسطينية، مطالباً بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية ورفع عدد المستوطنين فيها إلى مليون. وفي أول لقاء جمع بين نتياهو والرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب في البيت الأبيض 15 فبراير 2017م، ركز نتنياهو على قضيتين. الأولى، أن يعترف الفلسطينيون بيهودية الدولة الإسرائيلية، وأن تكون لإسرائيل اليد العليا على الضفة الغربية للحفاظ على أمنها. أما الثانية، حث ترامب على رفع مستوى التعاون مع الدول العربية لمواجهة الإرهاب والإسلام الراديكالي، وأكد بأن الدول العربية المعتدلة لا ترى إسرائيل عدو، بل تراها حليفاً استراتيجياً في مواجهة التمدد الإيراني والإرهاب.

الاستنتاجات والتقييم العام

1.الاستنتاجات:

من حل الدولتين إلى اللا حل

لم تعمل إسرائيل على مدى أكثر من عقدين ونصف من الزمان على إدارة الصراع فحسب، بل زادت من شروطها التفاوضية لمنع الوصول إلى أي تسوية. وكانت بداية المراوغة الإسرائيلية بتأجيلها القضايا الرئيسة لمفاوضات الحل النهائي. وباتت الاشتراطات الإسرائيلية مستمرة بمطالبة الفلسطينيين بتنازلات جديدة قبل البدء بأي عملية تفاوض ثنائية أو برعاية دولية. فطلبت الاعتراف بـ "يهودية الدولة الإسرائيلية"، ومن ثم إبقاء الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية.

(46) جريدة الحياة الجديدة. (2017): الحمدلله: إعطاء المستوطنين سلطة إدارية في الخليل خرق للقانون الدولي، 6 سبتمبر 2017م.

(47) عمر حلمي الغول. (2017): الخليل في خطر، جريدة الحياة الجديدة، 7 سبتمبر 2017م.

أن أزمات المنطقة العربية جعلت الدول العربية المعتدلة تنظر لإنهاء أزماتها الداخلية ومواجهة النفوذ الإيراني والإرهاب بالدرجة الأولى، وقد استغلت إسرائيل تلك الأوضاع وروجت نفسها كحليف إستراتيجي للدول العربية، بدعم ومساندة الولايات المتحدة. ومثل هذه الفكرة إذا جرى تقبلها ضمنًا أو صراحةً عربيًا، ستعني أنّه يمكن المضي في نظام إقليمي جديد يتم استيعاب إسرائيل فيه دون ضرورة لحل القضية الفلسطينية، وبالتالي فالحل الإقليمي الإسرائيلي الذي يشير إليه الإسرائيليون يتضمن عدم حل القضية الفلسطينية.

الأولوية الأمنية في الفكر الإسرائيلي تفرض الحل الإقليمي

إن كافة الأحزاب والتيارات السياسية في إسرائيل من أقصى اليمين إلى اقصى اليسار، والإنتاج العلمي لمراكز دراساتها تطرح التسوية السياسية التي تتناسب مع المشروع الصهيوني "إسرائيل الكبرى"، وإن كانت الرؤى تتباين إلا أن جوهرها لا يختلف كثيراً. ومقارنة بالواقع السياسي الفلسطيني، نجد الاختلاف على المشروع الوطني الفلسطيني، وبالتالي البرامج السياسية واستراتيجية تحقيقه.

الثابت والمتغير في العقلية الإسرائيلية

إن الثابت في الفكر الإسرائيلي حكم ذاتي للفلسطينيين لا للأرض، وقد طرأ عدة تغيرات في الأفكار والمشاريع الإسرائيلية لتحقيق التسوية السياسية. في السابق كان طرح حكم ذاتي للمدن الفلسطينية لا للسكان وتوطين اللاجئين في سيناء والدول المقيمين فيها، أما في اتفاق أوسلو فقد قدمت العديد من الدراسات لحكم ذاتي في الضفة وغزة دون الحديث عن القدس. والآن تطرح العقول الإسرائيلية رؤى جديدة تتناسب مع المتغيرات الحالية في المنطقة العربية وتطلعات إسرائيل المستقبلية. على أن يتم توسعة قطاع غزة في سيناء، وكمرحلة أولى يتبع قطاع غزة سياسياً واقتصادياً جمهورية مصر العربية، على أن تضم أراضي واسعة من الضفة الغربية وتبقى المدن المعزولة في الضفة الغربية تتبع كونفدرالية مع الأردن.

على مر التاريخ الإنساني، لم يدرس أي احتلال تطلعات مواطني الأرض القابعين تحت الاحتلال، وإنما كان الاحتلال يحارب كل من يفكر أو يحاول مواجهته. وبالتالي اقتصر عمل علماء وباحثي الاحتلال على تمكين القوة المحتلة قانونياً وسياسياً وعسكرياً. وبهذا الخصوص، يشعل عالما الفلسفة في جامعة تل أبيب أرئيل هاندل وروثي غيتزبرغ مسألة مقدرة الباحثين والأكاديميين أن يكتبوا عن الاحتلال؟، قائلا: "تشكل المؤسسة الاكاديمية الإسرائيلية جزءاً أصيلاً ومتواطئاً مع النظام الإسرائيلي، باختيارها المحض الذي لم يكرهها أحد عليه. وعلى وجه الخصوص، تضطلع الجامعات والكليات ومراكز الأبحاث بدور محوري في احتلال فلسطين من خلال الأبحاث التي تجريها وما تقدمه

من إسهامات التطوير التي تخدم القوات المسلحة، ويشارك الأكاديميون الإسرائيليون في هياكل السلطة القائمة، ودراسة القانون الدولي على نحو يشرعن الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة"[48].

التوصيات:

على المستوى السياسي

إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يتفاوض بسوء نية عن طريق إطالة المفاوضات لتحقيق مشروع اسرائيل الكبرى لحزب الليكود، من خلال توسيع المستوطنات وضمّ الأراضي. وقد أعطيت هذه الحجة قدر أكبر من المصداقية نظرا لتصريحات نتنياهو أثناء إعادة انتخابه. وعليه، توصي الدراسة بتنشيط السياسية الخارجية الفلسطينية في المجتمع الدولي وتعمل على إقناع الدول بأن فلسطين لا تزال منفتحة للمفاوضات ولكن فقط إذا وافق نتنياهو على معايير التفاوض– مشروع حل الدولتين، وفقاً للشرعية الدولية وقراراتها الداعية لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م.

على المستوى المؤسساتي

يتطلب من مؤسسات الفكر والدراسات الفلسطينية قراءة وتحليل الأفكار والدراسات الإسرائيلية الجديدة والكشف عن مضامينها، ومحاولة إعداد برامج سياسيه لمواجهته في طورها الأول قبل أن تصبح سياسات منفذه من قبل الحكومات الإسرائيلية.

على المستوي الشعبي

وعي الفلسطينيين بما تسعى إليه إسرائيل اليوم، هي بداية المواجهة الفعلية لمشاريعها الفكرية التي تترجم إلى سياسات فعليه، فالتشبث بالأرض الفلسطينية ورفض كافة الحلول الإسرائيلية بإقامة دولة فلسطينية خارج حدود فلسطين التاريخية وبعيداً عن المشروع الوطني الفلسطيني، بالإضافة إلى التحذير بقبول تلك الحلول على المستوى الحزبي الداخلي أو العربي.

كشفت انتفاضة القدس عام 2015 عدة أمور مهمة، وهي: هشاشة الافتراض الإسرائيلي أنه يمكن الحصول على الأمن في ظل استمرار الاحتلال. وإن قمع إسرائيل للسلطة وتجميدها وفرض الحل الأحادي، لا يأخذ بعين الاعتبار فمقاومة السياسات الإسرائيلية في حال انهيار الإطار وعدم وجود حل، قادرة على التجدد وإعادة التشكل في دوائر أخرى وبأشكال جديدة لا تنفع معها أدوات القمع التقليدية[49]. وقد أثبتت معركة بوابات الأقصى 2017م أن لا شيء مقدس لدى الفلسطينيين سوى حريتهم

---

[48] هاندل، أرئيل. غيتزبرغ، روثي. (2017): هل بمقدور الإسرائيليين أن يكتبوا عن الاحتلال؟، (ت) ياسين السيد، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 66، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص 9–10.

(49) مرجع سابق، هنيدة غانم، ص24.